التَّمهيد

أولاً – تعريف المفاهيم.

1. **الحِجاج**
   - **أ- الحجاج الإقناعي**
   - **ب- الحجاج النحوي**
2. **التَّداولية .**
3. **علاقة الحِجاج بالتداولية .**

ثانيا – تعريف بكتاب غنية الأريب.

1. **اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه .**
2. **اسم المؤلف وآثاره العلمية .**
3. **أثر الكتاب العلمي في اللغة، والنحو .**
4. **وفاته .**

أولاً ـ تعريف المفاهيم

تأثر النحو العربي قديماً بالمنطق الفلسفي، وبدأ هذا التأثر واضحًا من خلال مجالس النحويين، ومناظراتهم التي كانوا كثيرًا ما يستعرضون فيها الحجاج فيما بينهم، وليس أدل على ذلك من الحجاج الذى وقع في مجلس الخليفة العباسي (هارون الرشيد)، ويعرف بالمسألة الزنبورية، التي وقعت بين سيبويه شيخ البصريين، والكسائي شيخ القراءات وشيخ الكوفيين- رحمهما الله تعالى – بدافع إقناع الآخرين بالقضايا المعروضة للحجاج، إلا أنه بعد ظهور اللسانيات الحديثة شاعت التداولية، والذي يعد الحجاج من موضوعاتها المهمة فأصبح من المناسب في هذا المقام أن يتم تبيين مصطلح الحجاج، الحجاج الإقناعي، والحجاج النحوي والتداولية، وعلاقة الحجاج بالتداولية.

1- الحجاج

الحِجاج لغةً:

الحِجاج والمحاجّة مصدران للفعل حاجج، و"يقال حاجَجْتُه أُحاجُّه حِجاجًا، ومُحاجَّةً حتى حَجَجْتُه؛ أي غَلَبْتُه بالحُجَجِ التي أَدْلَيْتُ بها...، والحُجَّة الوجه الذى يكون به الظفرعند الخصومة، وهو رجلٌ مِحجاجٌ؛ أي جَدِلٌ، والتحاجج: التخاصم، وجمع الحُجَّةِ: حُجَجٌ وحِجاجٌ وحاجَّه مُحاجَّةً وحِجاجًا: نازعه الحُجَّةَ... واحتجَّ بالشيء: اتخذه حُجَّة... سميت حُجَّة؛ لأنها تُحَجُّ أي تقصد؛ لأن القصد لها وإليها...، والحُجَّةُ الدليل والبرهان"[1] ويرادفه الجدل وهو:" اللدد في الخصومة والقدرة عليها، وقد جادله مجادلة وجدالا... ويقال: جادَلْتُ الرجل فجدلته جدلا أي: غلبته...والمجادلة المناظرة و المخاصمة"[2].

من هذا التعريف اللُّغوي للجدر (ح ج ج) ظهرت بعض الدلالة المتنوعة التي تشير إلي:

1- دلالة الغلبة والظفر.

2- دلالة التخاصم والتنازع، والتحاج: التخاصم، وحاجّه محاجّة وحجاجًا: نازعه الحُجَّة.

[1] - معجم لسان العرب، لابن منظور، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط1، 2008م، مادة(ح ج ج)، 1 /740،741 .
[2] - المصدر السابق، مادة (ج د ل)، 432/1.

3-دلالة البرهان والدليل: الحجة: الدليل والبرهان، واحتجَّ بالشيء اتخذه حجة؛ فالحجاج هو النزاع والخصومة بواسطة الأدلة، والبراهين النقليّة، والحجج العقليّة؛ فيكون مرادفًا للجدل، الذى هو مقابلة الحجة بالحجة.

ومن معاني الحِجاج المنازعة في الحجة التي يراد بها إثبات أمرٍ، أو نقضه، والجدل فيما فيه برهان وعليه دليل.

وفي اللغة الإنجليزية يشير لفظArgue إلى وجود اختلاف بين طرفين، ومحاولة كل منهما إقناع الآخر بوجهة نظره بتقديم الأسباب والعللRaisons التى تكون حجةArgument "مع "أو "ضد" فكرة أو رأي أو سلوك ما [1]

من التعريف اللغوي نجد أن لفظة الحِجاج تحمل في مضمونها دلالة التخاصم، والتنازع والجدل والغلبة.

اصطلاحًا:

وُلِد الحِجاج في كنف التَّداولية على رغم من أنَّ أصوله فلسفيّة تعود إلى (أرسطو وأفلاطون)[2] ، فتعددت تعريفاته وتشعَّبت واختلفت من دائرة إلى أخرى، وأنَّ إجمالها يشير إلى العلاقة التخاطبية بين طرفين، متكلّم، ومستمع حيث يدعم المتكلم أقواله بالحِجج، والبراهين، والأدلة؛ لإقناع المخاطَب، ويحق للمخاطَب الاعتراض على أقوال المتكلم إن لم يقتنع بها، ففي هذا الإطار حدّد (طه عبدالرحمن) تعريف الحِاج بقوله: "الحِجِاجُ أنّه: كل منطوق به مُوجّه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها "[3]

ويعد (طه عبد الرحمن) من الفلاسفة العرب المحدثين الذين درسوا موضوع الحِاج بوصفه فاعلية جدلية، وميّزه عن البرهان بقوله: "الحِجاج أنّه فاعلية تداولية جدلية؛ فهو تداولي؛ لأنَّ طابعه الفكري مقامي، واجتماعي؛ إذ يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحال معارف مشتركة، ومطالب إخبارية وتوجّهات ظرفية ... وهو أيضًا جدلي؛ لأنّ هدفه إقناعي قائم بلوغه التزام

---

[1]- Longman,dictionary4 of contemporary English,Longuage 1989,p34

[2] - ينظر: مدخل إلى الحجاج، أفلاطون، وأرسطو وسايمر بيرلمان، د: محمد الولي عالم الفكر، الكويت 2011م العدد 12/2.

[3] - اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، الناشر المركز الثقافي العربي، ط1 ،1998م ، الدار البيضاء، ص:226

صور استدلالية أوسع وأغنى من البُنيات البرهانيّة الضيّقة"[1]؛ فوسيلة الحِجاج إذن هي اللغة، وغايته إقناع المخاطَب والتأثير فيه.

ويرى ديكرو (Décor) أن الوظيفة الحِجاجيّة؛ هي الوظيفة الأساسية للغة، ويُؤصّل لهذا المفهوم في الدرس التداولي مفرقا بين معنيين للحِجاج، المعنى العادي، والمعنى الاصطلاحي، أو الفني؛ فالحِجاج بمعناه العادي هو طريقة عرض الحجج، وتقديمها بهدف التأثير في السامع، أو المتلقى، ويضمن بذلك الخطاب الناجح، والفاعلية دون إهمال لطبيعة المتلقّى المستهدف بالحِجاج، والآليات المستعملة في إقناعه، أمَّا بالمعني الاصطلاحي؛ فيدل على فئة معينة من العلاقات المُودّعة في الخطاب ضمن المحتويات الدلاليّة، والخاصيّة الأساسية للعلاقة الحِجاجية أن تكون درجية قابلة للقياس[2].

وانطلق (ديكرو) في نظريته الحِجاجيّة من أنَّ الوظيفة الأساسية للغة؛ هي الحِجاج فإن المكوّن الحجاجي هو المعنى الأساسي، والمكوّن الإخباري ثانوي، كذلك عدم الفصل بين الداليات، والتداوليات، أَو ما يسمى بالتداولية المدمجة، التي هي: "اندماج التداول في الوصف الدلالي، واشتغالهما مباشرة في البنية التركيبية"[3].

يرى (ديكرو) الحِجاج فعًلا لغويًا خاصًا، والحِجاج فيما يتعلق بنظرية الأفعال الكلامية هو: إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب؛ أَي إنجاز متواليات من الأَقوال، والجمل بعضها بمنزلة الصحيح، وبعضها الآخر بمنزلة النتائج المستحدثة[4].

يعد الحِجاج أَحد مجالات التّداوليّة ويرتبط مفهومه بالأفعال اللغويّة؛ فقد عرّفه أوتس ماس (usz-Maas) بأنّه: "سياق من الفعل اللغوي تُعرَض فيه فرضيات أَو مقدّمات وادعاءات مختلفة في شأَنها، هذه الفرضيات المقدّمة في الموقف الحِجاجي هي مشكل الفعل اللُّغوي"[5]، وفي دائرة المنطق يعرّف العالمان أندرسون (Andere sen)، و دوفر (Dover) الحِجاج بأنه " طريقة

---

[1] - في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، ط2، 2000م، ص: 65.
[2] - ينظر:التّدولية والحِجاج مدخل ونصوص، صابر حباشه، صفحات الدراسة والنشر سورية، دمشق، ط1 ،2008م، ص:21.
[3] - النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية، والمنطقية، واللسانية، محمد طروس ، 2005م، ص:106.
[4] - ينظر: اللغة والحجاج، أبوبكر العزاوي، العمدة في الطبع، الدار البيضاء، ط1، 2006م، ص:16.
[5] - النص الحجاجي العربي، دراسة في وسائل الإقناع مجلة فصول :العدد60، 2002م ، ص:44.

استخدام التحليل العقلي، والدعاوى المنطقيّة، وغرضها حلّ المنازعات، والصراعات واتخاذ قرارات محكمة، والتأثير في وجهات النظر والسلوك"[1]

ففي الممارسات اللسانيّة الحديثة أصبح مصطلح الحِجاج محصورًا في استعمالات خطابيّة ظرفيّة؛ بل صار بُعدًا ملازمًا لكل خطاب على وجه الإطلاق؛ والسبب في ذلك أَن كل خطاب حال في اللغة تمنحه هذه الأخيرة العناصرة الأوليّة، والقاعديّة لكل حِجاج؛ أي: عناصر الاستدلال والتدليل[2] ؛ فالحِجاج فن الإقناع، والإقناع بالفكرة أو الرأي والإطمئنان إليه يكون حاضرًا في كل خطاب كما تؤكده النظرية اللسانية الحديثة[3]، ويتم الإقناع بناءً على اقتراحات سابقة بشأن المعرفة اللغويّة، وبواسطة المواد اللغوية التي يتم توظيفها، وتشغيلها داخل الخطاب.

يقول (أبوبكر العزاوي): "إنَّ الحِجاج هو تقديم الحجج، والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة، وهو يتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب، وبعبارة أخرى، يتمثل الحِجاج في إنجاز متواليات من الأقوال بعضها بمثابة الحجج اللغوية، وبعضها الآخر هو بمثابة النتائج التي تستنتج منها"[4].

أي أن الحِجاج تسلسل قولي يبدأ بحجّة، ويخلص إلى نتيجة قد تكون قابلة للابطال، أو القبول على حسب قوة الحجة، فهناك حجج قوية، وأخرى ضعيفة، وأخرى أضعف؛ فهو مؤسس على بنية الأقوال اللُّغويّة، وعلى تسلسلها، واشتغالها داخل الخطاب، وهذا ما رآه (ديكرو).

ويُعرَّف الحِجاج بأنَّه: "نظرية لسانية تهتم بالوسائل اللُّغويّة، وبإمكانات اللُّغات الطبيعيّة التي يتوافر عليها المتكلم؛ وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما، تمكّنه من تحقيق بعض الأهداف الحِجاجية، ثمَّ إنها تنطلق من الفكرة الشائعة التي مؤادها: أننّا نتكلّم عامّة بقصد التأثير"[5]، أي أنه أنه خطاب موجه إلى متلقٍ بقصد التأثير فيه، وهذا الخطاب يجمع بين الإمكانات اللُّغويّة، والأسلوبيّة، وبين الجانب العقلي، والنفسي.

---

[1] - النص الحجاجي العربي، دراسة في وسائل الإقناع مجلة فصول :العدد60، 2002م ، ص43.
[2] - ينظر الحجاج والاستدلال الحجاجي:عناصر استسقصاء نظري ضمن كتاب الحجاج مفهومة ومجالاته، الحبيب أعراب 31/3.
[3] - ينظر: دراسات في الحِجاج، سامية الدريدي، عالم الكتب الحديثة، الأردن 2009م، ص:4.
[4] - اللغة والحِجاج، أبوبكر العزاوي، ص:16.
[5] - التداولية والحجاج ، مدخل ونصوص، صابر حباشة، ص:50 .

فالحِجاج مختلف الوسائل الاستدلالية التي تهدف إلى إقناع المخاطَب بقول، أو عمل[1].

أ- الحجاج الإقناعي :

يعد الإقناع من أبرز الأهداف التي يسعى الحجاج إلى تحقيقها؛ لأن الحجاج إجمالاً عبارة عن مختلف الوسائل الاستدلالية الطبيعية، التي تستهدف أساساً إقناع المخاطب بقول ما بالبناء على ما يُعلم بضم الياء وفتح الميم، أو يفترض أن المخاطب يسلم به من أقوال غيره [2] فالحجاج فن الإقناع، إذ هو لب العملية الحجاجية.

الإقناع لغة :

الإقناع الرِضى بالشيء، وهو مفهوم مشتقّ من الجذر اللّغوي (ق، ن، ع) يقال: قَنَعَ بنفسه قنعًا، وقناعة، رَضِي، ويُقْنَع به ويُرْضَى برأيه وقضائه، وأقنعني كذا أي أرضاني ،والإقناع: رفع الرأس والنظر في ذل وخشوع[3]، قال تعالي: ﴿**مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ** ﴾[4]، وقولهم: قنع الشخص بالشيء: رضى بما أعطي ...وأقنعه بالحجة والدليل، جعله يطمئن، ويسلم أو أراده له، وأقنعه بصدق نياته - برأيه - يكسب أو يضم شخصاً إلى صفه بالإقناع ... وقنع بنفسه قنعاً وقناعة: رضى [5]؛ فالإقناع في اللغة تتمحور دلالته اللغوية حول الرضى، والقبول، والإطمئنان، والتسليم، يتنافى مع الإكراه، والإجبار، الأمر الذي يجعل الإقناع يتخلل كل تفاعل خطابي آليته الحِجَاج.

اصطلاحًا :

تعددت تعريفات الإقناع يقول توماس شايدل(Thomas Scheidel) إنه: "محاولة واعية للتأثير في السلوك"[6].

---

[1]- ينظر: اللسان و الميزان، طه عبد الرحمن، ص:393.
[2]- ينظر: المصدر السابق الموضع نفسه.
[3] - لسان العرب، لابن منظور، مادة (ق ن ع).
[4] - سورة إبراهيم، الأية 34.
[5] - معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب لنشر والتوزيع ، ط1،القاهرة 2008م ، مادة (ق ن ع) .
[6] - Persna Sive sbeaking scott,schidela Thomas Mforesman and Goglerview,1997,P;01.

وعرفه فليب بروتون (Philipp Breton) بأنه:"نشاط إنساني يتخذ أوضاعًا تواصلية متعددة، ووسائل متنوعة؛ يهدف إلى إقناع شخص، أو مستمع، أو جمهور، بتبني موقف ما، أو المشاركة في رأي ما قولًا، أو عملًا"[1]، فهو استراتيجية تداولية ترمي إلى إقناع المرسل إليه من خلال الحِجَاج الإقناعي، وهو عملية خطابية يتوخى بها الخطيب تسخير المخاطب لفعِل، أو تركٍ بتوجيهه إلى اعتقاد قول يعده كل منهما، أو يعده الخطيب شرطًا كافيًا ومقبولًا للفعل، أو الترك [2]؛ فالإقناع سلطة عند المرسِل في خطابه؛ لكنها سلطة مقبولة - من دون قوة، أو إكراه، أو ضغط- إذا استطاعت أن تقنع المرسَل إليه، إذ لا تحقق استراتيجية الإقناع نجاحها إلا عند التسليم بمقتضاها، إما قولًا، وإما فعلًا، وماجعل الإقناع سلطة مقبولة هو كون الحِجَاج الأداة العامة من بين ما يتوسل به المرسِل من أدوات أو آليات لغوية؛ فالحجاج أبرز آلية لُغويّة يستخدمها المخاطِب لإقناع المخاطَب بدعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها، وانصبّ جهد بيرلمان (**Perlman**) وزميله تتيكا(**Ttika**) على توظيف الحِجَاج بوصفه آلية الإقناع الرئيسة؛ فالحِجَاج هو الآلية الأبرز التي يستعمل المخاطِب اللغة فيها، وتتجسّد عبرها استراتيجية ترمي إلى الإقناع؛ فليس هناك مخاطِب يرسل خطابه إلا ومن ورائه هدف معين، وهو الإقناع [3].

ويتوقف الإقناع على القول الذي يجب بناؤه حِجاجيًا، والعمل على تعبئته بالأدلة القادرة على إقامة الاعتقادات، أو تغييرها؛ لأنَّ الإقناع كما أكد (أرسطو) أنه: " يحدث عن الكلام نفسه إذا أثبتنا حقيقة أو شبه حقيقة بواسطة حِجج مقنعة مناسبة للحالة المطلوبة" [4].

ووصفه بأنه آلية رئيسة تدفع المخاطِب للمبادرة، وتحفّز المتلقي على التصديق، والدور الكبير في هذه العملية يعود إلى المرسل؛ لما يبذله من جهود ذهنية، وعقلية للحصول على الحجة المقنعة، وعلى المرسِل أن يكون بارعًا في اختيار الحِجج، وماهرًا في التحليل والابتكار، والتعبير، والعرض المنظم للأفكار، والضبط الانفعالي، وكذلك يجب أن تكون لديه مهارة فهم دوافع نقد الآخر المتلقي؛ فغاية الحِجَاج الإقناع، وحمل المتلقي على تسليمه بالنتائج دون قوة أو إكراه أو إجبار، لذا ربط (بيرلمان) الحِجَاج بالإقناع عند تعريفه للحِجَاج بقوله: " أن يجعل العقول

[1] - شعرية الإقناع والانسجام في الخطاب الإقناعي العربي، علي خفيف ماقال ضمن ملتقى اللغة العربية والمصطلح، يومي 19-20 مايو مجلة منشورات مخبر اللسانيات العربية جامعة باجي مختار، عناية.

[2] - ينظر: استراتجيات الخطاب مقاربات لغوية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص: 451.

[3] - المصدر السابق، ص:446 ،454 ،456.

[4] - في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، محمد العمري، أفريقيا الشرق الغرب، ط2، 2002م، ص:25.

تذعن لما يطرح عليها، أو يزيد في درجة ذلك الإذعان؛ فأنجح الحِجَاج ما وُفق في جعل حدّة الإذعان تقوى درجتها لدى السامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب إنجازه أو الإمساك عنه، أو ما وُفق على الأقل في جعل السامعين مهيئين لذلك العمل في اللحظة المناسبة"[1] فالإقناع هو الأثر الذي يتركه المخاطِب في المخاطَب بدون إكراه، أو إلزام فيدفعه إلى الإقناع أو الإحجام.

وقسم (بيرلمان) وزميله (تتيكا): الحِجَاج بحسب الجمهور على نوعين: حِجَاج إقناعي وحِجَاج اقتناعي، ويقصد بالحِجَاج الإقناعي: الحِجَاج الذي يرمي إلى إقناع جمهور خاص.

ويقصد بالحِجَاج الاقتناعي: الحِجَاج الذي يرمي إلى أن يُسلّم به كل ذي عقل، وهو عام، وهذا النوع ركّزا عليه لكونه عقليًا، ويعدّ أنه أساس الأذعان[2]، يقول شانييه(Chaignet) " إن المرء في حالة الاقتناع يكون قد أقنع نفسه بواسطة أفكاره الخاصة، أما في حالة الإقناع فإن الغير هم الذين يقنعونه دائمًا"[3].

وفرّق بعض المشتغلين بالشأن اللساني بين الإقناع، و الاقتناع، فيرون أن الأول لا يتحقق إلا بمخالطة الخيال، والعاطفة؛ فلا يترك مجالًا لإعمال العقل، وحرية الاختيار.

أما الثّاني (الاقتناع) فلا يقوم إلا على الحريّة، والعقلانيّة، وهذا يعني أن الإقناع - بما هو حالة مفروضة من مخاطِب - يعد مقدمة للاقتناع الذي ينطوي على تسليم أو إذعان تُقِرُّه النفس وتخضع له؛ أي أن: الإقناع يمثل الحالة التي يتم فيها قبول الحجة بشكل قسري أو اضطراري، في حين أن الاقتناع يشير إلى القبول الطوعي للحجة بناءً على اختيار شخصي، أو حتى الرفض لها [4].

ويري أوستين فريلي (Austin Freely): "أن الإقناع، والحجاج جزءان من عملية واحدة، ولا اختلاف إلا في التوكيد؛ إذ يولي الحجاج الدعاوَى المنطقية أهمية خاصة، ولكنه يجعل من

---

[1] - الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر، محمد سالم الأمين طلبة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2008م، ص:108،107.

[2] - ينظر: المصدر السابق، ص:109.

[3] -في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات، عبد الله صولة، مسكيلياني، ط1، تونس2011م، ص:15.

[4] - ينظر الخطاب الحجاجي لأهل البيت(عليهم السلام)في كتاب الاحتجاج دراسة تداولية ،عبد الحسن علي حبيب شبيب،ط1 ،2018 ،ص50.

اختصاصه – أيضًا- الدعاوى الأخلاقيّة والعاطفيّة، أمّا الإقناع؛ فإنه ينعكس على التوكيد الذي يبطل ضده" [1].

وعليه فإن ارتباط الإقناع بالحِجَاج مرجعه إلى الوظيفة الحِجَاجية، وإلى مقاصد المرسل من وراء كل خطاب حِجَاجي؛ هدفه التأثير في المرسل إليه، وإقناعه بفكرة معينة، أو تغيير آرائه، ومواقفه بخصوص موضوع ما[2].

كما أنه يمكن الفصل بين الحِجَاج، والإقناع؛ وبالرجوع إلى النص الخطابي؛ فالإقناع مايحاول الإنسان به إقناع نفسه، في حين أن الحِجَاج ما يحاول الإنسان به إقناع غيره، فالنص الخطابي نص إقناعي؛ لكنه ليس نصا حِجَاجيًا بالضرورة، يعني أن كل خطاب حِجَاجي هو خطاب إقناعي، وليس كل خطاب إقناعي خطاباً حِجَاجياً لارتباط الإقناع بأنواع أخرى من الخطابات كالسرديّات، والوصفيّات، وغيرها [3].

ميّز (طه عبد الرحمن) بين هذه الخطابات، والخطاب الحجاجي بقوله: " يكون خطابًا مبنيًا وموجهًا، وهادفاً، مبنيًا بناء استدلاليًا يتم فيه اللجوء إلى الحجة، والاستدلال، والمنطق، والعقل وموجهًا مسبقًا لظروف تداولية تدعو إليها إكراهات قولية، أو عملية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية تتطلب الدفاع عن الرأي، والانتصار لفكرة، وتتطلب نقاشًا حِجَاجيًا يلامس الحياة الاجتماعية، أو المؤسساتية لهدف تعديل فكرة، أو نقل أطروحة، أو جلب اعتقاد، أو دفع انتقاد"[4]، ويتم الإقناع بوسائل لُغويّة وعقليّة؛ فالإقناع اللغوي تستخدم فيه اللغة، وما توفره من بُنى وتراكيب متنوعة؛ كالتراكيب الدالة على الثوابت، والحقائق، والتوكيد، والأساليب المنطقية؛ كأسلوب الشرط، والاستفهام، والاستثناء، والروابط المؤثرة حِجَاجيًا؛ فاللغة في الخطاب الحِجَاجي الإقناعي تقوم بدور جوهري، وفاعل في تحقيق التأثير والاستمالة، فالمفردات والتراكيب التي يختارها المتكلم لوصف حدث ما، تعكس موقفه تجاه ذلك الحدث فالإقناع لايتحدد في ذاته، وإنما هو مرهون بمدى نجاعة الحِجَاج، ويتم الإقناع العقلي فيه بمخاطبة العقل الواعي

[1] - النص الحجاجي العربي محمد العبد ،مجلة فصول للنقد الأدبي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،2002م العدد 6، ص:45.
[2] - ينظر اللغة والحجاج،أبوبكر العزاوي، ص:29،28.
[3] - ينظر النص الحجاجي العربي في رسائل الإقناع ، محمد العبد ، ص:45.
[4] - اللسان والميزان، طه عبد الرحمن، ص:226.

بالحجة، والدليل المنطقي، والتبريرات عبر تسلسل الأقوال المترابطة منطقيّا؛ لغرض إقناع الآخر، أو تغيير سلوكه تجاه قضية معينة [1].

وإجمالًا يمكن القول إنَّ التداخل، والتقارب بين الحِجَاج، والإقناع يجعلهما متعلقين ببعضهما؛ إذ يمثل أحدهما غاية الآخر، والآخر هو الوسيلة التي يتحقّق بها الأوّل؛ إلاَّ أن الإقناع لايتحدد إنما هو مرهون بمدى نجاعة الحِجَاج وفاعليته، وقد يُتبع في تحصيل غرض الإقناع طرائق استدلالية متنوعة " تجر الغير جرًا إلى الاقتناع برأي المحاور...، وقد تزدوج أساليب الإقناع بأساليب الإمتاع؛ فيكون ذلك أقدر على التأثير في اعتقاد المخاطب، وتوجيه سلوكه لما يَهَبُها هذا الإمتاع من قوة في استحضار الأشياء، ونفوذ في إشهادها للمخاطَب، و كأنه يراها رأي العين" [2]؛ لذا يعد الإقناع الذي هو قصد الحِجَاج، وغايته ضرورة منهجية يتطلبها الحِجَاج.

ب- الحِجَاج النحوي:

يقول ياقوت الحموي (ت626 هـ): "وحسبك شرف هذا العلم؛ أن كل علم على الإطلاق مفتقر إلى معرفته، محتاج إلى استعماله في محاورته، وصاحبه فغير مفتقر إلى غيره، وغير محتاج إلى الاعتضاد، والاعتقاد على سواه"[3].

النحو دعامة العلوم العربيّة، وقانونها الأعلى؛ منه نستمد العون، ونستلهم القصد، ويرجع إليه في جليل مسائلها، ولن يوجد منها علمًا يستقل بنفسه عن النحو، فلا سبيل إلى استخلاص حقائق علومها النقلية، والنفاذ إلى أسرارها من دون علم النحو.[4]

النحو لغة :

معناه القصد، والطريق، يكون ظرفًا، ويكون اسمًا، نحاه ينحوه، ويَنْحَاه نحوًا، وانتحاه ونحو العربية منه [5]، قال الجوهري: " النحو هو القصد، والطريق، ويقال: نحوت نحوك أي قصدك،

---

[1] - ينظر: تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة، محمود عكاشة، ص:49، وينظر عندما نتواصل نغير مقاربة معرفية لآليات التواصل والحِجَاج، عبد السلام عشير، أفريقيا الشرق ، 2006م، ص:22.

[2] - في أصول الحوار، وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاءط2 ،2000م ، ص:38.

[3] - معجم الأدباء ياقوت الحموي ،الناشر :دار صادر ، 1993 ، 1 /54 .

[4] - ينظر النحو الوافي،عباس حسن ، دار المعارف القاهرة، ط13 ،1996م ،1/1

[5] - ينظر لسان العرب ،لابن منظور، دار الفكر ،ط1 ،2008م ،مادة (ن ح ا)

نحوت بصري إليه أي: صرفت، وأنحيتُ عنه بصري، أي عدلته، وأنحى في سيره أي: اعتمد على الجانب الأيسر"[1] فالنحو القصد.

النحو اصطلاحًا :

ذكر ابن جني (تـ392هـ) تعريفًا مفصلًا للنحو يقول فيه:" هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب، وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها ردَّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا؛ كقولك: قصدت قصدًا، ثمَّ خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر: فقهتُ الشيء أي عرفته، ثمَّ خُصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم؛ كما أن بيت الله خُصَّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله، وله نظائر في قصر ما كان شائعًا في جنسه، وعلى أحد أنواعه، وقد استعمله العرب ظرفًا، وأصله مصدر"[2].

ومن هنا فالنحو عند (ابن جنّي) يضم الإعراب، والتثنية، والجمع، والتكسير، والإضافة والتركيب، ويضم هذه الدراسات التي تصنف في الدارسات الحديثة في إطار بناء الكلمة إلى جانب ما يتعلق ببناء الجملة، وتطلق كلمة نحو – أيضًا – على العلم بالقواعد التي يعرف بها أحكام أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها من الإعراب، والبناء، وما يتبع ذلك؛ قال الأشموني (ت 929هـ) في تعريف النحو:" هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها "[3].

يعد النحو وسيلة المستعرب، وسلاح اللغّوي، وعماد البلاغي، وأداة المشرع، والمجتهد والمدخل إلى العلوم العربية، والإسلامية جميعًا، يصفه الأعلام السابقون؛ بأنه الميزان الدقيق للعربية، والقانون الذي يُحكم به كل صورة من صورها[4]، يقول (عبد السلام المسدي): "النحو

---

[1] - الصحاح تاج اللغة والصحاح العربية،إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط1، 1956م ،القاهرة مادة (ن ح ا)

[2] - الخصائص، لابن جني، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث القاهرة، د.ط، 2007 م، 78/1 .

[3] -شرح الإشموني لألفية ابن مالك، تحقيق، عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للثرات، د:ط ، د: ت ،17/1

[4] -النحو الوافي عباس حسن 2/1 .

هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجملة حتي تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها"[1].

ومجال النحو أواخر الكلمات بعد تركيبها في جمل، أمّا أدواته؛ فهي الحركات، أو السكون، والحروف إثباتًا، أو حذفًا، ولا يقتصر علم النحو في الدَّراسات اللغوية الحديثة على البحث في الإعراب، ومشكلاته؛ بل تعداه إلى البحث في أشياء أخرى؛ كالمواقعية والارتباك الداخلي بين الوحدات المكونة للجملة، أو العبارة [2].

فالحِجَاج النحوي كما يشير فان دايك (VAN dijk) في أحد هوامش الفصل الأول من كتابه النص والسياق إلى مسألة مهمة تتعلق بالصلة القائمة بين النحو، والبلاغة والحِجَاج فيقول: "إنَّ صياغة القواعد التّداولية من علم النحو تعني أن مثل هذا النحو ينبغي أن يفسر ليس فقط بالقدرة على تركيب العبارات الصحيحة؛ بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصلية استخدامًا مطابقًا، وتسمي القدرة الأخيرة الكفاءة التواصلية"[3]؛ فالحِجَاج النحوي مدخل مهم لفهم كثير من الخلفيات المعرفية، التي هي في النحو العربي عند علماء اللغة العربية؛ ويقوم هدف النحو على تحقيق عرض الفائدة لدى المتلقي، وهي استيعاب المعنى وتحقيقه سلوكيًا أو ضمنيًا، بالإضافة إلي ذلك فإن الحِجَاج النحوي ما تصح به مصطلحات النحو، وأحكامه ، وقواعده في الوجوب، والجواز، والامتناع، وتبرز صور الحِجَاج النحوي في ركني القاعدة النحوية السماع، والقياس، وفي الردود، والاستدراكات، والاعتراضات وفي الشروح وغيرها [4].

التّداوليّة:

ظهر في السبعينيات من القرن العشرين تيار لساني جديد هو التداولية الذي أصبح مؤخرًا اختصاصًا في الدرس اللغوي المعاصر، وهو المجال الذي أوْلى الحِجَاج عناية كبيرة، وسيتم عرض تعريف التداولية لغة واصطلاحًا.

[1] - العربية والإعراب ، عبدالسلام المسدي، مركز النشر الجامعي ،2003 ، ص: 126 .
[2] - ينظر: لغويات، عبده عبد العزيز قلقيلة، دار الفكر العربي، ط2 ،1990م، ص: 49
[3] - ينظر: التداولية والحِجاج مدخل ونصوص، صابر الحباشة، ص:31.
[4] - الحجاج في الدرس النحوي، حسن خميس الملخ، مجلة عالم الفكر، الكويت 2011م، العدد2، ص: 121-124.

التداولية لغة :

من(د و ل) يقول الزمخشري: "دالت له الدَّولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوّهم جعل الكثرة كلهم عليهم ... وأُدِيل المؤمنون على المشركين يوم بدر، وأُدِيلَ المشركون على المسلمين يوم أُحُد... والله يداوال الأيام بين الناس مرّة لهم ومرّة عليهم ... وتداولوا الشئ بينهم والماشي يداول بين قدميه: يرواح بينهما"[1]

ويقول ابن منظور:"تداولنا الأمر أخدناه بالدول، وقالوا دَوَالَيْكَ، أي مُداولةً على الأمرِ... ودالت الأيام أي دارت، والله يُدوالها بين الناس، قال تعالى: ﴿ **وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ** ﴾[2]. وتداولته الأيدي أخذته هذه مرّة، وهذه مرّة، وتداولنا العمل، والأمر بيننا بمعنى تعاوَرْناه فعمل هذا مرّة وهذا مرّة"[3].

يظهر من خلال التعريف المعجمي أن التّداوليّة لا تكاد تخرج في دلالاتها اللغوية للجذر اللغوي (د، و، ل) على معان التحول، والتبدل، والانتقال، والتغيْر، يقول (طه عبد الرحمن): "وتلك حالة اللغة؛ متحولة من حال لدى المتكلم إلى حال آخر لدى السامع، ومتنقلة بين الناس، يتداولونها بينهم؛ ولذا كان مصطلح التّداوليّة أكثر ثبوتًا بهذه الدّلالة من المصطلحات الآخرى الذرائعيّة، والنفعيّة، والسيّاقية"[4]، فهي تفيد معنى الممارسة، والمشاركة، والتفاعل في الخطاب.

وقد يكون هذا الثبوت، والشيوع لمصطلح التّداوليّة هو الذي جعل طه عبد الرحمن مؤسس مقولة: "التّداول على أساس التّفريق بين المجالات القريبة من هذا الحقل" يستحدث مفهوم "المجال التّداولي" في ترجمته لمصطلح(Lapragmatique) إلى اللغة العربية؛ إذ هو منظور فيه إلى "تداول" اللغة بين المتكلم، والمتلقّي الذي يدل على التّفاعل الحي بينهما في استعمال اللغة[5]، فيقول في توصيف الفعل تداول: "تداول النّاس كذا بينهم، يفيد معنى تناقله الناس، وأداروه بينهم، ومن المعروف - أيضًا - أن مفهوم النّقل والدّوران مستعملان في نطاق اللغة

---

[1] - معجم أساس البلاغة للزمخشري قدم له وشكله،وشرح غريبه وعلق حواشيه، محمد أحمد قاسم المكتبة العصرية صيده بيروت، د:ط،2013م ، مادة (د،و،ل).

[2] - من سورة آل عمران من الآية: 140.

[3] - معجم لسان العرب، لابن منظور مادة : (د،و،ل) .

[4] - في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بوجادي، بيت الحكمة الجزائر، ط1 ، 2009م، ص: 148.

[5] -: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، كلية الآداب، جامعة الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د:ط 2002م، ص: 9.

الملفوظة؛ كما هما مستعملان في نطاق اللغة المحسوسة، فيقال: دار على الألسن بمعنى: جرى عليها ... فالنّقل والدّوران يدلان في استخدامها اللُّغوي على معنى التواصل، وفي استخداهما التجريبي على معنى: الحركة بين الفاعلين ... فيكون التداول جامعًا بين اثنين هما التّواصل، والتّفاعل ..."[1].

اصطلاحًا:

يعد تشارلز مرويس (Charles Morris) سنة 1938م أوّل من بادر إلى إرساء تعريف مقصود لمصطلح التّداوليّة عندما أولى عنايته بتحديد الإطار العام لعلم العلامات، أو السيميائية من خلال تمييزه بين ثلاثة فروع وهي:

1. علم التراكيب أو النحو: وهو يُعنى بدراسة العلاقات الشكلية بين العلامات (الأسماء)بعضها مع بعض.
2. علم الدلالة: يدرس هذا العلم علاقة العلامات بالأشياء التي تدل عليها أو تحيل إليها.

إن التّداوليّة تهتم بدراسة علاقة العلامات بمفسريها، فهي دراسة المعنى في الألفاظ اللغوية عند مستخدميها ومفسريها،[2] أي: دراسة اللغة في سياقها للوصول للمعنى الكامن في الكلام؛ فالتداولية عند (تشارلز موريس) هي جزء من السيميائية، وأحد مكوناتها؛ تهتم بدراسة العلاقة بين العلامات ومستعمليها، أو مفسّريها (متكلم، سامع، قارئ، كاتب ... إلخ)، وتحديد ما يترتب على هذه العلاقات؛ فهي طرق استعمال العلامات اللُّغويّة، وتداولها بين المرسل، والمتلقي في سياق معيّن؛ للوصول إلى المعنى الكامن في الكلام.

ولم تصبح التّداوليّة مجالًا يُعتدُّ به في الدرس اللِّغوي المعاصر إلاَّ في العقد السابع من القرن العشرين، بعد أن عمل على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة هم: أوستين(Austen)، وسيرل(serial)، وجرايس(Grace)، المنتمين إلى التراث الفلسفي لجامعة أكسفورد الأمريكية، وكانوا جميعًا مهتمين بطريقة توصيل معنى اللُّغة الإنسانيّة الطبيعيّة من خلال إبلاغ متكلِّم، أو مرسل رسالة إلى متلقٍ أو مستقبل يفسرها، وكان هذا من صميم التّداوليّة[3].

---

[1] - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبدالرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب ط2، 2005م، ص:244.
[2] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة ، ص:9.
[3] - المصدر السابق الموضع نفسه

ليس من اليسر وضع أو تحديد تعريف جامع لمصطلح التّداوليّة؛ حيث تعددت تعريفات هذا المصطلح، وتباينت آراء العلماء، فأخذ كل باحث يعرّفها من مجال تخصصه؛ إلاَّ أن كل هذه التعريفات تدور حول الاستعمال، والتلفظ، والالتفات إلى الجانب التواصلي للغة، وسيتم عرض بعض هذه التعريفات.

يعرّفها آن ماري دبير(An Mary Dear)، وفرانسوا ديكانتي(Francois) (Duquesnoy وفرانسو أرمينغو(Francois Argo) بأنها: "دراسة استعمال اللغة في الخطاب- شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية"[1]، أي أنهم أجمعوا على أنها تدرس معنى العبارات من خلال السياق التعبيري لها، لا من جهة معناها، أو مبناها.

وعرّفها فانديك (Van Dijk) بأنها: علم يسهم بشكل فاعل في التواصل، والتفاعل الاجتماعي؛ فيقول: "التّداوليّة بوصفها علمًا يُعنى بتحليل الأفعال اللُّغويّة، ووظائف المنطوقات اللُّغويّة، وسماتها في عملية الاتصال بوجه عام؛ انطلاقًا من كون المنطوقات اللُّغويّة تهدف إلى الإسهام في الاتصال، والتّفاعل الاجتماعي"[2].

أمَّا (مسعود صحراوي) فيعرّفها بأنها: "مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللُّغويّ بمستعمليه وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللُّغويّة بنجاح، والسياقات، والطبقات المقاميّة المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللُّغات الطبيعيّة "[3].

---

[1] -- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، لنعمان بوقرة: منشورات باجي مختار، عنّابة الجزائر 2006م، ص:174 ،176.

[2] - أفاق جديد في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة: ص: 15.

[3] - التداولية عند علماء العرب(دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، مسعود صحراوي، دار الطليعة بيروت، ط1 2005 م، ص:17.

ويقول إنَّ: "التّداوليّة ليست علمًا لغويًا محضًا، بالمعنى التقليدي؛ علمًا يكتفي بوصف وتفسير البُني اللُّغويّة، ويتوقف عند حدودها، وأشكالها الظاهرة، ولكنّها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللَّغويّة في مجال الاستعمال"[1].

وتُعرف التّداوليّة بأنها "دراسة اللغة قيد الاستعمال أو الاستخدام بمعنى دراستها في سياقاتها الواقعية لا في حدودها المعجميّة، أو تراكيبها النّحويّة، وهي دراسة الكلمات والعبارات، والجمل، وكما نستعملها ونفهمها ونقصد بها في ظروف ومواقف معيّنة"[2] فالتّداوليّة تدرس اللُّغة أثناء استعمالها في مقامات مختلفة بحسب أغراض المتكلمين، وأحوال المخاطبين يقول (الهادي بن ظافر الشهري): " إنَّ الدّرس اللُّغوي التُداولي يدرس المنجز اللغوي في إطار التواصل، وليس بمعزل عنه؛ لأنَّ اللغة لا تؤدي وظائفها إلاَّ فيه، فليست وظائف مجردة، وبما أن الكلام يحدث في سياقات اجتماعية؛ فمن المهم معرفة تأثير هذه السياقات على نظام الخطاب المنجز"[3].

وهناك من يقول بأنها: "اتجاه في الدِّراسات اللسانيّة يُعنى بأثر التّفاعل التّخاطبي في موقف الخطاب، ويتتبع هذا التّفاعل دراسة كل المعطيات اللُّغوية، والخطابيّة المتعلقة بالتلفظ وبخاصة المضامين، والمدلولات التي يُولّدها الاستعمال في السياق "[4].

يتضح مما سبق إنَّ التّداوليّة في معظم تعريفاتها ترتبط بفكرة الاستعمال، وقد تردد هذا اللفظ الاستعمال في كل التعريفات؛ حيث يبّين إن التّداوليّة تدرس اللغة في الاستعمال، أو التواصل اللغوي.

ويتضح - أيضًا- أن أوضح وأبسط تعريف للتّداوليّة هو " دراسة اللُّغة قيد الاستعمال، أو الاستخدام..." [5]، ويذكر محمود أحمد نحلة أوجز تعريف لها إنها "دراسة اللغة في الاستعمال"[1].

---

[1] - التداولية عند علماء العرب(دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، مسعود صحراوي، دار الطليعة بيروت، ط1 2005 م، ص:17..

[2] - تبسيط التداولية، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، بهاء الدين محمد مزيد، شمس للنشر والتوزيع، ط1 القاهرة 2010م ، ص:18.

[3] - استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبدالهادي بن ظافر الشهري ، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان ط1 2004م، ص: 23.

[4] - البرغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، عثمان بن طالب، الجامعة التونسية ، المطبعة العصرية تونس 1986م، ص:125.

[5]) تبسيط التداولية، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، بهاء الدين محمد مزيد :ص:18

إذن فالتّداوليّة ليست علمًا لغويًا محضًا بالمعنى التقليدي، ولا علمًا يكتفي بوصف البُنى اللُّغويّة، وتفسيرها، ويتوقف عند حدودها، وأشكالها الظاهرة؛ لكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللُّغويّة في مجال الاستعمال، ومن ثم يدمج مشاريع معرفيّة متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللُّغوي، وتفسيره؛ لذلك فإن التداولية لا تنتمي إلى أي من مستويات الدرس اللُّغوي صوتيًا كان أم صرفيًا، أم نحويًا ،أم دلاليًا؛ لذلك؛ فالأخطاء التّداوليّة لا علاقة لها بالخروج على القواعد الفونولوجيّة، أو النحويّة، أو الدلاليّة، وهي ليست مستوى يضاف إلى هذه المستويات، كذلك لا تقتصر التّداوليّة على دراسة جانب محدد من جوانب اللُّغة؛ بل من الممكن أن تستوعبها جميعًا، وهي - أيضًا- لا تنضوي تحت علم من العلوم التي لها علاقة باللُّغة برغم من أنها تتداخل معها في بعض جوانب الدّرس،فالتّداوليّة علم تواصلي جديد يفسر كثيرًا من الظواهر اللُّغويّة في مجال الاستعمال، فتهتم باللغة ظاهرة خطابيّة تواصليّة، وعلاقتها بالسياقات المختلفة، وبحسب أغراض المتكلم، وأحوال السامَع المخاطَب فالمعنى ليس شيئًا متأصّلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلِّم وحده، ولا بالسامع وحده، فصناعة المعنى تتبلور في تداول اللُّغة بين المتكلِّم، والمخاطَب في سياق ماديّ، اجتماعيّ، لُغويّ وصولًا إلى المعنى الكامن في الكلام[2].

ويلاحظ مما سبق أن تعريفات التّداوليّة جميعها ترتبط بفكرة أساسية، وهي فكرة الاستعمال، والتواصل اللُّغويّ؛ فالتّداوليّة تدرس اللُّغة في الاستعمال، أو التواصل، وتقف شتّى مظاهر التأويل اللُّغويّة على السياق، فالجملة الواحدة يمكن أن تُعبّر على معانٍ مختلفة أو مقترحات متعددة من سياق إلى سياق آخر؛ فلا يتحدد معناها إلاَّ من خلال الاستعمال؛ لأنها تهتم بالسياق الذي أنتج فيه النص.

علاقة الحِجَاج بالتداولية:

تُبرز علاقة الحِجَاج بالتّداوليّة سؤالًا أساسيًا حول مناط المقارنة الحِجَاجية، وأساسها هل نتلمسه في اللسانيات، أو البلاغة، أو الأسلوبية؟ نظرًا إلى أن الحِجَاج يعد في ذاته بناءً لا يتجسد إلا من خلال هذه المستويات الثلاثة بصفة أساسية.

---

[1] أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: محمود أحمد نحلة : ص13.

[2] ينظر: التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ص:16 ،17.

فينظر التّداوليّون المعاصرون إلى الخطاب الحِجَاجي على أنه متميز بخصائص بنائية تواصلية براغماتية (الواقعية) تجعله مختلفًا عن غيره من الخطابات السردية، والحكائية، والإخبارية، كما أن صورة البنائية الاستدلالية، والكلامية، وخضوعه لشروط القول، والتلقي والمقام والرغبة في التأثير، والفعل كله يكرس ذلك التميز من جهة، وتدعم من جهة ثانية انتماء القول، أو النص الحِجَاجي إلى مجال التداولية على رغم اتساع هذا المجال منهجيًا، وعدم ضبط حدوده؛ حيث إن هذا المجال يضع من أولوياته الإجابة عن عدة أسئلة حِجَاجية مهمة مثل: من يتكلم، وإلى من يتكلم؟ وماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟، وكيف نتكلم بشيء، ونريد قول شيء آخر؟ وهي أسئلة تتطلب الإجابة عنها استحضارًا جيدًا؛ لمقاصد المتكلم ،وأفعال اللغة بإبعادها التداولية، والسياقية؛ خاصة الحِجَاجية، نظرًا لما تنطوي عليه هذه الأخيرة من أبعاد شاملة تستوعب كل الأنماط الخطابية[1]، ولعل من أبرز مايتجلى فيه التداولي للخطاب الحِجَاجي هو المستوى الحواري الذي يعد سمة أساسية في كل خطاب؛ فهو لا يُنتج بصفة فردية؛ لذا كان التخاطب، والتواصل الحواريان في صلب كل عملية حِجَاجية؛ إلا أن الاتجاه الحِجَاجي الذي تأخذه هذه الظاهرة الحوارية يبرز بوضوح أكثر على صعيد التواصل الفكري، وهذا ما اتضح مع التداولية [2] .

إن المتكلم في سعيه لإقناع المتلقي بمضمون خطابه يستعمل الحِجَاج؛ وبذلك يكون أساسًا قد سعى إلى إقامة علاقة تواصليّة، ومن خلال تلك العلاقة يستطيع تحقيق هدفه، وإحداث التأثير والإقناع فيه، ومن هنا تلتقي التّداوليّة مع الحِجَاج، أي: أنهما يلتقيان في البحث عن العلاقة بين قطبي الخطاب: المتكلم والمتلقي، متى تحقق مبدأ القصديّة والتقبلية فكل خطاب حجاجي تبرز فيه مكانة القصديّة، والتأثير، والفاعليّة؛ يدخل في صميم التّداوليّة، لذلك يعد هذا الخطاب نصًا تداوليًّا بسبب خضوعة لمبدأ القصديّة، والتأثير، والفاعليّة؛ لأنه خطاب موجه من طرف المتكلم، ويتفاعل به مع المتلقي، ويهدف من ورائه إلى إقناعه، والتأثير فيه [3].

تمثل علاقة الحِجَاج بالتّداوليّة علاقة مقاربة، وانتماء استمدادًا من استخدام اللُّغة؛ لأن مجالهما واحد متمثلًا في الخطاب؛ فالحِجَاج يصب في التّداوليّة، والتّداوليّة تمدّه بروافدها الاستعماليّه والنفعيّة.

---

[1] - ينظر: الحجاج في البلاغة المعاصرة ،محمد سالم محمد الأمين الطلبة ، دار الكتاب الجديد المتحدة ،ط1/2008م، ص:176-177.

[2] - المصدر السابق الوضع نفسه.

[3] - ينظر: الحجاج والاستلال الحجاجي ، عناصر الاستقصاء النظري حبيب إعراب،عالم الفكر ،2001م ،العدد1،مجلد 30، ص:101.

ثانياً ـ تعريف بكتاب (غنية الأريب):

1-اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه:

ذكر المؤلف أن الكتاب اسمه "غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب" [1]، ونَسَبَهُ إلى نفسهِ فجاء في معجم الأعلام أن اسمه "غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب"[2]، فتسميته بـ غنية تدل على عدم الاحتياج معه إلى غيره من شروح المغني، التي منها الشروح السابقة المثمتلة في الآتي:

1. شرح المغني للدماميني، وصل فيه إلى حرف الفاء، وهو مطبوع مع حاشية الشمني بمصر بالمطبعة البهيمية بمصر .

2. شرح منتهي أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، لابن الملا الحصكفي، وقام بتحقيقه مجموعة من طلبة جامعة المرقب، وهو غير مطبوع.

3. شرح مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب، (لوحي زادة محمد بن محمد)، وهو لا يزال مخطوطًا، وتوجد نسخة مصورة منه في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ويضم ثلاثة أجزاء ضخمة؛ لأن بحسب هذه التسمية قد جمع مافي الشروح السابقة ونقحها لتكون في متناول طالب العلم بكل سهولة ويسر.

أما تسميته بالأريب؛ فهي دلالة على أن المُطَّلع على هذا المخطوط يقتضي أن يكون ناضج العقل إن أراد الاستفادة؛ لأنَّ الأريب هو العاقل، أمّا من عبّر بالأريب؛ فهو بمعني صاحب التناول الحسن[3]، وحقق هذا الشرح القيم، أربعة من أساتذة الدراسات العليا بجامعة المرقب بليبيا لنيل درجة الإجازة العالية الماجستير وهم: حسين صالح الدبوس، وأبو عجيلة رمضان عويلي، وبشير صالح الصادق، وخالد محمد غويلة، ويرجع الفضل في حصولهم على مخطوط هذا الشرح إلى العلامة النحوي الدكتور: محمد عبد السلام بشيش رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة المرقب، وقد ناقشهم عند تخرجهم جميعًا، وأشرف على الباحثين جميعهم في

[1] - ينظر: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب،للإنطاكي،المقدمة.
[2] - ينظر: معجم الأعلام،،قاموس تراجم ،لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين،المؤلف خيري الدين الزركلي الدمشقي ت1396هـ ،بيروت لبنان ط5، 2002م ،233/7.
[3] - ينظر غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للإنطاكي، المقدمة .

تحقيقهم اللغوي المرحوم الدكتور: محمـد منصف القماطي منسق شعبة تعليم الأجانب بقسم اللغة العربية، والتربية الإسلامية بكلية التربية جامعة طرابلس (الفاتح سابقًا)، وقدمه الأستاذ الدكتور: سمير أستيتية من الأردن، وطبع الكتاب طبعة أولى في عالم الكتب الحديث بالأردن سنة 2011م في أربعة أجزاء، ويبلغ عدد صفحاته ثلاثة آلاف ومئة وعشرون صفحة [1].

2- مؤلفه :

مصطفي رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، رومي الأصل، حنفي من أهل أنطاكيا، وهو أديب بالعربية ، تولي القضاء بأسطنبول وقيل بالقسطنطينية[2]

3- آثاره العلمية: بحسب ما ورد في كتب التراجم أنَّ من مصنافته: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، وهو الكتاب الذي تناولته هذه الدّراسة،و "نقد اللسان وعقد الحسان في أسماء المعربات" [3].

الأثر العلمي للكتاب في اللُغة والنحو :

يقول حاجي خليفة عن شروح كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ): ومن شروحه شرح المولى القاضي بالقسطنطينية مصطفي بن حاج حسن الأنطاكي المتوفي سنة(1100هـ) وقد تعلق نظره بأكثر الشروح فشرحه شرحًا موجزًا مفيدًا [4]، وقد وقف (الأنطاكي)، على نص المغني محللًا مكنون مسائله ومفسرًا ما أبهم من عبارات، وتراكيب ونصوص، وجمع في طيات شرحه آراء المتقدمين والمتأخرين من النحاة واقفًا على هذه الآراء وقفة الباحث المستبصر؛ فهو يكشف عن معاني الأدوات، وما أبهم من ألفاظ، وتراكيب، مستعينًا بآراء سابقيه، ويورد الآراء المختلفة، والمتوافقة في المسائل، ويبين الأحكام، ويعضد ذلك بالشواهد، ويرجح، ويرد مستمدًا، ومستعينًا بآراء العلماء السابقين، قال الأنطاكي: " فأردت أن أشرحه شرحًا مقتصدًا يحل غوامضه ورموزه مستبدًا يميط القناع عن وجوه خرائده، لا سيما في تحقيق أمثلته، وشواهده موسومًا بـغنية الأريب عن شروح معني اللبيب، متتبعا لكتب التفسير، وأعاريب القرآن،

[1] - ينظر غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للإنطاكي، المقدمة
[2] - ينظر معجم الأعلام للزركلي،: 233/7.
[3] - ينظر معجم الأعلام ،233/7 ،ومعجم المؤلفين:تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضاء كحالة 252/12.
[4] - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ،حاجي خليفة :المطبعة الإسلامية بطهران،ط2 /1967م ، 442/6.

تراه مشحونًا بفوائد عجاب، وزوائد تخلو عنها شروح هذا الكتاب مقبولًا عند العلماء الأعلام، والفضلاء الكرام" [1].

وفاته :

توفى المؤلف بقبرص سنة 1100 هـ 1688 م، هذا ماورد في معجم الأعلام للزركلي؛ أما معجم المؤلفين؛ فيذكر أن سنة وفاته الميلادية 1689م [2]

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب ،للأنطاكي، 32/1، ص:33.
[2] - معجم الأعلام للزركلي: 233/7، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: 17 /252.

الفصل الأوُل

أنواع الحِجَاج النحوي في غنية الأريب

المبحث الأوّل- الحِجَاج العقلي الإقناعي.

المبحث الثاني – الحِجَاج النحوي التوجيهي.

المبحث الثالث – الحِجًاج النحوي التقويمي.

المبحث الأول

الحجاج العقلي الإقناعي :

المطلب الأول- مفهوم الحِجاج العقلي الإقناعي ومكوناته:

للحِجَاج النّحوي أنواع وصور متعددة في كتاب (غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب) للأنطاكي، وهي أنواع وصور يصعب حصرها ولعل سبب ذلك التعدد يعود إلى القدرة الفكرية للمؤلف، وهي قدرة جعلته يبسط آراءه بقدرة عقلية فلسفية حوارية توحي بمدى إلمامه بأنواع الحِجَاج، وقد اقتضت منهجية البحث أن يُكتفى بدراسة ثلاثة أنواع منها: الحِجَاج العقلي الإقناعي، الحِجَاج النحوي التوجيهي، الحِجَاج النحوي التقويمي.

يرتكز الحِجَاج العقلي الإقناعي على العقل، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالجمهور، ولابد فيه من الأنا، والآخر، أو المرسل، والمرسل إليه؛ إذ هما جمهور متعاطي اللغة وهم يحملون وجهات نظر متعددة ومتباينة، ويتوسطهما النص أو الخطاب الذي يمثل البعد القصدي، أو ما يعرف بالسّياق المقامي، وتعد أهدافه رسالة موجهة تتمحور في قصد المرسل؛ لتحقيق غايات تواصليّة، وحِجاجيّة، وتداوليّة، وحواريّة، وفيه يرتبط أسلوب الإقناع بمخاطبة العقل، والتسلح بالأحض والتفنيد[1]، ويقصد بالأحض: الاستدلال على بطلان الشيء، ومن ثم فالحجة الداحضة هي الحجة الباطلة، وينشأ الدَّحض من حركة حِجاجية تتمثل في البرهنة على أن هذا الطرح، أو ذاك مغلوط [2]، أما التفنيد فهو: معارضة لقضية ما؛ إذ يتم بذكر الحِجَج التي تؤيد عدم الأخذ بها بطريقة منهجيّة منظّمة، وقد يقصد بالتفنيد رد الحجة، أو الاعتراض عليها بشدة، وغضب[3].

يعمل المحاجج الإقناعي وفق هذا النوع على توظيف مجموعة من الأدلة، والبراهين والحِجج العقلية الدامغة، نحو: حجة السلطة، وحجة البرهنة، وحجة المنطق، وحجة الشاهد العقلي، وهي حِجَج لا بد أن تتبع الثلاثية المنهجية المتمثلة في: الأدلة، والترتيب، والأسلوب، ويضاف إلى ذلك مدى تحلّي المتكلم بالقيم الأخلاقية، والمعرفية، وتمتعه بقوة البلاغة والفصاحة، من أجل إقناع غيره [4] .

[1] - ينظر: أنواع الحجاج ومكوناته من حِجَاج أرسطو إلى حِجَاج البلاغة الجديدة، جميل حمداوي، دار ركاز للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2021م، ص:54.

[2] - ينظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني، ضبطة، وراجعة محمد خليل عيتاني، دار المعرفة بيروت لبنان،2007م، ص:172، وينظر: الحِجَاج بين النظرية، والأسلوب عن كتاب نحو المعنى، والمبنى، باتريك شا رودو، ترجمة: أحمد الودرني، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009م ، ص:12.

[3] - ينظر: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس، مكتبة لبنان، ط2، 1984م، ص:115،114.

[4] - ينظر: أنواع الحجاج ومكوناته من حِجَاج أرسطو إلى حِجَاج البلاغة الجديدة، جميل حمداوي، ص: 54

لا يمكن أن ينبني الحِجَاج العقلي؛ إلا إذا امتلك المتكلم فكرة واضحة شاملة عن قدرات السامع، ليتمكن من إعمال عقله؛ لأن استعمال العقل ليس أمرًا ذاتيًا خالصًا؛ بل لا بد من أن يستحضر الآخر المخاطَب، ويقرأ له حسابًا؛ لأن هناك عقولًا تقبل أي أطروحة، وأي مقدمة، ويقابل ذلك عقول متوقدة، تستفسر وتسأل، لتنتفع في الآخر[1].

وعلى ذلك فإن الحِجَاج الإقناعي يتطلب وجود رسالة، ومرسل، ومرسل إليه؛ كما يتطلب التشديد في الحِجَاجية سواء أكان تأثيرًا أم إقناعًا أم اقتناعًا وفي مقام تداولي، أو في سياق حِجَاجي[2]، سياق تُرتّب فيه الحِجَج ترتيبًا منطقيًا سليمًا، وكذا اعتماد استعمال آليات الحِجَاج، نحو: الأدلة، والشواهد، والحجج، والبراهين، ويستحسن استعمال أسلوب حِجَاجي قادرعلى المحاججة والمحاورة والجدل لكون المحاورة ضربًا من الحوار تتجادل فيه الشخصيات في موضوع ما[3]، وتتم فيه المواجهة بين طرفين أو أكثر، ويكون هدف كل طرف فيه إقناع الآخر بدعواه، ويعتمد فيه مسلك التدليل على الدعوى، حيث يراعى في التدليل جملة من القواعد التي حصل التسليم بها من الطرف الآخر، وعلى كل من انخرط في هذا الضرب من الحوار أن يلتزم بالسعي لإقناع محاوره، بالاستناد إلى المقدمات التي يقبل أو يُسلّم بها هذا المحاور، ويشترط في المحاورة أن يلتزم كل طرف فيها بإفساح المجال للطرف الآخر؛ ليتمكن من عرض دعواه واستيفاء مسألته، وينبغي في المحاورة أن تتعلق بقضية معينة تمثل نقطة الخلاف بين المتحاورين، بحيث تنصرف إليها فاعليتهم الحجاجية[4] .

أما الجدل؛ فيعرّفه الجرجاني بأنه: " دفع المرء خصمه عن إفساد قوله، بحجة، أو شبهة، أو يقصد به تصحيح كلامه، وهو الخصومة في الحقيقة[5]، وعرفه مجدي وهبة بأنه: "القياس المؤلف من المشهورات والمسلمات والغرض منه إلزام الخصم واقتحام، من هو قاصر على إدراك مقدمات البرهان [6] .

---

[1] - ينظر: التداولية، والحجاج ، صابر حباشة، ص: 70 .

[2] - ينظر: أنواع الحجاج ومقوماته، من حجاج أرسطو إلى حجاج البلاغة الجديدة، جميل الحمداوي، ص: 54 ،55.

[3] - ينظر: معجم المصطلحات في اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس ص: 340.

[4] - ينظر: الحجاج والمغالطة من الحوار في العقل إلى العقل في الحوار، رشيد الراضي، دار الكتاب الجديدة المتحدة ،ط1 ،2010م ،ص: 82-115.

[5] - كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق عبد المنعم الخفي، ص: 85.

[6] - معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس، ص: 132.

والظاهر أنه استدلال منطقي محض موجه إلى مستمع متخصص، وتكون نتائجه ملزمة فيه بالنظر إلى منطلقاته ومسلماته المنطقية، حيث يتم التسليم بها مباشرة، بعكس الحجاج الذي يحصل التسليم فيه بعد المناقشة، ويُعدُّ هذا من جوهر الخلاف بين الجدل والحجاج .

أما غرض الحجاج العقلي الإقناعي فليس الدفاع عن الحق، أو تثبيت الحقيقة؛ بل يكون غرضه إقناع غيره، أو دفعه إلى الاقتناع، وتحفيزه على العمل في اللحظة المناسبة، ولابد أن يرتبط الحجاج بالتأويل السياقي والمقامي؛ لأن المحاجج يأتي بحجته إلى الآخر، أو إلى الجمهور المرسل إليهم؛ مراعيًا في ذلك اختلاف طبقاتهم وثقافاتهم ويتم الجمع فيه بين الحجاج الصريح، والحجاج الضمني، أو ما يسمي بـالاقتضاء، أو الاستلزام الحواري على حد قول (جرايس)، الذي يحيل على المقتضي القضية الصريحة، والمفهوم الذي يعني العمل الضمني والظاهر أن أغلب جمهور الحجاج العقلي يكون جمهورًا نحويًا ضيقًا خاصًا، أما جمهور الإقناع التأثيري العاطفي؛ فيعَدُّ جمهورًا كونيًا عامًا[1]، ويشترط أن يكون قوام الحجاج العقلي، كما ذكره: عبدالله صولة؛ إذ لابد أن يكون حِجاج الفيلسوف الذي يتوجه به إلى جمهور ضيف، ويـرمي بمن وراءه إلى إسكـات صـوت الهوى فيـه، وإلى جعـل العقل - لا عقل إنسان بعينه - قوام الاستدلال [2]، وجعل الحجة والعقل وسيلة تعديل فكرة، أو نقل أطروحة، أو جلب اعتقاد، أو دفع انتقاد [3].

يبدو أن الحِجاج العقلي هو الذي يخاطب فيه المتكلم العقل بالحجة والدليل والمنطق والتسلسل الذي يرتقي إلى النتيجة، ولابد فيه من التدرج من المقدمة التي تُحدد الموضوع أو القضية، ثم إلى العرض، ثم إلى أصل المشكلة؛ فالدليل والحجة، يوصيلا إلى النتيجة أو الحكم.

يشترط في الحِجاج العقلي، أن يكون له آدابه نحو التهيئة، وحسن العرض الذي يتمثل في الترتيب والتسلسل والتجانس مع مقتضى العقل والموضوع، وكذا مع التلفظ في القول ومراعاة المقام، وحال المستوى العقلي للمتلقي ووجدانه، وكذا تدعيم القول بالأدلة، والأمثلة الواقعة؛ كونها مدخل العقل، لقصد الإقناع، وغايته[4] .

---

[1] - ينظر: استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:444.

[2] - ينظر: الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، عبد الله صولة ، دار الفرابي بيروت، ط2، ص:28.

[3] - ينظر: اللسان والميزان، طه عبد الرحمن، ص: 226.

[4] - ينظر : تحليل الخطاب في نظرية أحداث اللغة، دراسة تطبيقية لأساليب التأثير، والإقناع الحجاجي في الخطاب النسوي في القرآن الكريم، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، 2014م، ص:29.

يُفهم مما سبق أن الحِجاج يعتمد على شروط لا بد من توفرها في المحاجج المرسل حيث يشترط أن يكون ملمًا بقضيته المراد ايصالها إلى المرسل إليه، وصولًا إلى فهم ما يقصده وكذا فهم أهدافه وغاياته، على أن يكون المرسل إليه على قدر عال من الإدراك، والفهم للمدونة المرسلة من المرسل؛ إذ يتمكن من فهم المدونة على حقيقتها لا على ظاهرها، إذ من المعلوم أن يكون الخطاب التداولي خاصًا بـالمرسل إليه؛ لأنه معني بفك شفرته، ثم تأتي الرسالة الموجّهة ويجب أن يُراعي فيها المقام والسياق عند المتكلم المرسِل.

المطلب الثاني ـ الحِجَاج العقلي الإقناعي عند الأنطاكي في كتابه:

تعددت وتنوعت صور الحِجَاج العقلي الإقناعي في كتاب غنية الأريب، ومن ذلك حديثه عن حرف الواو؛ إذ نجده يقول: "الواو المفردة انتهى مجموع ما يذكر من أقسامها إلى أحد عشر"[1]؛ فيدرك من كلامه أنه قصد خطابًا توجيهيًا؛ لأنه أتى بالمسألة الهدف المراد من دراستها، وكأنه وجه العقول، والفهوم إليها؛ كما يلاحظ استمراره في أسلوبه التوجيهي لمبحث الواو في ما ساقه من كلام ابن هشام في الواو التي جيء بها لمطلق الجمع حيث يقول: "قيل: العبارة المحررة أن يقال: الواو اسم لحرف عطف، يدل على مطلق الجمع"[2]؛ فنجده مستدلًا برأي الدسوقي؛ ليثبت أن الواو الدالة على الجمع ليست للعطف، معللًا ذلك بأن العطف لابد من أن يدل على عطف السابق على اللاحق، أو عطف اللاحق بالسابق؛ فالجمع عند الدسوقي لا يدل على عطف، وهو ما استدل به الأنطاكي[3] .

ومن الواضح أن الحِجَاج العقلي الإقناعي في مباحث علم النحو يتسم بالحجة والبرهنة والتأويل، وغيرها من القواعد والسياقات، وتجدر الإشارة إلى أن التأويل ظاهرة من الظواهر العقلية التي يلجأ إليها النحويون في ربط بنية الظاهر التي تمثل الكلام المنطوق، أو المكتوب بالبنية العميقة التي تصور المعنى غير الملفوظ، وقد وظّف الأنطاكي هذا النوع من الحِجَاج العقلي، ويتجلى ذلك النوع من الحِجَاج في الظواهر الآتية:

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للأنطاكي: 267/3.
[2] - المصدر السابق الموضع نفسه.
[3] - نفسه.

1 – التأويل :

التأويل عند اللغويين بمعنى الرجوع إلى الشيء، وأوَّل الكلام، وتأوَّله بمعنى: دبره، وقدره وفسره، والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إلا ببيان غير لفظه[1].

والتأويل: ما يذكر في كلام لا يفهم منه معنى يحصل عن أول الوهلة؛ ليفهم المعنى المراد[2] وهو الإخبار بغرض المتكلم بكلام، واستخراج معنى الكلام لا على ظاهره؛ بل على وجه يحتمل مجازًا، أو حقيقة[3].

يراد بالتّأويل طريقة من الطرق التي يتوسل إليها في حالة تخرج فيها الجملة أو اللفظ المعرب عن قواعده العرفيّة[4]، ومنه الخبر الواقع شبه جملة، أو ظرفًا، نحو: الرجل في الدار، حيث وقع الجار والمجرور في الدار في محل رفع خبر، قدره النحويون بلفظ كائن، أو مستقر، أو بلفظ كان، أو استقر؛ فمن الملاحظ مسألة التقدير هذه يلجأ إليها النحويون عند اقتناعهم بعدم صلاحية التركيب للإعراب بصورة مباشرة؛ فوظفوا ظاهرة التأويل، وجعلوا ذلك تقديرًا، وقد أورد الأنطاكي شواهد كثيرة للتأويل في كتاب غنية الأريب، ومن ذلك الجمل التي لا يراها النحويون صالحةً؛ لأن تقع خبرًا، وهي الجمل الإنشائية، ومن ذلك جملتا الأمر والاستفهام، نحو: زيدًا ضَربَه، وعمرو هل جاءك؟، وعند حصول مثل هاتين الجملتين، فلا يصلح خبرًا في إحداهما، فذلك تأويل بتقدير خبر محذوف، والتقدير يراد به التأويل بمعنى: زيد أقول اضربه، وفي جملة عمرو هل جاءك؟، فالتقدير عمرو أقول هل جاءك[5].

من الملاحظ أن الأنطاكي قد خالف (ابن هشام) في عدم جعل جملة الطلب والاستفهام خبرًا، وعزًا ذلك إلى التأويل؛ إذ يرى أن هاتين الجملتين تصلحان أن تقعا خبرًا علي إيجاز الحدف كما في الظرف وقدر ذلك بتأويل محذوف مقدر بـ(زيد أقولُ أكرمه)، ومن ثم فالخبر هو جملة أقول، وليست جملة أكرمه، وهذا تجافٍ عن جعل الجملة الطلبية خبرًا، و هنا قد لجًا إلى التأويل خلافا لما هو موجود في الظاهر، وفي الواقع اللغوي، ومن تأويل الأنطاكي ما ساقه من آراء في الاختلاف حول صاحب

[1] - لسان العرب، لابن منظور :33/11، مادة (أ ،و، ل)
[2] - ينظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي ، حسن هاني فحص منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، د:ط ، د:ت: 174/1 .
[3] - ينظر: الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار الآفاق الجديد، ط1، 1991م، ص:129.
[4] - ينظر: الحِجاج في البلاغة المعاصرة، محمد سالم محمد الأمين طلبة، ص:61.
[5] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للأنطاكي: 444/3.

الحال، عند وقوعها نكرة في الظاهر، كما في قوله تعالى:﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اِسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ [1]، فجملة (استمعوه) عند النحويين في محلّ نصب على الحال من مفعول يأتيهم، ويرى بعضهم أنه من فاعله، وعدوا جملة (وَهُمْ يَلْعَبُونَ) في محلّ نصب على الحال من فاعل استمعوه[2] قال أبو حيان: "وقرأ الجمهور مُحْدَثِ بالجر صفة لذكر على اللفظ، وابن أبي عبلة قرأها بالرفع صفة لـذكر على الموضع، وزيد بن علي بالنصب على الحال مِنْ ذِكْرٍ؛ إذ وصف بقوله مِنْ رَبِّهِمْ ويجوز أن يتعلق مِنْ رَبِّهِمْ بـ(يأتيهم)، واسْتَمَعُوهُ جملة حالية، و ذو الحال المفعول في ﴿ما يَأْتِيهِمْ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ جملة حالية من ضمير اسْتَمَعُوهُ، ولاهِيَةً حال من ضمير يَلْعَبُونَ، أو من ضمير اسْتَمَعُوهُ؛ فيكون حالًا بعد حال[3]، وهو ما ذكره ابن هشام في قوله: " فجملة استمعوه، حال من مفعول يأتيهم، أو من فاعله، وقرئ محدثًا؛ لأن الذكر مختص بصفته مع أنه سبق بالنفي" [4].

يتبين أن الأنطاكي قد استخدم أسلوبًا عقليًا فلسفيًا إقناعيًا؛ إذ وضع نفسه في حال الموجه الذي يرد على سؤال، وندرك ذلك في قوله: " كيف يصح الحال من فاعل (يأتيهم) وهو نكرة غير أنه قد أدرك تعليلًا لذلك في قول ابن هشام: " بأن الذكر واقع في حيز النفي، مختص بصفته " [5].

كما وظف أسلوب المحاورة الرائدة في حجاجه النحوي؛ حيث أنزل نفسه منزلة الحائر الذي يسأل عن شيء يعلمه، غير أنه قد أورد طريقة تثير الذهن، وتحفزه على معرفة شيء يجهله العالم، ولعل المتلقي يرجع إلى رشده؛ فيدرك أن هذا السؤال قصدي تداولي، لا يراد به الجهل بالشيء؛ لكنه أسلوب تربوي هادفٌ من جانب صاحبه؛ فهو يعلم في نفسه قدرة المتلقي على الإجابة على السؤال من عدمها، والهدف الأساس هو إثارة المتلقي وتشويقه لمعرفة الجواب، وهذا أسلوب حِجاجي ستتم دراسته لاحقا ـ بعون الله تعالى .

يؤتى بالتّأويل بين ضربين متشابهين في الإعراب، غير أن عاملهما مختلف، وفي سياق تناوله حالين اختلف صاحبهما، وكان ذلك في سياق قوله حول الآية المذكورة آنفاً ومن مظاهر التأويل النحوي ما ساقه من أدلة وحجج حول حرف العطف الواو، يقول الأنطاكي: " قيل هو

---

[1] - سورة الأنبياء ،الآية 2.

[2] - ينظر :البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري ، تح طه عبد الرحمن طه، مراجعة مصطفى السقا، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، د:ط، د:ت : 2 /129.

[3] -البحر المحيط، لابن حيّان، تح صدقي محمد جميل، الناشر دار الفكر، د:ط ،د:ت: 7 /407.

[4] - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ص:40 .

[5] - غنية الأريب، عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 444/3.

مشكل فإنه ذكر خمسة عشر قسمًا، فإن كان غرضه عد ما هو صحيح عنده من الأقسام؛ فليقل إلى ثمانية، حيث أبطل منها سبعة واو الصرف، وواو رُبَّ، وواو الثمانية، وواو التأكيد، وواو الإنكار، وواو التذكير، وواو الإبدال، وأجيب بأنه عد غير واو الصرف؛ لأنه قال: والحق أنها واو العطف، وغير الثلاثة الأخيرة [1]؛ كما ذكر أن مجيء الواو لمطلق الجمع غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق؛ فعدها للجمع لا للقيد، وجيء بمصطلح التقييد لبيان الإطلاق، مشيرًا إلى أن الذي أوقعهم في الوهم ما ألفوه من الماء المطلق، ومطلق الماء[2]، وهكذا عرض الأنطاكي هذه الظاهرة على شكل حواري مشوق يلفت انتباه المتلقي.

تلك هي بعض الملامح العامة للتأويل النحوى عند الأنطاكي، وقد تم إيراد مجموعات قليلة على سبيل المثال، لا الحصر؛ ذلك أنَّ هذه الأنواع تكاد من حيث الكثرة أن تغطي موضوعات الكتاب كله، وسوف يتم ـ بعون الله تعالى ـ بعد ذكر التأويل إيراد الاستدلال النحوي، وكيف تعامل الأنطاكي معه، ثم يأتي بعده القياس؛ لأن ثلاثية التأويل، والاستدلال والقياس تعتمد على الجانب العقلي الذي يؤتى به لإيراد حجّة، أو دحضها، و تفنيدها.

2- القياس :

يعرف القياس في اللغة: "مصدر الفعل قاس؛ إذ يقال: قاس الشيء بغيره على غيره أي: قدره على مثله، أو رد الشيء إلى نظيره، أو هو التسوية بين شيئين؛ لأن تقدير الشيء يماثله تسوية بينهما؛ فيقال: فلان يقاس بفلان، بمعنى يساويه"[3].

أما في الاصطلاح؛ فهو حمل الشيء على الشيء بجامع، وهو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وهو إجراء حكم الأصل على الفرع الجامع، نحو حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بجامع الإسناد؛ إذ إن كلًا منهما أسند إلى الفعل؛ فرفع نائب الفاعل قياسًا على الفاعل بجامع الإسناد، ويسمى هذا الجامع علة ليس على الاطلاق بل بالتقيد؛ فالقياس جرى بحمل الفرع المتمثل في نائب الفاعل على الأصل، وهو الفاعل في حكم الإعراب، وهو الرفع بجامع الإسناد؛ والقياس عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاه على الاستعمال

[1] - غنية الأريب، عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 267/3.
[2] - المصدر السابق: 268/3، 269، 270.
[3] - لسان العرب، لابن منظور : مادة (ق،ي،س).

المطرد في هذه الجماعة، وهذه حقيقة من حقائق الاجتماع اللغوي التي ينبني عليها الاستعمال اللغوي، ومن ثم ندرك نوعين من القياس، قياس يتعاطاه المتكلم؛ فيحذو حذو غيره من الجماعة اللغوية قياس اعتمده النحويون، وهو القياس القائم على أساس المشابهة، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب، وأساليبهم [1].

ويُعد القياس من الوسائل الحِجَاجية النحوية؛ لأنه يبنى على التأثير في الخطاب؛ لكونه وسيلة حِجَاجية تسهم في التوظيف الإقناعي الجيد؛ فالقياس هو "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل أصل بعلة، وإجراء الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء"[2]، ومن مظاهر القياس عند (الأنطاكي) حمل الحاضر على الغائب، وهو نوع من القياس التمثيلي، أو الاستدلالي الكلامي[3]،أطلق عليه: (طه عبد الرحمن) تسمية المقالة الاستدلالية التي أرسى جذورها النحويون، وأصّلوها في مباحث الفلاسفة وعلماء الأصول[4] .

ساق (الأنطاكي) مجموعة من الشواهد على القياس النحوي كقياس الحاضر على الغائب، ويتمثل هذا النوع في مسألة نحوية حيث يأتي النحوي في حِجَاجه بصحتها على قياسها بنظير آخر لها ليس موجودًا، ومن ذلك ما أورده من حديث يتعلق بـ(إنّ،أنْ) وصلتهما بعد حذف الجار، تُنصِبَ عند الخليل، وأكثر النحاة حملًا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب، مما حذف منه[5]؛ حيث ذكر أنهما تنصبان المبتدأ وترفعان الخبر، وقد تعملان فيهما النصب معًا [6]؛ وعزى ذلك إلى الكوفيين[7]، وذكر أن حرف "أنَّ" بفتح الهمزة وفتح النون شبيهة بـ إنَّ بكسر الهمزة؛ فهي عند بعض النحويين أصل، وعدها بعضهم فرعًا[8]قال "إذ الأصل في كل فرع أن يفيد ما أفاده

---

[1] - ينظر: القياس عند سيبويه في أصول النحو، دراسة وصفية بحث منشور، إعداد ديتا يولياني، جامعة شريف هداية الله الإسلامية، بجاكارتا، 2020م، ص:39.

[2] - لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1971م، ص:93.

[3] - ينظر: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، مركز التقافي العربي، ط2، 2000م، ص:97.

[4] - المصدر السابق، الموضع نفسه.

[5] - ينظر: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 89/4.

[6] - المصدر السابق: 232/1.

[7] - ينظر:الجنى الداني، في حروف المعاني الحسن بن قاسم المرادي، تح فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية حلب، ط1 ،1991، ص: ص: 394، وشرح تسهيل الفوائد ابن مالك، تح، عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختوني، الناشر هجر للطباعة والتوزيع، ط1، 1990، 10/2، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح عبد الحميد هنداوي، الناشر المكتبة التوقيفية مصر، د:ط ، د:ت:490/1.

[8] - ينظر:كتاب سيبويه، تح عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط1، د:ت، 131/2، و الأصول في النحو لابن السراج ،234/1، والمقتضب ،أبو العباس المبرد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د:ط، د:ت،392/2.

الأصل ما لم يمنع مانع بنقصانه في علة الأصل، والعلة في إفادة المكسورة الحصر ... فلا يرد أنه إثبات اللغة بالقياس"[1] .

وتوجد شواهد أخرى ساقها (الأنطاكي) نحو: اللهِ لأفعلنَّ، فهنا أتت في محل رفع خبر، وهو شاهد حاضر قاسه بالغائب الشائع الموافق للقاعدة؛ كما في قولك: واللهِ لأفعلنَّ، كأنه قاس لفظ الجلالة الله عندما وجد النحويين أنها محفوظة؛ فقاسوها على المثال الغائب الذي تنضبط فيه القاعدة بالحفظ بواو القسم، وهو والله لأفعلنَّ، ونحو قولهم: الله درُّ أبيك، بحذف الجار مع اللام الأولى، غير أنه تم الإبقاء على عمله، ثم حذف المضاف وهو درّ، وأبقى المضاف إليه، وهو أبيك، في حين أن هذه الكلمة مجرورة بالإضافة فعند حذف عامل الجر وهو الإضافة بقيت على أصلها، وصارت "لاه أبوك"، فقولك: لاه أبوك[2] جملة ظاهرة، تمثل التمثيل النهائي عند تشومسكي؛ إذ يرى وفق النظرية أن التركيب الظاهر لاه أبوك له بنية عميقة تقديرها الله درُّ أبيك.

وعلى ذلك؛ فإن الحذف، أو التقديم، أو التأخير، أو الزيادة، أو إعادة التركيب، كلها بنى ظاهرية تتحول فيها البنية العميقة بقوانين تسمى قوانين التحويل، وقد أورد (الأنطاكي) نوعًا آخر من القياس، وهو قياس في النسبة؛ حيث يقيس الاسم، أو الحرف، بما نسب إليه، وقد ساق شاهدًا على ذلك؛ إذ استدل بقول الأعشى:

فَأَصْبَحَتُ كُنْتِيًا وَأَصْبَحْتُ عاجِنًا وَشرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ[3]

يرى الأنطاكي أن العاجن من عجن الرجل إذا نهض معتمدًا بيده على الأرض، أي: ضم أصابعه إلى راحة الكف، فـ التاء هنا في كُنْتِيًّا علامة على المتكلم كـ الواو في أكلوني البراغيث.

ويشير (الأنطاكي) إلى كلام ابن هشام أن العرب لم يثبتوا في كلامهم أن هذه التاء المحركة قد تكون علامة، وإن ورد شيء من ذلك مرده إلى الشذوذ اللازم؛ لأن النسبة إلى كنت: كوني

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي،249/1.
[2] - المصدر السابق، 89/4.
[3] - الرواية المشهورة للبيت: وما أنا كنتيّ وما أنا عاجن وشر الرجال الكنتنيُّ وعاجنُ، وله روايات أخرى كما في شرح المفصل لابن يعيش، 7/6 ونسبه صاحب همع الهوامع للأعشي، 356/3، وليس في ديوانه .

سواء جعلت التاء اسمًا أو حرفًا؛ لأن المركب غير الإضافي نحو: تأبط شرًّا إنَّما ينسب إلى صدره ويحذف ما عداه [1]

من الواضح أن ما تم عرضه من الشواهد المذكورة يعد جزءًا من شواهد متعددة القياس التي ذكرها، واكتفت الباحثة بذكر بعضها؛ خشية الإطالة، ولما تقتضيه منهجية البحث.

3- الاستدلال :

الاستدلال في اللغة: "طلب الشيء من جهة غيره، وفي الاصطلاح: هو تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثر، وقيل: تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء أكان ذلك من الأثر إلى المؤثر أم العكس، أم من أحد الأثرين إلى الآخر"[2].

يمثل الاستدلال جانبًا من الجوانب الحِجاجية الإقناعية، ويتفق مع القياس في كونه يعتمد على عنصرين، ففي القياس يكون العنصر الأول ظاهرًا، والعنصر الثاني إما أن يكون جليا، وإما خفيًا، أما في الاستدلال؛ فنجد أن العنصر الأول المراد فهمه يؤتى به أخيرًا ليكون دليلًا عليه، فالفعل "استدلّ" يدل على طلب الدليل، ومنه استخبر بمعنى طلب الخبر، واستعلم بمعنى طلب العلم، فعندما يؤتى بالدليل فإنه يكون صالحًا للدلالة على صحة الدعوى، وهو ما يجعله جزءًا من الخطاب الحجاجي النحوي التقويمي، ويرتبط الحجاج النحوي العقلي بالاستدلال؛ لكونه يقوم على المنطق، والعقل، ونظام الخطاب، أو ما يُعرَف بالقياس الحملي، أو الشرطي[3].

يبدو أن (الأنطاكي) قد أورد شواهد كثيرة على الاستدلال، ومنها:

ما استدل به على قول الكوفيين في حرف ثم العاطفة، من حيث أجرى هذا الحرف مجرى الواو والفاء عندما ينصب بعدهما الفعل المضارع، في حال وقوعهما جوابًا كقوله تعالى: ﴿**عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَآءَهُ الْأَعْمَى وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى**﴾[4].

---

[1] - ينظر:غنية الأريب، عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي :72/2، 73.

[2] -ينظر: كتاب التعريفات الشريف الجرجاني : 87، والفروق اللغوية، ابو هلال العسكري: 45/1.

[3] - ينظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبيا، دار الكتاب العلمي بيروت لبنان، د:ط، 1994م،67/1.

[4] - من سورة عبسى الآيات 1 ،2 ،3 ،4.

من الملاحظ أن الفعل "تنفع" قد وقع فعلًا مضارعًا منصوبًا بإضمار أن؛ لأنه عند النحويين جواب للترجي، وتقديره فأن تنفعه الذكرى؛ إذ هو شبيه بقولك لصديقك: ألم تأتني فأكرمك، وتقديره فأن أكرمك فحذفت "أن" وجوبًا، يقول الأنطاكي: "أجرى الكوفيون "ثم" مجرى الواو والفاء في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط"[1].

ويبدو أن الأنطاكي قد استدل بقراءة الحسن بنصب الفعل يدرك[2] في قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَّخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِراً إِلَي ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَي ٱللَّهِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ۝**﴾[3].

يرى الكوفيون أن الفعل المضارع بعد "ثم" العاطفة يكون منصوبًا بإضمار أنْ قياسًا على الواو والفاء حينما يرد الفعل منصوبًا بعدهما بإضمار "أن" [4].

والقراءة تمثل استدلالًا إقناعيًا بما يثبت صحة هذه القاعدة النحوية التي ذهب إليها الكوفيون، وسار على وفقها عدد من النحويين.

كما استدل (الأنطاكي) في هذه المسألة بحديث سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم-"لا يبولَنّ أحدُكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه"[5]؛ إذ أجازوا في الفعل يغتسل الرفع، والنصب والجزم، وهو ما ساقه الأنطاكي، فالرفع عنده على تقدير "ثم هو يغتسل"، وقد تكون "ثم" استئنافيه لا عاطفة[6] مستدلًا برأي المالقي في قوله: "إن "ثم" تكون حرف ابتداء، إما على الاصطلاح؛ كقولك: أقول لك: اضرب زيدًا، ثم أنت تترك الضرب، وإما ابتداء الكلام؛ كقولك: هذا زيد قد خرج، ثم إنك تجلس"[7]، والذي يبدو أن جزم الفعل "يغتسل" بعد "ثم" قد جاء عطفًا على موضع فعل النهي، أما النصب؛ فبإضمار أن قياسًا على إضمارها في الواو، والفاء وهو ما قال به الكوفيون، وفي تقديري أن التحاجج الصحيح هو ما يعرف بالاقتناع.

---

[1] - ينظر:غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي ،85/2.

[2] - ينظر التبيان:في إعراب القرآن، للعكبري، تح على محمد البجاوي، الناشر عيسى البابلي الحلبي وشركائه، د:ط، 1976م، 385/1.

[3] - سورة النساء الأية 99.

[4] - ينظر: اللباب في علوم الكتاب للحمبلي، تح عادل أحمد عبد الموجود،على محمد معوض، الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1 ،1998م، 598/6، والبحر المحيط لابن حيان،374/2.

[5] - صحيح البخاري، الناشر: دار ابن كثير بيروت لبنان ،187/3.

[6] - ينظر:غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:85/2 ،86.

[7] - رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تح محمد العزاوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،د:ط ،1976م ، ص: 175.

الظاهر أن ثمة حوار إقناعي قد وقع بين ابن هشام والأنطاكي لما اعترض عليه يُؤتَى بعد ذلك بما يراه (ابن هشام) صوابًا ثم تأتي حجة الأنطاكي بعد ذلك مصوّبًا لما يراه من كلام ابن هشام بطريقة الإكمال؛ وكأنه قرأ حجّة صاحب المغني، فلم يعترض عليها؛ لكنه وافقها مضيفا إليها قراءته وآراءه النحوية، وكان ذلك في سياق عرض ما تناوله (ابن هشام) في المسألة التاسعة المتعلقة بإعراب المضارع متمثلة في أن مايراه النحاة من أن الفعل المضارع المرفوع مثل: يقومُ مرفوع لتجرده من عوامل النصب، أو الجزم، وقد أيد (الأنطاكي) ذلك بدعمه هذه الفكرة.

ويتبين أن هذه الظاهرة النحوية قد خرجت على القاعدة المطردة، ومن ثم اقتضت تعددا في قراءة الفعل يدرك، وفي إعراب الفعل يغتسل رفعًا، ونصبًا، وجزمًا، ومما خالف المطّرد واقتضى تعدُّدًا شواهد كثيرة جاءت في الشعر؛ ذلك أن لغة الشعر بنظامها غير المألوف الذي يتجلّى فيه الإيقاع، والتكثيف، وغيره تختلف عن لغة النثر، ومن ثم رأى النحويون أن الجوازات التركيبية الخاصة بالشعر التي خرجت على المطرد أكثر من أن تحصى، وعلى النحوي أن يجد توجيهًا لهذه الجوازات؛ لأن الشعراء لا يستخدمون أسلوبًا إلا وهم يحاولون به وجهًا من وجوه العربية الجائزة.

المبحث الثاني

الحِجَاج النحوي التوجيهي:

المطلب الأول – مفهوم الحِجَاج التوجيهي.

المطلب الثاني – الحِجَاج النحوي التوجيهي عند الأنطاكي.

المبحث الثاني- الحِجَاج النحوي التوجيهي:

المطلب الأول - مفهوم الحِجَاج التوجيهي:

يقوم الحِجَاج التوجيهي على بناء الدعوى الواردة في الكلام، إما شرحًا وإمَّا توضيحًا، وكأن المتلقي لا يفهم هذا النوع من الخطاب، إلا بإقامة الدعوى على خصمه، وكأن صاحب الخطاب يعمل على إقامة دعواه على توجيه الخطاب إلى المتلقي؛ ليقبله بواسطة الأفعال اللّغويّة التي تصلح لأن تكون استدلالًا، والأمر متروك لصاحب الخطاب بالاكتفاء بقصده، من دون إقرار جوانب أخرى لا تتعلق بالقصد، واضعًا في عين اعتباره عدم وضع المتلقي ذاتًا هي ذاته - أي المتلقي نفسه - وهذا يقودنا إلى المبادئ الأربعة للتعاون التي وضعها (جرايس) في مبادئ التأدب الحواري، والأمر يتعلق بالمبدأ الثاني، وهو الكيفية إذ يقتضي أن يكون المرسل على دراية كاملة بمن يخاطب، فلا تصدر منه أمور غير جازم على صحتها أي: أن تكون الدعوى مضبوطة صادقة؛ فلا تقبل التخطئة من جانب المتلقي[1]

يختص الحِجَاج التوجيهي بالمحاجج؛ لإيصال حجته إلى غيره من دون التفكير فيما لدى المرسل إليه من حجج تتم مواجهته بها، أو دون أن يضع تلك الحجج المفترضة، أو المتوقعة في حسبانه، يقول طه عبد الرحمن: "المقصود بالحِجَاج التوجيهي هو إقامة الدليل على الدعوى بالبناء على فعل التوجيه الذي يختص به المستدل، علمًا بأن الدعوى بالبناء على فعل التوجيه الذي يختص به المستدل لحجته إلى غيره، فقد ينشغل المستدل بأقواله من حيث إلقاؤه لها، ولا ينشغل بنفس المقدار بتلقي المخاطَب (بفتح الطاء) لها، ورد فعْلِه عليها، فنجده يُولي أقصى عنايته إلى قصوده، وأفعاله المصاحبة لأقواله الخاصة؛ غير أن قصر اهتمامه على هذه القصود، والأفعال الذاتية، يقضي به إلى اهتمامه على هذه القصود، والأفعال الذاتية يقضي به إلى تناسي الجانب العلاقي من الاستدلال، وهذا الجانب الذي يصله بالمخاطَب ويجعل هذا الأخير متمتعًا بحق الاعتراض"[2].

[1] - ينظر:استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:470.
[2] - اللسان والميزان، طه عبد الرحمن، ص:227.

ويمثل لهذا النوع من "الحِجَاج بالأفعال اللغوية الكلامّية التي تفي فقط بالجزء الذي يخص المرسل من الاستدلال، وتصير الحجة فيها مردودة إلى مجموعة من القصود، ومجموعة من الأفعال؛ منظورًا إليها من جانب المستدل نفسه لا من جانب المستدل له"[1] .

ويعد هذا النوع من الحِجَاج أدنى مرتبة من الحِجَاج التقويمي؛ لأن المخاطب يكتفي بقصده ويأخذ بعين الاعتبار فعل الإدعاء، ويلغي رد فعل الاعتراض، أي: كأن المرسل في هذا العمل لا يقيم وزنًا للمرسَل إليه[2].

المطلب الثاني ــ الحِجَاج النحوي التوجيهي عند الأنطاكي:

دعت أهمية هذا الموضوع إلى إيراد بعض المواضع المتعلقة بالحِجَاج النحوي التوجيهي ويذكر من ذلك ما أورده الأنطاكي في المبحث الخاص بـ"لولا" التي تمثل دعوى، أو قضية، أو موضوعًا نقلها عن ابن هشام، ولإثبات صحة ما تحدث به عن "لولا" يورد قولًا للمالقي يقول فيه: "لولا على أربعة أوجه منها: أن تدل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: لولا زيد لأكرمتك؛ أي: لولا زيد موجود، وفي الجنى الداني "لولا" حرف امتناع لوجوب، وقيل لوجود، ويقول المالقي: "الصحيح أن تفسرها بحسب الجمل التي تدخل عليها؛ فإن كانت الجملتان موجبتين، فهي حرف امتناع لوجوب، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع، نحو: لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك"[3].

من الواضح أن الأنطاكي حاول إثبات صحة كلامه في التعريف بـ"لولا" بما قاله المالقي، الذي يُعَدُّ إثباتًا لصحة القاعدة، ويستمر في المبحث الخاص بـ" لولا" في عرض جوانب نحوية نحو: ظاهرة الاسم المرفوع بعدها، فبعد أن نقل كلام صاحب المغني، وهو ما يُعَدُّ دعوى، أو قضية ساق أمثلة، وشواهد أخرى تمثل إثباتًا لكلام ابن هشام، وعلى ذلك ساق مجموعة من الشواهد من كلام الكسائي، والفرّاء، إذ حاول إثبات صحة ما ذهب إليه، ووقف الأنطاكي مناقشًا الخبر الواقع بعد "لولا" نحو: لولا العلم ينير العقول لعم الجهل، فالخبر مذكور بعد "لولا" وهو جملة ينير العقول مستشهدًا بقول المعري:

---

[1] - اللسان والميزان، طه عبد الرحمن، ص: 227، 228. .

[2] ـ ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبدالهادي بن ظافر الشهري، ص :271.

[3] ـ غنية الأريب عن شروح مغنى اللبيب للأنطاكي :1/3 .

يُذِيبُ الرُّعَبُ مِنْهُ كَلَّ عَضْبٍ فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[1]

فجملة "يُمْسِكُهُ"، وقعت خبرًا للفظ الغمد الواقع مبتدأ، وقد أوله بعضهم، على أن جملة يمسكه قد وقعت في محل نصب على الحال، وهو ما كان قد أنكره الأخفش الذي ذكر أن العرب لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد "لولا" الامتناعية، كما لا يأتوّن بالخبر، وتأوله بعضهم على تقدير "أن"؛ فقدروه بـ"لولا الغمد أن يمسكه" فأعربوه بدلًا بمعنى: لولا إمساكه، وذهب الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، إلى أن الخبر، بعد"لولا" ليس بواجب الحذف على الإطلاق؛ بل فصلوا القول فيه، فإن كان كونًا مطلقًا غير مقيد وجب حذفه، نحو: لولا زيد لأكرمتك لأن تقديره موجود أو نحوه، وإن كان مقيدًا ولا دليل عليه وجب إثباته، نحو قوله:- عليه الصلاة والسلام- لعائشة - رضي الله عنها- "لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم، وإن كان مقيَّدًا، وله دليل يدل عليه جاز إثباته، وحذفه نحو: لولا أنصار زيد لهلك، بمعنى: نصروه؛ فهذا يجوز إثباته، لكونه مقيدًا، وحذفه للدليل الدال عليه، واختاره ابن مالك، وجعل قول المعري"فلولًا الغمد يمسكه" مما يجوز فيه الإثبات والحذف، وذهب ابن أبي الربيع، إلى القول بجواز:لولا زيد قائم لأكرمتك، وهو قول لم يثبت بالسماع إذ المنقول عنهم: لولا قيام زيد، وذكر ابن الطراوة أن جواب "لولا" هو خبر المبتدأ الواقع بعده، وهو ضعيف في الواقع النحوي[2].

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد "لولا" ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا في ذلك، فعده الكسائي مرفوعًا بفعل مقدر، وقال بعضهم: هو مرفوع بـ"لولا" لنيابتها مناب "لو لم يوجد" وهو ما حكاه الفراء عن بعضهم نحو: لولا زيد لا عمرو لأتيتك، ولا يعطف بـ"لا" بعد النفي وقال (الفراء): هو مرفوع بـ"لولا" نفسها[3]، والتقدير أنه ربما تظافرت قاعدتان مطردتان في تفسير بعض الشواهد المطردة التي خرجت عليهما، فيتشعب بهذا التظافر التعدد ويتداخل كما في تفسير المرفوع بعد "لولا"؛ إذ ينبغي على النمط التركيبي بعدها أن يكون إسناديًا، وبذلك فُسِّر المرفوع بعدها بوجهين، فاعل لفعل محذوف، ومبتدأ محذوف الخبر، ثم تتداخل قاعدة العامل مع تعدد الأوجه عندما يتعين تحديد العامل في الفاعل، فهناك من يراه الفعل المقدر، وهناك في قاعدة

[1] - سقط الزند، أبو العلاء المعري، دار بيروت لطباعة والنشر،1957م، 104/1.
[2] - ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، 102/1.
[3] - ينظر: معاني القرآن للفراء، تح أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، 234/3، والبحر المحيط، لابن حيان، 289/5

الإسناد من يراه (لولا) بالنيابة عن الفعل المقدر، ويتجلى خروج المطرد على القاعدة المتفق عليها بوجه آخر يختلف عما مر، فهناك شواهد كثيرة خرجت على أصل الوضع، من ذلك بعض الشواهد التي تخرج في البداية لغاية بلاغية، ثم تصبح مطردة تستخدم في المستويات الأسلوبية كافة، كما في أنماط الاتساع والمجاز، التي تخرق قانون التوارد بين المفردات في التركيب، فيقود هذا الأمر إلى تعدد في التحليل.

وتتعدد أوجه الحِجَاج التوجيهي النحوي عند الأنطاكي فيوجب على سبيل المثال هذا النوع من الحِجَاج فيما ساقه في الموضوع الخاص بحذف همزة الاستفهام إذا وقعت بعدها همزة مستدلًا بقول المتنبي:

أحْيا وَأَيْسَرُ ما قاسَيْتُ ما قَتَلا وَالبَينُ جارَ عَلى ضَعْفِي وَمَا عَدَلا [1]

فلفظ (أَحْيَا) فعل مضارع قد حذفت منه الهمزة، وتقديره (أأحيا) حذفت همزة الاستفهام، لإفادة الاستغراب والتعجب، وكانت الهمزة موضع اختلاف العلماء من حيث كونها المحذوفة أو غير محذوفة، وكانوا في ذلك على رأيين: "أحدهما"، عدَّه بعضهم فعلًا مضارعًا، وكأنه أخبر عن نفسه أني أعيش، وتقديره أنا أحيا، ومن ثم فذلك خبر ولا حذف فيه للهمزة، والآخر جعله اسم تفضيل على وزن أفعل "زيادة بيان"[2] .

ساق مجموعة من الشواهد القرآنية والشعرية وغيرها لتكون أدلة واضحة تمثل حججًا متنوعة لإثبات القاعدة النحوية؛ فقد ساق أدلة فقهية؛ لتكون دعمًا قويًا لإثبات القاعدة، ويتجلى ذلك في حديثه عن أنواع (أل) التي تأتي للتعريف، أو الجنس، أو للعهد [3] نحو قول القائل: أقسم بالله لن أتزوج النساء، وهو قول قاله بعد طلاق زوجه؛ فإذا كانت(أل) هنا للتعريف فإنه يحنث إذا تزوج المرأة نفسها إذا طلقها، أما إذا تزوج غيرها؛ فلا حرج عليه، إما إن تكون دالة على الجنس، فتدل (أل) هنا على عموم النساء، فلو تزوج أي امرأة صار حانثًا؛ وأما إن كانت للعهد؛ فيكون القسم دالًا على الامتناع عن زواج من تشبه هذه المرأة في أخلاقها السيئة كالسرقة مثلا، أو إهمال أمور البيت؛ فيكون الحنث مقصورًا على من تحمل هذه الصفة المعهود بها، أو ما إلى

[1] - ديوان المتنبي، دار بيروت لطباعة والنشر، د:ط ،1983م، ص:17.
[2] - ينظر: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي :84/1.
[3] - ينظر: المصدر السابق :10/1.

ذلك من الصفات التي تشترك فيها النساء الأخريات مع هذه المرأة؛ فإذا تزوج امرأة تحمل الصفة نفسها منهنَّ يكون حانثًا، وأما إذا تزوج غيرها لا تحمل هذه الصفة؛ فلا حرج عليه[1].

وساق المؤلف مجموعة من مظاهر الاختلاف الفقهي بين الشافعية والحنفية، في معرض حديثه عن قولة تعالى: ﴿ **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ** ﴾[2]؛ فيرى الشافعية أن (أل) للعهد وهي متعلقة بالنكرة قبلها "صلحًا" فتكون مقصودة على الصلح المعهود، وهو الصلح بين الزوجين في حالة الطلاق، وعلى رأي الشافعية تكون كلمة الصلح مرتبطة - بقوله تعالى - فيما قبلها صلحًا، ويرون أنه لا شك في صحة أن يقال: وهو خيرٌ، وذهب الحنفية إلى أن (أل) الجنسية؛ لهذا استدلوا بها على خيرية كل صلح سواء بين الزوجين أو لَا [3] .

يرى الأنطاكي أن قوله تعالى: "والصلح خير" أن الصلح له علاقة بالصلح بين الأزواج في قوله تعالى: "صلحًا" وعلى ذلك تكون الألف واللام (أل) عهدية، أي: الصلح الواقع بين الزوجين، وعلى هذا الرأي ذهب الإمام مالك، أما عند أئمة الحنفية، فيرون أن الألف واللام في الصلح هي للجنس، وعلى ذلك كان قول الله تعالى: الصلح خير جملة استئنافية فتكون (أل) للجنس، وقد جمع الإمام القرطبي الرأيين وجعل (أل) في الصلح للجنس، لكنها خاصة بما يقع ما بين الأزواج، ولا يتعدى ذلك إلى أي نوع من أنواع الصلح؛ لأن الخلاف بين الزوجين يترتب عليه المقاطعة من أخ لأخته، أو أخت لأخيها، أو من الجار لجاره، فتكون (أل) للجنس لا تشمل كل الجنس؛ بل تشمل جنس أنواع الصلح التي تتعدد وتكثر في إطار الخلاف بين الزوجين [4].

ومن الحِجَاج التوجيهي القائم على بناء الدعوى في الكلام الوارد شرحًا، وتوضيحًا ماساقه الأنطاكي من آراء وأقوال علماء اللغة في مسألة "حبذا زيد"، حيث سرد أقوال وآراء متعددة؛ لتوضيح هذه المسألة؛ فأورد قول ابن هشام: أن "حبّ" فعل، و"ذا" فاعل - أن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بـ(حبذا)، والرابط الإشارة- ونقل قول ابن خروف بأن هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك[5]؛ فمذهب إمام العربية أن "حَبَّ" فعل، و"ذا" فاعل، وأنهما باقيان على أصلهما من دون جمع

[1] - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، لابي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي، دار الشام للثرات، بيروت لبنان، د:ط، د:ت، 303/5 ،304
[2] - سورة النساء، من الآية: 127.
[3] - ينظر: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي 310/1 ،311.
[4] - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، لابي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي، 303/5 ،304.
[5] - ينظر:غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي 310/1،311.

وتأنيث[1]، وقال: "هذا ما ذكره ابن عقيل واختاره "ابن الحاجب"[2]، وجاء في شرح الرضي على الكافية قوله: حبّذا، وفاعله ذا لا يتغيّر، وبعده المخصوص[3]، أي: لا يثنّى "ذا"، ولا يجمع، ولا يؤنث؛ بل يقال: حبذا الزيدان، والهندان، أو الزيدون، والهندون)[4]، إلا أن رأي ابن الحاجب أُعترِض عليه، وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه جرى مجرى المثل؛ كما في قول العرب: الصَّيْفَ ضَيِّعْتِ اللبن[5] يقال: لكل أحد بكسر التاء، وإفرادها[6]؛ لأن الأمثال لا تتغير مطلقًا، ولا تخلف الصورة الأولى التي وردت بها عن العرب[7]، ولم يغيرا؛ كأنه لما قيل: حبذا قيل: من الهندون المحبون؟ فقيل: زيد، أي: هو زيد، ويري ابن كيسان أن حبذ اسم، وقيل: بدل من ذا؛ لأن المشار إليه مضاف محذوف، أي: حبذا حُسْنُ زيد، ويرد عليه أن قوله ليس مسلمًا به[8].

وقد أورد ابن هشام في كتابه أوضح المسالك خمسة أوجه في إعراب حبَّذا: أولها - أن يكون حَبَّ فعلًا ماضيًا، وذا فاعله، والجملة خبر مقدم، وزيد مبتدأ مؤخر، والثاني - أن يكون حبذا فعلًا، ولفظ زيد: فاعله، والثالث – أن يكون حبذا مبتدأ، و زيد خبره، وهو رأي كل من المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، واختاره ابن عصفور والرابع - أن يكون حبذا فعلًا وفاعلًا، وزيد مبتدأ وخبره محذوف، والخامس- أن يكون حبذا فعلًا، وفاعلًا وزيد: خبرًا لمبتدأ محذوف [9].

.[9]

من الواضح أن لفظ "حبَّذا" من الألفاظ التي استعملها العرب في الدلالة على المدح والذم، وأجروها مجرى نعم وبئس: حبَّذا ولا حبَّذا، لما فيهما من معنى المبالغة في المدح، والذم، وتفضل "حبذا" على "نعم" في المعنى، لكونها تشعر أن الممدوح محبوب، وقريب من النفس[10]، يقول ابن يعيش: "اعلم أن حبذا تقارب في المعني نعم؛ لأنها للمدح، كما نِعْمَ كذلك، إلا أن حبذا تفضلها بأن فيها تقريبًا للمذكور من القلب، وليس كذلك نعم"[11]، وتلزم حبَّذا صيغة واحدة في التذكير

---

[1] - ينظر:أوضح المسالك لألفية بن مالك، تأليف ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد: دار الطلائع، 2004م ، 244/3.
[2] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي ،206/4.
[3] -شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتدقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ،ط2 ،1992م ، 237/4.
[4] - ينظر:أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري :24/3.
[5] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:206/4.
[6] - ينظر:أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري :244/3.
[7] - ينظر: النحو الوافي،عباس حسن: 383/3.
[8] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي :206/4.
[9] - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري:245/3.
[10] - ينظر:شرح الأشموني ،لألفية ابن مالك: 75/3.
[11] - شرح المفصل ،لابن يعيش،توزيع مكتبة المتنبي القاهرة،د:ط،د:ت:138/7.

والتأنيث، وفي الإفراد، والتثنية، والجمع، إذ يقال في المذكر: حبَّذا محمد، وحبذا المحمدان وحبذا المحمدون وفي المؤنث: حبّذا هند، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات؛ والعلة في ذلك أنها جرت في كلام العرب مجرى المثل، والأمثال لا تتغير؛ بل تلزم طريقة واحدة [1].

وحب من حبذا فعل مضعف عينه ولامه من جنس واحد، وفيه لغتان: حَبَبْتُ، وأحْبَبْتُ والآخرى أكثر استعمالاً، ثم حُوّل إلى المدح على زنة فعل[2]، وذهب الفرّاء إلى أن أصله حَبُب كـ(كَرُمَ)، غير أن (ابن يعيش) رجحّ أنه من باب فعَل؛ لأنه قد جاء متعديًا، وفعُل لا يكون متعديًا، وقيل هما لغتان فتح الحاء وضمها، والفتح أفصح، والضم أكثر استعمالًا[3].

قال ابن الوراق: " إن قال قائل: ما الأصل في حب؟ قيل له: الأصل فيه فَعُلَ على وزن كَرُمَ؛ فحذفت الضمة من الباء، الأولى وأدغمت في الباء الثانية، وإنما حكمنا عليها بـ(فعل) من وجهين:

أحدهما: أن اسم الفاعل منها حبيب، وفعيل أكثر ما يكون، لما ماضيه على فَعُل، نحو: كَرُمَ فهو كَرِيمٌ؛ لأن الأفعال إذا أريد منها على ما يراد في نعم، وبئس، فأكثر ما يستعمل على فعُلَ كقولك: حسن رجلًا زيد، فلما استعملت حبَّذا استعمال نِعْمَ - وإن كانت نعم على وزن فعل- وجب أن يحمل حبذا على فعل، لكثرة فعُل في هذا الباب[4].

هذه الصيغة مكونة من الفعل حبَّ، ويقصد به المحبة والمدح، وفاعله ذا؛ ليدل على الحضور في القلب[5]، وقيل: خُلع منه الإشارة لغرض الإبهام، فـ(حبذا) بمعنى: حب الشيء وقيل: ذا، زائدة[6]، وهي تدل على المدح، نحو نِعْمَ، فإذا دخلت عليها لا نقلت معناها من المدح إلى الذم، نحو بئس؛ فتساويها في المعنى، والعمل، وتزيد عليها بأن المذموم بها بلغ درجة عالية من الكره، والذم[7]، وقد اجتمع المدح، والذم في قول ذي الرمة:

---

[1] - ينظر:شرح تسهيل الفوائد لابن مالك:22/3، 26، وشرح الأشموني 78/3

[2] - ينظر: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الأسلامية د:ط، 1967م:26/2، وشرح تسهيل الفوائد لابن لابن مالك :20/3، ص: 21 .

[3] - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:140/7، ولسان العرب، لابن منظور:389/1، مادة: (ح ، ب، ب)

[4] - علل النحو، لابن الوراق، الناشر مكتبة الرشيد الرياض، د:ط،1997م، ص:390.

[5] - ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: 26/3.

[6] - ينظر: شرح الرضي عن الكافية لرضى الدين الإستربادي: 256/4.

[7] - بنظر: همع الهوامع في جمع الجوامع للسيوطي:50/5.

ألا حَبَّذَا أَهْلُ المَلَا غَيْرَ أَنَّه إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلا حَبَّذَا هِيَا[1]

اختلف النحويون في حبّذا أهي كلمة واحدة، أم كلمتان؟ وهل هي اسم أم فعل؟

ذهب سيبويه إلى أن "حبَّذا مركبة من الفعل حبَّ، ومن اسم الإشارة ذا الدال على القرب، ثم امتزجتا؛ فصارت بمنزلة الكلمة الواحدة؛ إذ يقول: وزعم الخليل- رحمه الله – أن حبذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحبَّ بمنزلة الكلمة الواحدة، نحو: لولا، وهو اسم مرفوع"[2].

قد وافقه في ذلك طائفة من النحويين، منهم: ابن خروف، وابن يعيش، والرضي، والإستراباذي، وغيرهم[3]، واستدلوا على ذلك بأن اسم الإشارة ذا لا يتصرف بحسب المشار إليه، وبأن العرب لا تفصل بين حب و ذا بشيء[4].

وفي ضوء ذلك ؛فإن إعراب حبذا في نحو: حبذا زيد يكون فعلا ماضيًا مبنيًا على الفتح ويفيد المدح، وفاعله لفظ ذا، وهو اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، أما جملة حبذا فهي في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ المؤخر، وهو المخصوص زيد، والرابط لفظ ذا، أو إفادة العموم، وذهب بعضهم إلى أن يكون المخصوص بالمدح زيد خبرًا لمبتدأ محذوف، فإذا قيل له: من المحبوب، فيقول: زيد، على تقدير: هو زيد، وإلى ذلك ذهب الصيمري[5]، ويرى آخرون أن المخصوص يعرب بدلا من ذا؛ لأنه لازم للتبعية، في حين ذكر غيرهم: أنه عطف بيان من ذا[6].

ذا[6].

يبدو أن تركيب حبذا جعلهم في موضع اختلاف من؛ حيث تغليب الاسمية على الفعلية، أو العكس، فمذهب أكثر النحويين أن تركيب حبذا يعدُّ اسمًا واحدًا منهم المبرد، وابن السراج وابن

[1] - ديوان ذي الرمة، شرح ابي نصر الباهلي، تحقيق عبد القدوس صالح، مؤسسة الإيمان بيروت للنشر والتوزيع، ط1 ،1982، ص:3.
[2] -الكتاب سيبويه:180/2.
[3] - ينظر:شرح جمل الزجاجي (ابن خروف)، تح سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى مكة، د:ط،د:ت :201-202، وشرح المفصل لابن يعيش :138/7، وشرح الرضي على الكافية رضى الدين الأستربادي:256/4،255
[4] - ينظر :شرح جمل الزجاجي (لابن عصفور) تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط1999،1م، :162، وشرح التصريح للأزهري:89/2.
[5] - ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري، تح فتحي أحمد علا الدين، الناشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث العربي، د:ط، د:ت:280/1.
[6] - ينظر: توضيح المقاصد للمرادي شرح وتحقيق، عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 2001م:930/2، وهمع الهوامع في شرح شرح جمع الجوامع للسيوطي:47/5.

الوراق، وابن عصفور، وأبو حيان وغيرهم[1]؛ حيث إن تركيب حب مع ذا أزال فعليتها واستدلوا على ذلك بأن الأسماء أصل الأفعال، والأصول تغلب على الفروع إذا اجتمعت وبأنها يستقبل بها الكلام، ويقع فيها التركيب كثيرًا، نحو: بعلبك، وخمس عشرة، وبأنه ورد عن العرب دخول حرف النداء على حبذا كثيرًا، وهو من خصائص الأسماء[2]، ومنه ما ورد في قول جرير:

يا حَبّذا جَبَلُ الرّيّانِ مِنْ جَبَلٍ! وَحَبّذا سَاكِنُ الرّيّانِ مَنْ كَانَا[3]

على رغم من قولهم باسمية حبَّذا؛ فإن آراءهم تغايرت في اعرابها؛ فقال بعضهم بأنها تعرب مبتدأ، والمخصوص بالمدح خبره[4]، وقال بعضهم بإعراب حبذا خبرًا مقدمًا والمخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر، وهو قول أبي علي الفارسي العكس.[5]

أما مذهب معظم النحويين؛ فهو القول بفعلية حبَّذا، ومنهم الأخفش، والماوردي (ت302 هـ)؛ فقد ذهبوا إلى القول بأن حبَّذا كلمة واحدة، وتعرب فعلًا ماضيًا، و زيدٌ فاعله[6]، وتبعهم في ذلك ابن درستويه (ت347هـ)[7]، واستدلوا على ذلك بأن الفعل أكثر حروفًا، كما أن الجزء الأول، فعل والقوة للجزء الأول، وكذا قاموا بصرفه؛ فقالوا: لا حبذه بما لا ينفعه، وهذا الرأي قد وصفه ابن هشام، وابن عقيل بأنه أضعف الآراء[8]، وعلى ذلك يُقال: في نحو: حبذا زيد: إن زيد فاعل للفعل حبذا.

ذهب الماوردي، في رأي آخر، وأبو الحسن الربيعي (تـ 420هـ)، إلى أن ذا من حبذا زائدة؛ إذ شبهوها بـ(ذا): في نحو: ماذا صنعت[9]، ومنه ما ورد في قول عبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - :

يا حبَّذا ربَّاً وحَبَّ دِينًا وَحَبَّذا مُحَمّدٌ هَادِينَا [1]

---

[1] - ينظر:المقتضب للمبرد:145/2، والأصول في النحو لابن السراج :115/1، وعلل النحو لابن الوراق 391، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف، تح سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى مكة، د:ط،د:ت: 623/1.

[2] - ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري، تح باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د:ط، د:ت:90/2.

[3] - ينظر: ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، 1986م، ص: 493.

[4] -ينظر:شرح الأشموني لألفية ابن مالك :76/3.

[5] - ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي:47/5.

[6] -ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح رجب عثمان محمد، محمد عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1 ،1998م:259/4، وشرح التصريح للأزهري:89/2، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح محمد كامل بركات، دار الفكر،دمشق،د:ط،1980م:142/2.

[7] - ينظر: تصحيح الفصيح، لابن درستويه: 30/2، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، 42/2.

[8] - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام :558/2.

[9] - ينظر:شرح الرضي على الكافية رضى الدين الأستربادي:255/4، 256 .

أما عن الاسم المنصوب بعد حبذا، فأجاز النحويون أن يقال: حبّذا زيد، وحبذا زيد رجلًا بذكر الاسم المنصوب، وحذفه بخلاف باب نعم فإنهم قد منعوه في نحو: نعم زيد إلا في الضرورة، وعللوا ذلك بأن ظهور ذا في حبذا كان قويًا، وهو ما دعا إلى الاستغناء عن ذكر المنصوب بعده، بخلاف الضمير في باب نعم[2].

من ثم كان في إعرابهم للمنصوب بعد حبذا خلاف؛ فذهبت طائفة من النحويين ومنهم الأخفش، وأبو علي الفارسي، والربيعي، وجماعة من البصريين، إلى أنه منصوب على الحال لا غير، سواء أكان جامدًا أم مشتقًا[3] .

ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى القول بأنه منصوب على التمييز لا غير، جامدًا كان أو مشتقًا، وأجاز الكوفيون، وبعض البصريين نصبه على التمييز[4]، في حين فصل بعضهم القول فيه؛ فإذ كان مشتقًا فهو حال، وإذا كان جامدًا فهو تمييز[5]، وقالوا إن الجامد تمييز والمشتق إن أريد به تقييد المدح فهو حال، وإلا فهو تمييز، وهو رأي أبي حيان، ونصبه بعضهم على أنه مفعول به، وناصبه محذوف تقديره: أعني، ووصفه أبو حيان بأنه قول غريب [6].

ومن أحكام حبَّذا دخول من الجارة على الاسم الواقع بعده نحو: حبّذا من رجل زيدٌ ولا يجوز أن يتقدم المخصوص عليها، فلا يقال: زيد حبّذا؛ لأن هذا الأسلوب - كما يرى ابن مالك - أُجرى مجرى المثل، فلا يتغير بعضه على بعض[7].

يبدو أن هذا الخلاف لا يخدم هذا النوع من الأساليب؛ لأن هذه الألفاظ حبذا ولا حبذا لا صله لها بالاسمية، ولا بالفعلية، والقول بذلك يُعدُّ تكلفًا، وفيه إخراج للفظ عن أصله بغير دليل؛ فهي لا تقبل علامات الاسم كالجر والإضافة، كما أنها لا تقبل علامات الفعل كالتصرف، والدلالة على الزمن؛ فلا صلة لهذين اللفظين لمادة (ح، ب، ب)، وإنما يقوم التعبير بهذه الألفاظ مقام التعبيرات

---

[1] - ديوان عبد الله بن رواحة، جمعه، وليد قصاب، دار الضياء الأردن، ط2، 1408 هـ ،ص:142.

[2] - ينظر:شرح المفصل لابن يعيش :142/7، وشرح الرضي على الكافية، رضى الدين الأستربادي :257/4.

[3] - ينظر: المقتصد في شرح الإضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح كاظم بحر المرجان، وزارة التقافة والإعلام، العراق، ط1 1982م:363/1، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل:144/2، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:163/2، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي:49/5.

[4] - ينظر: شرح جمع الزجاجي (لابن عصفور) :624/1.

[5] - ينظر: ارتشاف الضرب لابن حيان:2061/4، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام :463/2.

[6] - ينظر: ارتشاف الضرب لابن حيان :2061/4.

[7] - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل:146/2، ينظر :شرح تسهيل الفوائد لابن مالك:360/2، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري91/2.

التي لا تتغير؛ يقول أبوبكر الأنباري: "لأنها حرف في كلامهم مجرى المثل، والأمثال لا تتغير؛ بل تلزم سننًا واحدة وطريقة واحدة"[1].

من ثم أعتمد مذهب تمام حسان بأن هذه الألفاظ وحدة لغوية مستقلة، تلعب دورًا رئيسًا في التعبير عن معنى الأسلوب الذي يعتمد على الانفعال النفسي تجاه موضوع خارجي يستحق المدح أو الذم.

فالمدح والذم انفعال يعرض للنفس البشرية تجاه موقف معين، فيحتاج إلى ألفاظ تتناسب مع هذا الانفعال للتعبير عنه بوضوح؛ لذلك نجد هذا الانفعال قد ارتبط بهذه الألفاظ، لإظهار القيمة الانفعالية في أسلوبي المدح والذم[2].

إن ما ساقه (الأنطاكي) من استدلالات للنحويين، وما قاله في هذه المسألة يعد حِجَاجًا توجيهيًا لدعم الدعوى على صحة هذه المسألة النحوية.

[1] - أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ،تح:محمد بهجة البيطار، دار التراقي بيروت، ط1، 1957م، ص:109، وينظر: حاشية الصبان على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د:ط، د:ت:94/2.

[2] -ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان،دار الثقافة،113 ،116.

المبحث الثالث

الحِجَاج النحوي التقويمي:

المطلب الأول ـ مفهوم الحِجَاج التقويمي.

المطلب الثاني- الحِجَاج التقويمي النحوي عند الأنطاكي.

الحِجَاج النحوي التقويمي:

المطلب الأول ـ مفهوم الحِجَاج التقويمي :

يعد الحِجَاج التقويمي أعلى من مستوى الحِجَاج التوجيهي[1]؛ لأن المرسل لا يكتفي بإنتاج خطابه من دون تفكير فيما لدى المرسل إليه من حِجج قد يواجه بها، أو أن يضع تلك الحِجج المفترضة أو المتوقعة في حسبانه؛ فتصبح أساسًا يبني عليه خطابه؛ بل إنه يجرد من نفسه ذاتًا ثانية مخاطبًا وهميًا للحوار معه، وفيه يكون خطاب المرسل حِجَاجًا على خطاب متوقع من مرسل إليه ويسمى متخيل يفترض المرسل وجوده تحسبًا لأية اعتراضات قد يواجه بها خطابه، وبذلك يراعي المرسل في خطابه أمرين هما :

1- الهدف الذي يريد تحقيقه من خطابه وهو الإقناع، والحجج التي يمكن أن يعارضه بها المخاطب بحيث يضعها في الحسبان في استحضاره حِججه فينتقدها، ويعارضها بالحِجج التي يتوقعها من المرسل إليه [2]، وهذا ما يُسمَّى بالحِجاج التّقويمي الذي عرفه (طه عبد الرحمن) بقوله: "والمقصود بالحِجَاج التّقويمي هو إثبات الدعوى بالاستناد إلى قدرة المستدل على أن يجرد من نفسه ذاتًا ثانية، يُنزلها منزلة المعترض على دعواه؛ فهنا لا يكتفي المستدل بالنظر في فعل إلقاء الحجة إلى المخاطب، واقفًا على حدود ما يوجب عليه من ضوابط، وما يقتضيه من شرائط؛ بل يتعدى ذلك إلى النظر في فعل المتلقي لكونه هو نفسه أول متلق لما يلقى فيبني أدلته – أيضًا – على مقتضى ما يتعين على المستدل له أن يقوم به مستبقيًا استفساراته واعتراضاته، ومستحضرًا مختلف الأجوبة عليها، ومستكشفًا إمكانات تقبلها واقتناع المخاطب بها، وهكذا فإن المستدل يتعاطى لتقديم دليله بإقامة حوار حقيقي بينه وبين نفسه، مراعيًا فيه كل مستلزماته التخاطبية من قيود تواصلية، وحدود تعاملية، حتى كأنه عين المستدل له في الاعتراض على نفسه" [3]

2- العملية التي تكتنف هذا الصنف من الحِجَاج، أو ما يسميه (ايميرن جرو تندروست) (Emmeren Grootemdorst) بالحوار الضمني، وغرضه هو دفع الشك المتوقع من المرسل إليه [4].

[1] -ينظر:استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري،ص:470.
[2] - المصدر السابق،ص:473.
[3] - اللسان والميزان،طه عبد الرحمن،ص:228.
[4] - ينظر :استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية،عبد الهادي ظافر الشهري،ص:474.

المطلب الثاني - الحِجَاج التقويمي النحوي عند الأنطاكي:

ذكر الأنطاكي كثيرًا من الأمثلة، والشواهد ذوات العلاقة بالحِجَّاج التقويمي نحو قوله في سياق تناول فيه الجملة الفعلية، فيما ساقه عن خبر الفعل الناقص "كان"؛ إذ يبين كونه خبرًا أو حالًا، في قوله:" وقد صرح بذلك من قال: إن الأفعال الناقصة ما وضع لتقدير الفاعل على صفة، وذلك لأنها أفعال عندهم، ولاشيء من الفعل بلا فاعل" [1] .

استخدم الأنطاكي أسلوب المتحير الذي لا يعرف شيئًا عن هذه المسألة بقوله: من قال ... على أن هذا القول هو قول صحيح لا خلاف فيه، وهو إن الأفعال الناقصة تدل على الاتصاف، ولا تدل على التعدية إلى الفاعل أو إلى المفعول كما في قولك: كان زيد كريمًا، فلفظ زيد ليس فاعلًا لفعل الكون؛ لأنه معدوم من الفاعلية، وهذا أمر منطقي لا يختلف عليه اثنان من المهتمين بالنحو؛ غير أن الأنطاكي قد وضع نفسه في موضع الحيرة، حينما قال: ومن قال ...؛ فهذه العبارة تدل على الاستغراب، والدحض، إذا أتت على حقيقتها؛ لكنه جعلها أسلوبًا غير مباشر أتى فيه بهذا النمط من الأساليب، ويراد به تشويق المتلقي، وتحفيزه على الاهتمام بأمر كان قد حار فيه مرسِل الخطاب.

من مظاهر الحِجَاج التّقويمي ما ساقه (الأنطاكي) من أدلة فكريّة فلسفيّة، يراد بها إظهار مواضع التفريع، والتقسيم في شرح القاعدة، من ذلك ماذكره في مبحث أما[2] مستدلًا بقول أبي صخر الهذلي :

أَما وَالَّذِى أَبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ [3]

وربط (الأنطاكي) هذا البيت ببيت بعده هو:

لَقَدْ تَرَكَتْني أَحْسُدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى أَلِيفيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا الذُّعرُ[4]

[1] - غنية الاريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:348/3.
[2] - المصدر السابق: 340/1.
[3] - شرح ديوان الحماسه، لأبي تمام، تأليف الخطيب التبريزي،كتب حواشيهم غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2000م. ص: 862.
[4] - شرح ديوان الحماسه، لأبي تمام، تأليف الخطيب التبريزي،.ص: 862.

ففي هذا البيت وقعت اللام في لقد جوابًا لقسمين في البيت الأول؛ إذ أقسم بالذي أمات وأحيا وبالذي أضحك وأبكى، وهذا ليس من قبيل التكرار؛ لأن المقسم به واحد وهو المولى -عز وجل - ولو كانت أيمانًا مختلفة؛ لوجب أن تكون لها أجوبة مختلفة، وفائدة هذا،التفخيم، والتهويل [1]

وفي تقدير الباحثة أن ما تفرّد به الأنطاكي ؛ هو الإتيان بقضايا فلسفيّة عقليّة متضمنة الرفض والدحض؛ لما تعارف عليه بعض المتعلمين، والمعربين الذين ليست لهم خبرة، وكان ذلك في سياق ما تناوله في موضوع (إذا) غير الفجائية؛ إذ يقول في ذلك معقبًا على فرضية ابن هشام، ودعواه: "وفيه أنه بيّن هناك خروج إذا عن الظرفية، وعن الاستقبال، ولم يبيّن خروجه عن الزمان، نعم ذكر وقوعه مرفوعًا، ومجرورًا، ومنصوبًا على أنه مفعول به" [2].

ومن أمثلة الحِجَاج التّقويمي الذي ساقه(الأنطاكي) -أيضًا- في مبحث الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة مشيرًا إلى قول ابن هشام "العاشرة: الإعراب نحو: هذه خمسة عشرِ زيدٍ، في من أعربه، والأكثر بنائه"[3]؛ ويفسر ذلك (الأنطاكي) بقوله: "قيل: لا ينبغي ذلك في هذه الأمور؛ لأنَّ خمسة عشر عند من يضيفه معرب مطلقًا، سواء أضيف إلى معرب، أو مبني نحو: هذه خمسةُ عشرُك بضم الراء، والأكثر البناء، قال الرضي: إذا أضيف العدد المركب فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه، والإضافة كاللام لا تنافي البناء، والأحد عشر مبنيًا اتفاقًا، والأخفش، والفراء يجعلها كالمضاف والمضاف إليه، فيكون خمسة عشر زيد كـ(ابن عرس زيد)[4] .

جسد (الأنطاكي) الحِجَاج التّقويمي في هذا النص باستعماله بعضًا من أصناف الخطاب التي استثمر فيها مقولات قيل، وقال، فيكون؛ فهذه المقولات تدل على أن (الأنطاكي) يسبق اعتراضات المرسَل إليه، ثم يدحضها بحِجج في الخطاب نفسه معولًا في تكوين هذا الخطاب الحِجاجي وبنائه على سعة معرفته بالموضوع وخلفيته عليه.

قال ابن السراج:" وقال الأخفش: لو سميت رجلًا بخمسة عشر لقلت: هذا خَمسة عَشر قد جاء وهذا خمسة عشر آخرَ ومررت بخمسة عشر مقبلًا ... لأن خمسة عشر عددان فجعلا اسمًا

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 341/1.
[2] - المصدر السابق:578/4.
[3] - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام:516/2.
[4] -غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:58/4.

واحدًا للمعنى[1]، والعرب تدع خمسةَ عشرَ في الإضافة والألف واللام على حالها، ومنهم من يقول: خمسة عشرك، وهي رديئة" [2] .

قال المبرد: "واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعةَ عشرَك، وخمسةَ عشرَك فتدعه مفتوحًا على قولك: هذه أربعةَ عشرَ، وخمسةَ عشرَ، وقوم من العرب يقولون هذه أربعة عشرك، ومررت بأربعة عشرك، وهم قليل، وله وجه من القياس: هو أن ترده بالإضافة إلى الإعراب؛ كما أنك تقول: ذهب أمس بما فيه، وذهب أمسك بما فيه، وتقول جئت من قبل يا فتى، فإذا أضفت قلت: من قبلك؛ فهذا مذهبهم، وإنما كان القياس المذهب الأول؛ لأن خمسة عشر نكرة وما لم ترده النكرة إلى أصله لم ترده الإضافة" [3] .

يتّضح مما سبق أن (الأنطاكي) عمد إلى أسلوب حواري انفعالي في عرضه القضايا النحوية، وبما تقتضيه معطيات السياق التي ترِد فيه، وقد سعى إلى جعل موضوعاته خاضعة للملاحظة والتحليل الموضوعي داخل القاعدة النّحويّة نفسها؛ فقد كان يدرك العلاقة بين مفهوم الشيء، والشيء نفسه، ولعله كان يدرك ما تُعبّرَ عنه الألفاظ حينما تقع في تراكيب في الواقع اللغوي كما يتبين أنه قد درس معنى الكلمات متجاوزًا أصل الدلالة، وطبيعة العلاقة بين الدال والمدلول؛ فكان اهتمامه منصبًا على الدور الذي تقوم به الكلمات في السياق التركيبي النحوي، وعلاقة ذلك السياق بالمعنى؛ لأنه كان مدركًا بأن المعنى ما هو إلا حصيلة استعمال الكلمة في المستوى اللغوي، وكأنه كان يشترط ربط القاعدة النحوية بالخصائص، والسّمات الثّقافية بدليل عرضه في كتابه لكثير من الظواهر اللُّغويّة، والدّلالية، والفقهية؛ لغرض إثبات حجته النّحويّة، فعرضه تلك الحِجَاج يدل على نظرته الثّاقبة للسياقات اللُّغويّة، والعاطفيّة والثقافيّة، وربطها بالموقف النحوي الذي هو إزاء توضيحه؛ لأن السياق النحوي هو حصيلة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة؛ لذا كان يوضح كثيرًا من العلاقة الدلاليّة عندما يوظّف مقياسًا لبيان ظاهرة نحويّة، مراعيًا السياق العاطفي للمرسَل إليه؛ فهو يحدد طبيعة استعمال الكلمة بين دلالتها الموضوعيّة؛

[1] - الأصول في النحو، لابن السراج:97/2.
[2] - المصدر السابق:140/2.
[3] - المقتضب للمبرد:97/1.

كما أنّه كان يحدّد درجة الانفعال قوة، وضعفًا[1]؛ حيث كان ينتقي الكلمات ذوات الشحنة التعبيريّة المؤثّرة، ففي كلامه تتجلى الصلة الوثقى بين الكلام والمقام، وبما يثبت حجّته ويحقّق الفهم الصحيح للقاعدة النحويّة.

[1] - ينظر: الحِجَاج والحقيقة وآفاق التأويل بحث في الأشكال والاستراتجيات، تأليف علي الشعباني، تقديم حمادي صمّود، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010م، ص: 334،335.

الفصل الثاني

الحِجَاج النحوي وآلياته:

المبحث الأوّل – السُّلم الحِجَاجي النحوي.

المبحث الثاني – الروابط وعواملها الحِجاجية.

المبحث الأوّل – السُّلم الحِجَاجي النحوي

هذا الضرب الحِجاجي الإقناعي، يعتمد على ربط الأفكار بعضها ببعض، كما هو الحال في مبحثى السُّلم الحِجَاجي، والروابط الحِجَّاجية، وكيف وظّفها (الأنطاكي) لإقناع المتلقي.

هذه الأنواع من الترابط الحِجاجي النصي الإقناعي قد تمَّ في هذا الفصل وفق منهجيته تقسيمها إلى المباحث الآتية :

المبحث الأوّل- السُّلم الحِجَاجي النحوي:

تكمن قوة الحِجَاج في تسلسل الحِجج، وترتيبها في الخطاب بحسب ما تتطلبه العملية التخاطبية؛ فيقدّم المخاطِب حُججه للتّأثير في المخاطَب؛ الذي بدوره لا يقبل برأي محاوره بسهولة؛ فيلجأ المخاطِب إلى ما يعرف بالسّلم الحِجاجي الذي يُعدُّ من الوسائل، والتَّقنيات الفعّالة التي تعطي للخطاب قوة تأثيرية مضاعفة في عملية الإقناع[1].

يمثل السُّلَّم الحِجاجي آلية حِجاجية يتم فيه ربط مجموعة من الحجج بعضها ببعض بواسطة الترتيب، والتّدرج، يقول طه عبدالرحمن: "هو عبارة عن مجموعة غير فارغة من الأقوال مزودة بعلاقة ترتيبية ومستوفية الشرطين الآتيين:

1. كل قول في مرتبة ما، من السلّم يلزم عنه ما يقع تحته، بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال التي دونه.
2. كل قول كان في السلم دليلًا على مدلول معين، كان ما يعلوه مرتبة دليلًا أقوى عليه"[2].

[1] ينظر: أصول الحوار وتجديد عِلْم الكلام، طه عبدالرحمن: ، ص:106.
[2] اللسان والميزان، طه عبد الرحمن، ص: 227.

يفهم من ذلك أن السَّلّم الحَجاجي يقوم على ترتيب الحِجج وفق علاقة ترتيبية مستوفية قواعد معينة ؛فهذه العلاقة يُرمز لها بهذا الشكل الآتي:[3].

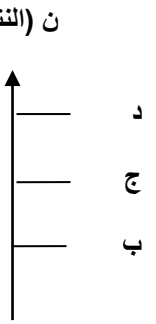

حيث (ن) هي النَّتيجة، و(ب،ج، د) حجج تقدّم لخدمة النَّتيجة (ن) ،فيقوم السُّلم الحِجَاجي بترتيب الحِجج عبر قواعد معيّنة، فالقول الّذي يَرد في درجة ما من السُّلم الحِجَاجي يكون القول الذي يعلوه دليلًا أقوى منه بالنسبة للنتيجة (ن)، وإذا كان القول (ب) يؤدي إلى النّتيجة (ن)؛ فهذا يستلزم أن (ج)، أو (د) الّذي يعلوه درجة يؤدّي إليها، والعكس غير صحيح.

مثال ذلك:

حصل زيدٌ على شهادة الثّانوية.

حصل زيدٌ على الليسانس.

حصل زيدٌ على الماجستير.

هذه الجمل تتضمن حِجَجًا تنتمي إلى الفئة الحِجَاجية نفسها، وتنتمي كذلك إلى السَّلّم الحِجَاجي نفسه، فكلها تؤدي إلى نتيجة غير مصرّح بها مضمرة، وهي الكفاءة العلميّة لزيد[1]، والجملة الأخيرة التي ترد في أعلى درجات السَّلّم الحِجَاجي هي الأقوى على كفاءة زيد العلمية، ويتم ترتيب الحِجج في هذا السَّلّم على النحو الآتي:

---

[3] اللسان والميزان، طه عبد الرحمن، ص: 227، وينظر اللغة والحِجاج، ابوبكر العزاوي، ص:21.

[1] ينظر: اللغة والحِجاج، أبوبكر العزاوي، ص:21.،والحِجَاج مفهومه ومجالاته، حافظ إسماعيل علوي، الكتب الحديث، الأردن، ط2، 2000، ص:18.

(ن) الكفاءة العلمية

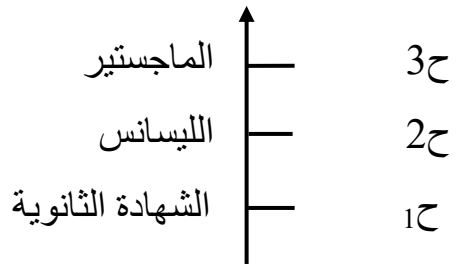

تُرتَّب في السُّلم الحِجَج ترتيبًا تدريجيًا تصاعديًا، إمَّا من الحجة الضعيفة إلى الحجة القويّة ،أو من حجج متقاربة القوة في فئة حِجَاجية واحدة، فالسُّلم يُعدُّ فئة حِجَاجية موجهة كما رأه (ديكرو)[1]، ويُعدُّ السَّلّم الحِجاجي وفق رؤية (ديكرو) معيارًا لمستوى القوة، والضعف فالحجة الأضعف تأتي بعدها الحجة الأقوى، ثمَّ الأقوى حتى بلوغ النتيجة.

ويخضع السلم الحِجَاجي لثلاثة قوانين رئيسة وهي:

1- قانون النفي:

مفاد هذا القانون أنه: "إذا كان القول دليًلا على مدلول معيّن، فإن نقيض هذا القول دليل على نقيض مدلوله"[2]؛ فإذا كان القول (أ) مستخدمًا من قبل المتكلم ليخدم نتيجة (ن) فإن القول في المجموعة المضادة (لا- أ) يكون حجة لصالح النتيجة المضادة.

مثال ذلك: (أ) زيد مجتهد (ن) نجح في الامتحان .

(لا - أ) زيد غير مجتهد (لا - ن) لم ينجح في الامتحان .

فإن تمَّ قبول الحِجَاج في المثال الأوّل وَجَب القبول بالحِجَاج الوارد في المثال الثاني .

[1] - ينظر: الحِجَاج مفهومه ومجالاته، حافظ إسماعيل علوي :59/1.

[2] - أصول الحوار وتجديد عِلْم الكلام، طه عبدالرحمن، ص:106، ينظر: اللسان والميزان، طه عبدالرحمن، ص: 278.

2- قانون القلب:

مفاده" إذا كانت إحدى الحجتين أقوى من الأخرى في التدليل على نتيجة معّينة؛ فإن نقيض الحجّة الثانية أقوى من نقيض الحجّة الأولى في التدليل على النتيجة المضادة"[1]، وفي هذا القانون يكون السُّلم الحِجَاجي للأقوال المنفية هو عكس سُلّم الأقوال الإثباتية[2].

ويظهر هذا جليًا من خلال السَّلمين الحِجَاجيين الآتيين :

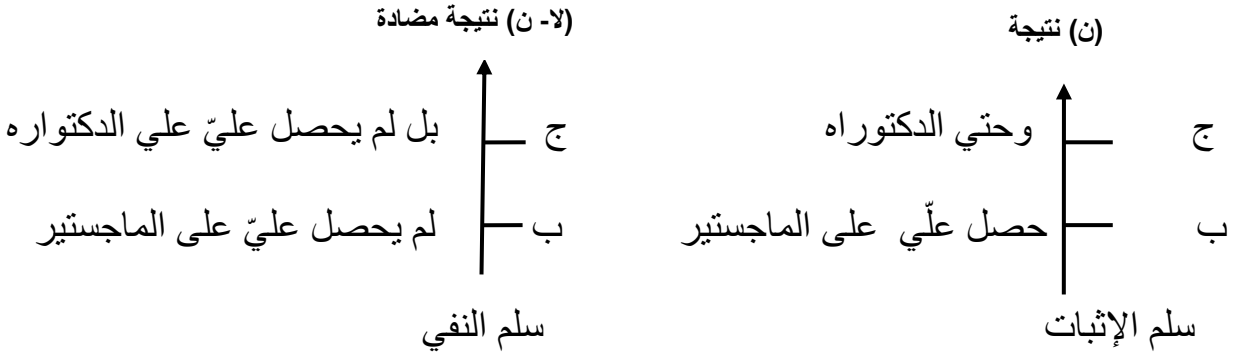

فحصول (عليّ) على الدكتوراه أقوى دليل على كفاءته العلمية من حصوله على الماجستير، في حين أن عدم حصوله على الماجستير هو الحجة الأقوى على عدم كفاءته العلمية من عدم حصوله على شهادة الدكتوراه، وبعبارة أخرى إذا كانت (ب) في سلم الإثبات أقوى من (ب) في سلم النفي؛ القياس إلى النتيجة (ن)، فإن (ب) في سلم النفي هي أقوى من (ب) في سُلَّم الإثبات بالقياس إلى النتيجة المضادة (لا - ن)، وهذا ما يسمى بقانون تبديل السُلَّم الحِجَاجي[3].

3- قانون الخفض:

يبين قانون الخفض أنه " إذا صدق القول في مراتب معيّنة من السُلَّم فإن نقيضه يصدق في المراتب التي تقع تحتها"[4].

مثال : الجو ليس باردًا .

لم يحضر من المدعويين للحفل إلاَّ قليل .

---

[1] - اللغة والحِجاج، أبوبكر العزاوي ، ص: 22.

[2] - ينظر : اللسان والميزان طه عبد الرحمن ، ص:278.

[3] - ينظر: أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبدالرحمن :106.

[4] - المصدر السابق، الموضع نفسه.

فهنا تمَّ استبعاد الاحتمالات والتأويلات التي ترمي إلى أن البرد قارس، وشديد البرودة فلم يحضر المدعوون للحفل، ثم يؤول القول على الشكل الآتي :

إذا كان الجو ليس باردًا ؛فهو دافئ أو حار.

ويؤول القول على النحو الآتي :

لم يحضر إلاَّ قليل من المدعوين للحفل.

بعد هذا العرض لقوانين، ومفهوم السُّلّم الحِجَاجي تقتضي الدّراسة بحسب منهج هذا البحث الكشف عن وجود السُّلم الحِجَاجي عند الأنطاكي في منهجه النّحوي من حيث عرض القضايا بطريقة الترتيب التدريجي التصاعدي، وسيكتفى ببعض ما ذكر في الكتاب التي منها ما يتعلق براوبط جملة الخبر، ووسَمَهُ بحسب (ابن هشام) بـ: روابط الجملة بما هي خبر عنه .

وردت بحسب هذه الحجج ببلوغها عشر حجج تمثل روابط حجاجية في غنية الأريب حيث ساق (الأنطاكي) أمثلة على السُّلم الحِجَاجي منها ما جاء في مبحث روابط الجملة بما هي خبر عنه)[1]، وذكر أنها عشرة روابط بحسب الترتيب التصاعدي المهم فالأهم، قال: "أحدها الضمير، وهو الأصل؛ ولهذا يُرتبط به مذكورًا كـ(زيدٌ ضربته)، محذوفًا مرفوعًا نحو قوله تعالى: ﴿**قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ** ﴾[2]، وقدّر الزَّجاج أنَّ[3] (إنَّ) مرفوعة بمعنى نعم، وهذان: مبتدأ واللام في لساحران داخلة على مبتدأ محذوف تقديره لهما ساحران، والجملة خبر عن هذان[4].

والثاني- من الروابط العشرة: الإشارة، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[5]، فيرى أن (أولئك) اسم الإشارة رابط وقع موقع الضمير(هم)[6].

---

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للأنطاكي : 1/4.

[2] - سورة طه من الآية : 62.

[3] - غنية الأريب عن شروح معني اللبيب، للأنطاكي : 1/4.

[4] - ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، د،ط، 2004،: 294/3.

[5] - سورة الأعراف الآية : 34.

[6] - ينظر: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للأنطاكي : 7/4.

والثالث- إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل، والتفخيم[1] نحو قوله تعالى: **﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾**[2] جاء في معاني القرآن للزجاج أن (الحاقة) الأولى مرفوع على الإبتداء، و(ما) رفع بالإبتداء- أيضًا- و الحاقة الثانية خبر (ما)، والعائد الخبرعلى (ما) الحاقة الثانية على تقدير ماهي، والمعنى: تفخيم شأنها، واللفظ لفظ استفهام[3].

والرابع- إعادته بمعناه نحو: زيدٌ جاءني أبوعبدالله إذا كان أبوعبدالله كُنْيَة له، أجازه أبوالحسن مستدلًا بقوله تعالى: **﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾**[4]، وأجاب الأنطاكي بمنع كون الذين مبتدأ؛ بل هو مجرور بالعطف على (الذين يتقون) في قوله تعالى: **﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ[5]﴾**، ولئن سلم فالرابط العموم؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف أي: منهم و(من) هذه بيانية لا تبعضية؛ لأن الذين يمسكون بالكتاب لا يكونون غير مصلحين[6].

والخامس- عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل قيل: ظاهره أن العموم جاء من قبل أنَّ اللام للاستغراق، وقد غلَّط ابن الحاجب هذا الرأي بقوله: هذا غلط لأنَّا نقطع أن المتكلم بقوله: نعم العبدُ صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم، وإنما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور[7].

والسادس- أن يعطف بفاء السببية جملة ذاتُ ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، أي ويقع ملتبسًا بالعكس، وهو أن يعطف بفاء السببية جملة خالية مِنَ الضمير على جملة ذات ضمير[8]. نحو قوله تعالى:**﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾.** [9]

---

[1] - ينظر: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للأنطاكي: 8.

[2] - سورة الحاقة الأية:1.

[3] - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 166/5.

[4] - سورة الأعراف من الآية : 170.

[5] - سورة الأعراف من الآية : 169.

[6] - ينظر : معاني القرآن وأعرابه، للزجاج: 315/5.

[7] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للأنطاكي : 11/4.

[8] - ينظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.

[9] - سورة الحج الآية : 61.

والسّابع- العطف بالواو، نحو زيد قامت هند أكرمتها ونحو: زيد قام، وقعدت هند، بناء على أن الواو للجمع في المفردات، لا في الجمل[1].

و الثامن- شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو: "زيدُ يقوم عمرو إن قام " فـ(زيد) مبتدأ خبره جملة يقوم عمرو، ولا رابط فيها، وإن قام جملة شرطية حُذف جوابها بقرينة يقوم، والتقدير: زيدٌ إن قام يقم عمرو، وبهذا يفترق عن القسم الأوّل؛ فإن الضمير فيه واقع في الخبر، فسقط ما قيل: إنه من صور القسم الأول؛ فلا يُعَدَّ قسمًا برأسه[2].

والتاسع- (أل) النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين، وطائفة من البصريين؛ منه قوله تعالى: **﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾**[3] الأصل: مأواه، وقال المانعون التقدير: هي المأوى له.

والعاشر- كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى[4]، هذه أعلى درجات السلم الحجاجي؛ لأنها الدليل الأقوى في ربط الجملة بما هي خبر عنه، وقد تضمنت الروابط السابقة حِججًا تنتمي إلى الفئة الحِجَاجية نفسها، وكلها تؤدي إلى نتيجة واحدة مصرح بها مفادها (روابط الجملة بما هي خبرٌ عنه) .

---

[1] - ينظر: غنية الأريب عن شروح معنى اللبيب للأنطاكي :12/4.

[2] - المصدر السابق : 13/4.

[3] - سورة النازعات الآيتين : 39- 40.

[4] - ينظر: غنية الأريب عن شروح معنى اللبيب للأنطاكي :13/4.

ويتم ترتيب الحجج في السلم على النحو الآتي:

(ن) روابط الجملة بما هي خبرُ عنه.

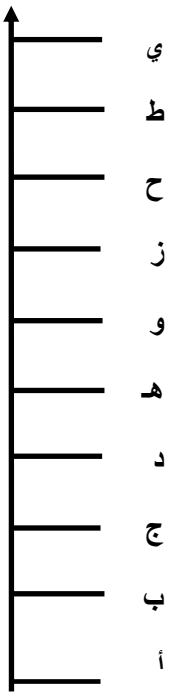

كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى.

أل النائبة عن الضمير.

شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر.

العطف بالواو.

أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه.

عموم يشمل المبتدأ.

إعادة المبتدأ بمعناه.

إعادة المبتدأ بلفظه

اسم الإشارة

ضمير.

إذن: أ+ ب+ ج+ د + هـ + و + ز + ح + ط + ي = ن

هي النتيجة المصرح بها (روابط الجملة بما هي خبر عنه) .

وبالرجوع إلى هذا السلم الحِجَاجي يتضح أنه قام فيه بعرض حجج ذات ترتيب تدريجي تصاعدي، علمًا بأن هذا السلم هو عند ابن هشام صاحب المغني؛ لكن (الأنطاكي) اعتمد السلم نفسه في شرحه، وساق في مبحث (حتى) قوله: " حتى حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: انتهاء الغاية وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلا في الاستثناء هذا أقلها، وقلّ من يذكره"[1].

رتَّب الأنطاكي معاني الحرف (حتى)، وفق السَّلم الحجاجي بصفة عمودية تدريجية، وتراتبية تبيّن أن هناك تفاوتًا، من حيث القوة فيما يخص بناء هذه الحِجَج التي تنتمي إلى فئة حِجَاجية

[1] - غنية الأريب عن شروح معنى اللبيب للأنطاكي:108/4.

واحدة، أو تخدم نتيجة واحدة مفادها المعاني التي تفيدها (حتى)، ويمكن أن ترتب في السُّلم على شكل الآتي:

(ن)"معاني حتى"

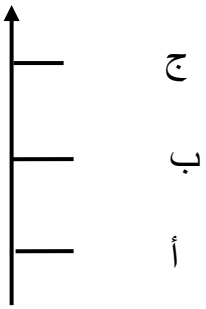

وذكر مثالًا آخر؛ لكنه متعلق بالنفي يقول في الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين المُعْرِبين، والصواب خلافها، في حديثهم عن واو الثمانية ذاكرًا أنها مقالة فاسدة من أثبت، واو الثمانية، وجعل منها قوله تعالى: ﴿**سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾[1]، وأن ذلك لا حقيقة له، واختلف فيه هنا أي واو وثامنهم، يقول (الأنطاكي): "وقد يقال لها: الواو الزائدة؛ حيث لاتفيد الجمع، ولا العطف، ولا الاعتراض "[2].

ثمتل أن الحِجَج المستعملة في هذا المثال حِجَجًا منفية؛ كما أنها جاءت متدرجة لتؤول بمجملها إلى نتيجة معانٍ الواو الزائدة، ويمكن أن تمثل لها بالسُّلم الحِجَاجي الآتي:

(ن) "معان الواو الزائدة"

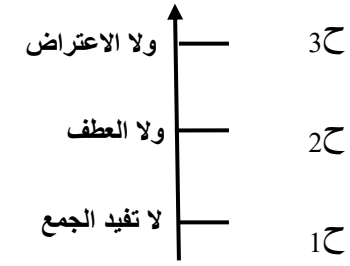

[1] - سورة الكهف من الآية : 22.

[2] - غنية الأريب عن شروح معنى اللبيب للأنطاكي:592/4.

ولو مُثل لهذه الحِجَج من دون نفي فإنه يتغير مجمل الخطاب، فتصبح الحِجة الأنقص مدلولًا هي الحجة الأقوى مدلولًا، والنتيجة المنفية تصبح مناقضة تمامًا للنتيجة غير المنفية ويمكن التمثيل لها بالشكل الآتي :

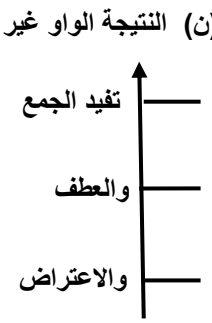

تؤول جملة تفيد الجمع (أ) إلى النتيجة (ن)الواو غير الزائدة ، فتصبح (أ) هي أقوى الحِجج بالنسبة لــ (ن)، والحجة (ولا تفيد الجمع) (- أ) تؤول إلى النتيجة المضادة (لا- ن) فتصبح (- أ) هي الحجة الأضعف بالنسبة إلى (لا- ن) فقوة النفى تترتب ترتيبًا عكسيًا، فما دام لا تفيد الجمع؛ فكيف تفيد الاعتراض، فتصبح الحجة لا تفيد الجمع، هي الحجة الأقوى على أن الواو زائدة.

ويسمى (طه عبدالرحمن): هذا النوع من السُّلم بقانون تبديل السُّلم[1].

يتركّز هذا السُّلم الحِجاجي على الطّابع المتدرج والموجّه للأقوال، ويبيّن أن فعل المحاجة رهين باختيار هذه الحجة، أو تلك بالنسبة إلى النتيجة المحددة من قبل المتكلم، لذلك فالحكم على المحاجة أساسه القوة، والضعف، من حيث طابع التدّرج فيها لا الصدق والكذب[2].

من ثم تكمن أهمية هذه السلالم الحِجاجية أساسًا في إخراج قيمة القول الحِجاجي من حَيِّز المحتوى الخبري للقول الخاضع لشروط الصدق المنطقي إلى قول حِجاجي ذي وجهة حجاجية تحدد قيمته حيث إن يدعم نتيجة ما؛ فالتركيز على مبدأ التدّرج الحِجاجي يُعطي إيحاء بقوة الحِجج وضعفها، ويشير لنتيجة إيجابية يقصد منها تقارب تداولي من أجل إقناع المتلقى على صحة ما ساقه من حِجَج.

---

(1) اللسان والميزان، طه عبدالرحمن، ص:278.

(2) ينظر: أهم نظرية الحِجَاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم،حمادي صمود، جامعة الاداب والفنون والعلوم الانسانية تونس، ص:370.

المبحث الثاني - الروابط والعوامل الحجاجية :

أولاً - الروابط الحجاجية :

تحوى اللغة العربيّة عددًا كبيرًا من الرّوابط، والعوامل الحجاجيّة التي تُعدُّ المؤشر الأساسي البارز، والدليل القاطع على أنَّ الحِجَاج مؤشر له في بنية اللغة نفسها، التي لا يمكن تعريفها إلا بالإحالة على قيمتها الحِجَاجية [1].

أوجب (أبوبكر العزاوي) أن نميز بين صنفين من الأدوات الحِجَاجية بقوله: "وينبغي أن نميز بين صنفين من المؤشرات، والأدوات الحجاجية: الروابط الحجاجية، والعوامل الحجاجية فالروابط تربط بين قولين، أو بين حجتين على الأصح، وتسند كل قول دورًا محددًا داخل الاستراتيجية الحجاجية العامة، ويمكن التمثيل للروابط بالأدوات التالية: بل، لكن، حتى لاسيما، إذن، بما، أن، إذ...، فهي ألفاظ لاتدل بحد ذاتها على أي معنى، وإنما من طبيعتها أن تربط فقط بين الألفاظ المختلفة لتبيان العلاقات القائمة فيما بينها، وهي لاتصلح أن تكون موضوعًا ولا محمولًا في القضايا المنطقية[2] أما العوامل فعرفها بقوله:" أما العوامل الحِجاجية؛ فهي لا تربط بين متغيرات؛ أي بين حجة ونتيجة، أو بين مجموع حجج؛ لكنها تقوم بحصر، وتقييد الإمكانات الحِجَاجية التي تكون لقول ما، وتضم مقولة العوامل أدوات من قبيل، ربما تقريبًا، كاد، قليلا كثيرًا، ما، ... إلا، وجل أدوات القصر"[3].

يتبين من التعريف السابق أن الرّوابط تتميز بخاصّية الربط بين حجتين، أو بين حجة ونتيجة، أو بين مجموعة حجج؛ كما أنها تعطي لكل قول وظيفة حِجَاجية محددة.

أما العوامل؛ فليست وظيفتها الربط بين متغيرات حِجَاجية، وإنما تقوم بحصر، وتقييد الاحتمالات الحِجَاجية.

وتصنّف الرّوابط الحِجَاجية وفق عدة أنماط بحسب وظائفها، وموقعها داخل التركيب فبعض الروابط تكون مداخل للحجج، ومنها: حتى، بل، مع، ذلك، لأن...، وأخرى مدرجة للنتائج، ومنها

[1] - ينظر: اللغة والحِجَاج، أبوبكر العزاوي، ص:55،26.
[2] - ينظر : استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية،عبد الهادي ظافر الشهري، ص:508.
[3] - ينظر: اللغة والحِجَاج أبوبكر العزاوي، ص:27.

إذن، لهذا، بالتالي...، وروابط تدرج حججا قوية نحو: حتى بل، لكن، لاسيما... وأخرى تدرج حِجَجًا ضعيفة، ومنها حروف العطف، وروابط التعارض الحِجَاجي نحو: بل لكن، مع ذلك ... ،وروابط التساوق الحِجَاجي تضم حتى، لاسيما...[1] .

تلعب هذه الروابط الحِجَاجية دورًا مهمًا في الخطاب الحِجَاجي، فهي تكسب الخطاب طاقة حِجَاجية من خلال ربطها بمفاصل الكلام، وإيصال أجزائه بعضها ببعض، كما أنها تحدّد نوع العلاقة الحِجَاجية؛ فلكل علاقة حِجَاجية روابط تقوم بالربط بين القضايا، أو الحجج، وتقوم بترتيبها بحسب درجة قوّتها في الخطاب؛ فتجعل بعض الحِجَج أقوى من الأخرى، أو بعضها أضعف، وعليه ترتب درجة إقناعها، وقدرتها على الإقناع.

وتقوم هذه الروابط بتسهيل عملية الخطاب، وفهمها وتوجيه العمليّات التأويلية؛ إذ" تقوم الروابط بدور مهم في عمليات فهم الخطاب... بل تسهم بصورة أساسية في توجيه العمليّات التأويليّة، ولا يمكن التأويل من دونها"[2].

تميزت الأبحاث في تحديد مفهوم الرابط، والعامل الحِجَاجي بالاختلاف، فمن الباحثين من جعل الرابط، والعامل اسمًا لمفهوم واحد، ومنهم من ميّز بين الروابط والعوامل بحسب وظيفة كلتيهما، واشتغاله داخل الخطاب.[3]

سبق (ديكرو)غيره في التمييز بين نوعين من المؤشرات اللغوية التي تحقق الوظيفة الحِجَاجية فالنوع الأول، هو ما يربط بين الأقوال من عناصر نحوية مثل: أدوات الاستئناف الواو ، الفاء، لكن، إذن...، ويسمّيه روابط حِجَاجية، أما مفهوم العامل الحِجَاجي؛ فيتحدث (ديكرو) عن نوع آخر من المؤشرات اللغوية التي تثبت الوظيفة الحِجَاجية للغة، وهو العامل الحِجاجي بقوله: " أما النوع الثاني؛ فهو ما يكون داخل القول الواحد، من عناصر تدخل على الإسناد، مثل:

[1] - ينظر: استراتجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:508، واللغة والحجاج، أبوبكر العزاوي، ص:30.
[2] - التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول، وجاك موشلار، ترجمة :سيف الدين دعفوس، ومحمد الشيباني، المنطقة العربية للترجمة بيروت لبنان، ط1، 2003، ص: 173.
[3] - ينظر: العوامل الحِجَاجية في اللغة العربية، عز الدين الناجح، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، ط1، 2001م، ص:22.

الحصر، والنفي، أو مكونات معجمية تحيل في الغالب إحالة غير مباشرة مثل: منذ الظرفية، وتقريبا، وعلى الأقل...إلخ"،[1] ويسميه العوامل الحِجَاجية.

يبيّن(ديكرو) من التعريف السابق للعوامل، والروابط الحِجَاجية أن محل وجود العوامل هو القول الواحدة؛ حيث تقوم العوامل الحِجَاجية بحصر، وتقييد الإمكانات، والاحتمالات الحِجَاجية التي تكون لقول ما، عكس الروابط الحِجَاجية التي تقع بين حِجج ونتائج،أو بين مجموعة حِجج للربط بين هذه المتغيرات؛ بل تكمن، وظيفة العوامل، والروابط في زيادة الطاقة الحِجَاجية لإقناع المخاطَب.

من أهم وظائف العامل الحِجَاجي؛ أنه يوجّه الحِجَاج وجهة معينة" إذا كانت الوجهة الحِجَاجية محددة بالبنية اللغويّة؛ فإنها تبرز في مكونات متنوّعة، ومستويات مختلفة من هذه البنية؛ فبعض هذه المكونات يتعلق بمجموع الجملة، أي: هو عامل حِجَاجي في عبارة ديكور فيقيدها بعد أن يتم الإسناد فيها، ومن هذا النوع نجد النفي، والاستثناء المفرّغ، والشرط والجزاء، وما إلى ذلك مما يغير قوة الجملة دون محتواها الخبري"[2]، فالعوامل الحِجَاجية تقيّد الاحتمالات الحِجَاجية التي نجدها في قول ما، وتوجهه نحو نتيجة واحدة فهي لا تحجب المحتوى الخبري للخطاب؛ بل تزيده بروزًا ووضوحًا، وترتقي بالملفوظ من الوظيفة الإخبارية الإبلاغية إلى الوظيفة الحِجاجية.

كما أن للعامل الحِجَاجي "نصيب الأسد في تحديد مبدأ الإفادة حسب المنوال الاستدلالي بناء على أن الاستدلال شرط الإفادة فلا تواصل من دون عامل حِجَاجي، ولا فائدة من دون تواصل، فالمسؤول على نجاعة الملفوظ وإفادته، حينئذ هو العامل الحِجَاجي، الذي يُبرز الأثر العرفاني، ويكثّفه، ويكثّره، ويسهم مساهمة فاعلة في تقليص الجهد العرفاني في بث الملفوظ، وفك شفرته علاوة على تيسيره لعملية التوجيه"[3] .

إن العامل الحِجَاجي يصلح؛ لأن يكون مرشدًا للسامع إلى التأويل الصحيح بتقليصه من المجهود الذي به تفك شفرة الملفوظ، وهو الضامن بطريقة ناجحة للإفادة من الملفوظ وحصر

[1] - أهم نظرية الحِجَاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، حمادي صمود، ص:376،377.
[2] - المصدر السابق، ص:337.
[3] - العوامل الحِجَاجية في اللغة العربية، عز الدين الناجح، ص:171.

الإمكانات، والاحتمالات الحِجَاجية[1]؛ فدور العامل الحِجَاجي مهم في التواصل وتوجيه التأويل نحو مقاصد معيّنة فهو من القرائن التي تعين على فهم المعنى الظاهر والخفي، كما إنه يعين على تحديد المعاني التي تنجزها ملفوظاتها، فعندما يؤول المخاطب جملة فإنه يسعى إلى إنجاز غرض استدلالي يعالجه[2] .

ومن ثم؛ فإن القيمة الحِجَاجية للروابط، والعوامل الحِجَاجية تظهر من خلال تقويتها للحدث التوجيهي، وليس لمضمونها الإخباري الإبلاغي؛ إذ تشكل هذه المؤشرات أدوات نحوية حِجَاجية تسهم في تشكيل الوحدات الحِجَاجية من خلال وظيفتها النحوية أي: المعنى النحوي، وتفرض على الخطاب أن يحلل إلى أصغر مكوناته، وعناصره حتّى يمكن الوصول إلى الخصائص الحِجَاجية لهذه المؤشرات النحوية.

وسيتم تناول دراسة بعض الروابط، والعوامل الحِجَاجية من خلال كتاب غنية الأريب عن شروح مغنى اللبيب على النحو الآتي :

أولاً ـ الروابط الحِجَاجية:

تمثل الروابط الحِجَاجية أدوات تربط الحِجج ببعضها بعض وعلى ذلك فهي:-

أ- الروابط المدرجة للحِجج :

وظيفة هذه الروابط سوق الحجج وإدراجها داخل المخطط اللغوي ومنها: حتى، بل، لكن لأنّ، مع ذلك ...إلخ، وهي روابط تصل الحجج المحققة لنتيجة واحدة وسأذكر منها الرابط (لأنّ) على سبيل المثال لا الحصر.

[1] - ينظر: أهم نظريات الحِجَاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، حمادي الصمود، ص:172.

[2] - ينظر :الاستدلال الحِجَاجي التداولي وآليات اشتغاله، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله، رضوان الرقبي ، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد2، 2011م، ص:104.

الرابط الحجاجي (لأنّ):

يُعد الرابط (لأنّ) من ألفاظ التعليل التي لها دور مهم في الربط بين النتيجة والحجة ويستعمل هذا الرابط (لأنّ) لتبرير الفعل فقد يكون في الإثبات كما يكون في النفي[1]؛ أي: أنه يعمل على تبرير الفعل أو عدمه، فقولنا: نجح الطالب؛ لأنه اجتهد، فالحجة هي: اجتهد والرابط (لأنّ) والنتيجة نجح، فتبرير نجاح الطالب باجتهاده.

وفي قولنا: لم ينجح؛ لأنّه تهاون فقد برّر عدم النجاح بالتهاون.

يكثر تداول هذا الرابط في كتاب "غنية الأريب عن شروح معنى اللبيب"، لأن الرابط يضيف قيمة جلية لتحليل، وتفسير، وإبراز النتيجة المعروضة؛ فقد ورد الرابط (لأنّ) في مبحث ليس[2] أثناء محاولة (الأنطاكي) الرد على زعم ابن السراج، والفارسي: أن "ليس" بمنزلة "ما" الحرفية، ويفهم ذلك من قول الفارسي الذي أورده (الأنطاكي) بأن (ليس) ليس بفعل على حقيقته بقوله: "ومما يدل على أنها ليس بفعل على الحقيقة لـ"كان" وأخواتها)، وأن هذه الأمثلة إنما صنعت لتدل على الماضي، أو الحاضر، أوالآتي؛ فلما خلت "ليس" من أن تكون دالّة على قسم من هذه الأقسام على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة، ثبت أنها ليست مثلها، وإذا لم تكن مثلها كانت دلالتها على نفي الحال كدلالة "ما" التي لا إشكال على أنها حرف"[3]، وذكر المالقي أن "ليس" ليست محضة في الفعلية، ولا في الحرفية، وينبغي أن يقال: إذا وجدتها بغير خاصة من خواص الأفعال كما إذا دخلت على الفعلي إنها حرف لا غير[4].

وذهب سيبويه، والأكثرون إلى أنها فعل غير متصرّف[5]؛ حيث يقول الرضي: " وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادرًا[6]، وجاء الرد على الآراء السابقة من صاحب غنية الأريب مزودًا بحجة داحضة فيقول: " إنَّ القول بحرفية "ليس" خطأ؛ لأنَّ اتصال الضمائر ولحاق تاء التأنيث الساكنة دليل على فعليته"[7]؛ فقد وظف الرابط (لأنَّ) لتبرير، وتحليل رأيه المتمثل في

---

[1] - ينظر :استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي الشهري، ص:448،449.
[2] - ينظر:غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:73/3.
[3] - المصدر السابق، الموضع نفسه.
[4] - ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، 300،وغنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 74/3.
[5] - ينظر :الكتاب لسيبويه: 1/ 46،28، 376.
[6] - شرح الرضي على الكافية رضي الدين الأستربادي: 199/4.
[7] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 74/3.

فعلية "ليس"، معتمدًا في صحة قوله على حجة مفادها أنَّ اتصال الضمائر بها ولحاق تاء التأنيث الساكنة دليل على فعليته.

وذكر الرابط (لأنَّ) في مبحث حرف النون عند تعليل رأي الخليل في التوكيد بحرف النون الثقيلة قوله: "التؤكيد بالثقيلة أبلغ؛ لأنها بمنزلة إعادة الفعل ثانيًا وثالثًا والحقيقة بمنزلة إعادته ثانيًا "[1].

وقد قام (الأنطاكي) بتوظيف الرّابط الحِجَاجي (لأنّ) للربط بين الحجة، والنتيجة التي طرحها حيث إنه قام بتعليل رأي الخليل في أن التوكيد بالنون الثقيلة أبلغ من التوكيد بالنون الخفيفة، معتمدًا على حجته في كون التوكيد بالنون الثقيلة بمنزلة إعادة الفعل ثانيًا وثالثًا والحقيقة إعادة الفعل ثانيًا.

ويرمي في هذا الخطاب إلى إقناع المرسل إليه، بالسبب الذي جعل التوكيد بالنون الثقيلة أبلغ من التوكيد بالنون الخفيفة؛ فاستعمل الرابط الحِجَاجي (لأن) للإقناع في هذه المحاججة [2].

وساق في مبحث حرف الألف الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة[3] يقول أبن منظور "الألف من حروف المد، واللين؛ فاللينة تسمى الألف ،والمحركة تسمى الهمزة"[4] كذلك العامل الحِجَاجي (لأنّ) عند تبرير رأي المبرد في إسقاط حرف الهمزة من الحروف الهجائية بقوله: "وذهب المبرّد إلى أنها ثمانية وعشرون، وأسقط الهمزة؛ لأنّها لا صورة لها؛ إذ تصور بحرف المد، واللين[5]؛ فَوُظّف الرابط الحِجَاجي لأنّ؛ كما وظف في الأمثلة الأمثلة السابقة للربط بين النتيجة المتمثلة في إسقاط الهمزة من حروف الهجاء؛ لذلك عُدَّت حروف الهجاء ثمانية وعشرون حرفًا، والحجة المتمثلة في أن الهمزة لا صورة لها إذ تصور بحرف المد واللين (فالأنطاكي) برّر رأي المبرد باستعمال الرابط الحِجاجي لأنّ.

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي : 210/3.
[2] - ينظر: استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية،عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:510.
[3] - ينظر:غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:3 /325.
[4] - لسان العرب لابن منظور:84/1.
[5] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 325/3.

ب- الروابط التي تُدرِج حِججًا قوية:

وظيفة هذا النوع منها إدراج الحِجَج الأقوى وتضم حَتَّى، بل، لكن، لاسيما...، وسوف نمثل للرابط الحِجَاجي (لكن).

الرابط الحِجَاجي (لكن): هو حرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء، والأفعال يفيد الاستدراك[1] الذي معناه: "رفع توهم يتولد من كلام سابق رفعًا شبيها بالاستثناء"[2] المنقطع بـ (لكن)؛ فإذا قلت: جاءني زيد، فكأنه توهم أن عمرًا جاءك؛ لما بينهما من ألفة، فرفعت ذلك التوهم بقولك: لكن عمرًا لم يجئ[3]؛ مثل ذلك فتداركت بخبره إن سلبًا، أو إيجابًا، ولابد أن يكون خبر الثاني مخالفًا لخبر الأول لتحقيق معنى الاستدراك[4]؛ فاستعمال الأداة "لكن" يكون من أجل إزالة هذا الوهم وإبعاده، وقال بعضهم:" إنها ترد تارة للاستدراك، وتارة للتوكيد"[5]، فالرابط الحِجَاجي (لكن) يربط بين قولين[6]، أو حجتين متفاوتين في القوة فيكون القول أو الحجة بعد (لكن) مناقضًا لما قبلها، ولكن العلاقة الحِجَاجية بين الحجتين علاقة تناقض، فيكون القول الثاني بعد (لكن) أقوى من القول الأول، فالحجّة التي ترد بعد (لكن) تكون أقوى من الحجة التي قبلها وتكون لها الغلبة بحيث تتمكّن من توجيه القول بمجمله فتكون النتيجة التي تقصد إليها هذه الحجة الثانية، وهي نتيجة القول كما هو[7]؛ فهذا النوع من الترابط يحاول المتكلم فيه نفي كلام أو إثبات غيره فيقدم حجتين: الحجة الأولى ($ح_1$) تخدم النتيجة (ن)، والحجة الثانية ($ح_2$) تخدم النتيجة المضادة (لا- ن)؛ أي: لا نتيجة وتكون الحجة الثانية أقوى من الحجة الأولى؛ لأنها ستوجه القول بمجمله نحو النتيجة المضادة(لا - ن)، ويمكن توضيح هذه العلاقة الحِجَاجية بالشكل الذي رسمه: أبوبكر العزاوي على النحو الآتي[8]:

---

[1] - شرح المفصل لابن يعيش: 79/8.
[2] - كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، ص:29.
[3] - شرح الرضي، على الكافية رضي الدين الأستربادي 332/4.
[4] - شرح المفصل لابن يعيش: 80/8.
[5] - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام:290/1.
[6] - ينظر :شرح المفصل، لابن يعيش، 80/8.
[7] -ينظر: اللغة والحجاج، أبوبكر العزاوي، ص:58
[8] - المصدر السابق، ص:59.

ومن هنا فالمحاجج يقدم (أ) أو (ج1)، (ب) أو (ج2) لكونهما حجتين الحجة الأولى (أ) أو (1) موجهة نحو نتيجة (ن)، والحجة الأخرى (ب) (2) موجهة نحو النتيجة المضادة لها أي (لأنّ) فالمحاجج يقدم الحجة الأخرى (ب) أو ح2 بجعلها الحجة الأقوى، أو توجه القول، أو الخطاب كما هو.

ويمكن التمثيل لذلك فيما ساقه الأنطاكي في مبحث حاشا؛ حيث ذكر الرابط (لكن) في القول الذي نقله عن ابن هشام: "إنَّ من أوجه "حاشا" أن تكون للاستثناء فذهب سيبويه، وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة "إلا" لكنها تجر المستثني"[1].

فوظف الرابط (لكنّ) لترتيب الخطاب؛ فقد فصل الرابط (لكنّ) بين حجتين الحجة(أ) أو ح1 المتمثلة في قوله: (إنها حرف دائما بمنزلة إلا) والحجة (ب) أو ح2 المتمثلة في قوله: (لكنها تجر المستثنى) فالحجة (أ) أو ح1 تفضي إلى النتيجة (ن) المتضمنة بأن (حاشا دائمًا بمنزلة إلا)، والحجة (ب) أو ح2 (لكنها تجر المستثني)، وهذه الحجة بعد (لكن) هي أقوى من الحجة التي وردت قبلها، والحجة ح$_2$ تؤدي إلى عكس النتيجة (ن)، وهي ما تسمى بالنتيجة لا- ن؛ إذ تضمنت الحجة (ب) نتيجة معاكسة تمامًا للحجة (أ).

يلاحظ هنا التعارض الحِجَّاجي في استعمال الرابط (لكن) بين ما سبق الرابط (لكن)، وما تلاه، ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي[2]:

[1] -غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للأنطاكي:104/2.
[2] - ينظر :اللغة والحِجَاج أبوبكر العزاوي، ص:59.

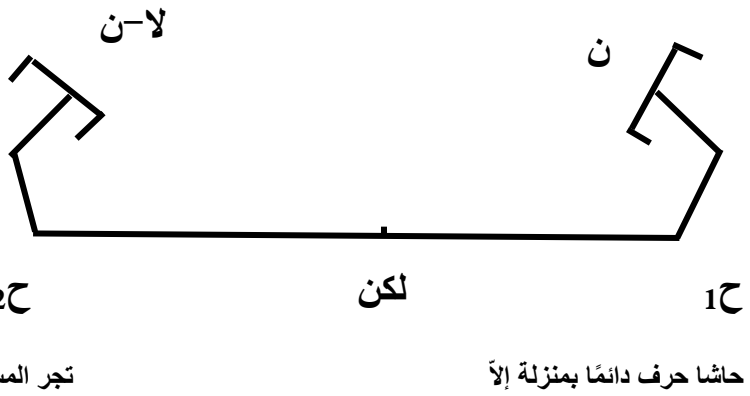

فهنا أدرج الرابط الحِجاجي (لكنّ) لاستدراك الحجة ح1 التي سبقت الرابط (لكنّ) وهي أن "حاشا" حرف دائمًا بمنزلة "إلا"؛ لإثبات خلافها بالحجة ح2 الواقعة بعد الرابط (لكنّ) وهي تجر المستثني، وهذا إضراب في الحكم الأول؛ ليؤدي إلى نتيجة مناقضة للنتيجة الأولى.

إذن فالعلاقة الحِجَاجية بين الحجّتين السابقتين علاقة تناقض، والحجة الثانية بعد (لكن) أقوى من الحجة الأولى الدليل الذي يورد بعد (لكن) يكون أقوى من الدليل الذي يرد قبلها وتكون له الغلبة؛ حيث يتمكن من توجيه القول بمجمله نحو النتيجة (لا- ن)، أي: لا نتيجة فالنتيجة التي يقصد إليها هذا الدليل إن المستثني بعد "حاشا" تكون هي نتيجة القول كما هو[1].

أدى هنا الرابط الحِجاجي (لكن)، وظيفة حِجَاجية، وهي الاستدراك، وترتيب الخطاب.

ج - روابط التعارض الحِجَاجي:

تشمل (بل، لكن مع ذلك...) في هذا النوع من الترابط يحاول المتكلم نفي كلام، أو إثبات غيره فهي روابط حِجَاجية تجمع بين حجتين لا تنتميان إلى الفئة الحِجَاجية نفسها؛ فتقوم بقلب موازيين التأويل، وإبطال الحجج التي تسبقها، ونعت موشلار، هذه الروابط كونها: رابطًا فاصلا بين القضيتين المتناقضتين[2]، ومنها الرابط (بل)،: وهي أداة تربط بين قولين، ومعناها: "الإضراب عن الأول، والإثبات للثَّاني[3]، ويتحدد دورها في الربط نفيا أو إيجابًا حسب السياق

[1] - ينظر :اللغة والحِجَاج أبوبكر العزاوي ، ص:58،59.
[2] - ينظر: العوامل الحِجَاجية في اللغة العربية، عز الدين الناجح، ص:164.
[3] -المقتضب، للمبرد:87:1.

الذي ترد فيه،[1] وأشار ديكرو وأنسكومبر إلى أن (بل) رابط حِجَاجي يستعمل للحِجاج والإبطال[2]، وله حالتان:

الأولى - أن يقع بعده مفرد، والآخر، أن تقع بعده جملة، فإن بعدها مفرد فهو لتدارك الغلط، وله حالتان –أيضا- الأولى: إن سبقه أمر، أو إيجاب نحو: اضرب زيدًا بل عمرا، وقام زيد بل عمرو، فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبًا حكمه إلى التابع، ويكون الإخبار عما قبل "بل" غلط عن عمد، أو سَبْق لِسَان.

والآخرى - أن تقدمه نفي، أو نهي نحو: ماجاءني زيد؛ بل عمرو، و لا تضرب زيدًا، بل عمًرا؛ فإنه يكون لتقدير الحكم الأوّل، وجعل ضده لما بعده [3]، والظاهر أنها للإضراب.

أما إذا وقعت بعده جملة فهو بمعنى الإضراب الذي يقصد به جعل الحكم الأول، موجبًا كان، أو غير الموجب كالمسكوت عنه بالنسبة للمعطوف عليه[4].

فتفيد الإبطال للأول نحو قوله تعالى:﴿**أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كُرِهُونَ**﴾[5] فقد أبطلت ماقبلها أثبتت مابعدها.

وإما على جهة الترك للانتقال من غير إبطال للانتقال من غرض قبل الحرف (بل) إلى غرض بعده مع إبقاء الحكم السابق على حاله، وعدم إلغاء ما يقتضيه كقوله تعالى: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ خَيْرٍ وَأَبْقَى**﴾ [6] فقد نقلت "بل" في الآية إلى حكم أخر حب الدنيا وترك حكم الأخرة.

إن "بل" تستعمل للتعارض الحجاجي فيرى ديكرو أنها من روابط التعارض الحِجَاجي، حيث إن الحجة التي ترد بعد الرابط (بل) عندما تستعمل حِجَاجيًا تكون أقوى من الحجة التي ترد قبله بحيث توجه القول أو الخطاب بمجمله إليها[7]، ومن هذا الاستعمال ما ساقه (الأنطاكي) في

---

[1] - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:8 /105.
[2] - ينظر:اللغة والحجاج، أبوبكر العزاوي، ص:57.
[3] - ينظر: شرح الرضى على الكافية، رضي الدين الأستربادي:417/4.
[4] - المصدر السابق:417/4، 418.
[5] - سورة المؤمنون الآية:71.
[6] - من سورة الأعلى الآيات:14 ،15 ،16 ،17.
[7] - ينظر: اللغة والحِجَاج، أبوبكر العزاوي، ص: 63.

مبحث حذف جملة جواب الشرط قوله: "إنَّما وُجِبَ الحذف لئلا يلزم اجتماع المعوض ،والمعوض عنه، قال الرضي: "إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب، من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له بل هو دال عليه، وكالعوض عنه"[1].

في قول الرضي الذي استدل به (الأنطاكي): إذا تقدم على أداة الشرط (ما) هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له؛ بل هو دال عليه، وكالعوض عنه، فالرابط بل يعمل تعارضًا حِجَاجيًا بين الحجة الأولى التي تسبق الرابط بل، والحجة الأخرى التي تتلوه فالحجة الأولى " إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب لها من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له؛ أما الحِجة الأخرى "فهو دال عليه، وكالعوض عنه" جاءت بعد الرابط الحِجَاجي (بل) تخدم نتيجة معارضة للنتيجة الأولى، وهي من قبيل إن البصريين لا يعدون أن ما تقدم على أداة الشرط ما هو جواب لها، من حيث المعنى بجواب لأداة الشرط، إنما هو دال عليه أو كالعوض عنه؛ لأن للشرط صدر كلام.

فهنا الحجة الأخرى أقوى من الحِجة الأولى، والكلام أو الخطاب كله موجه إلى الحِجة الأخرى؛ فهناك تعارض حِجَاجي واقع بين ما تقدم الرابط بل، وما يتلوه؛ إذ يمكن أن نرمز لها بالشكل الآتي:

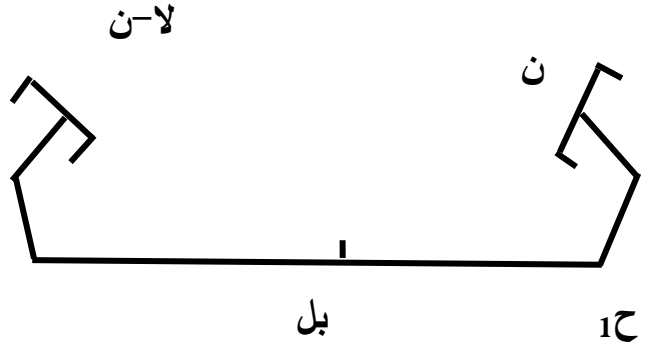

[1] - شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستربادي، 104/4، وغنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي، 564/4.

تؤول النتيجة بمجملها إلى النتيجة المضادة أنه (لا- ن)؛ أي لا نتيجة، والنتيجة الأخرى هي الأقوى، ويستخلص من خلال التحليل السابق أن الرابط (بل) لا يعدو أن يكون حرفًا لا يحمل معنى في ذاته بل له معنى في دخوله ضمن بنية الخطاب؛ حيث ربط بين حجتين متعارضتين وكون العلاقة حِجَاجية بين الحِجة والحِجة، أو الحِجة، والنتيجة؛ فتكون الحجة التي ترد قبل بل تحمل نتيجة ضمنية نرمز لها بالرمز(ن)، وتكون الحِجة التي بعده تحمل نتيجة ضمنية معارضة للنتيجة التي ترد قبل (بل)، ويرمز لها بالرمز لا-ن، فتكون الحجة التي ترد بعد (بل) هي الحِجة الأقوى، والأشمل من الحِجة التي ترد قبله، ويكون القول بمجمله موجه إليها.

كما ساق مثالا آخر لـ"بل") في مبحث "أيا" قوله: "أنه حرف لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك؛ بل هو للبعيد فقط"[1].

ربط الرابط الحِجَاجي (بل) الوارد في القول السابق بين حجتين متعارضتين فالحِجة الأولى جاءت قبل الرابط (بل) وتخدم نتيجة ضمنية مفادها إن أيا من حروف النداء التي تستعمل لنداء القريب، والبعيد سواء، أما الحجة الأخرى؛ فوردت بعد "بل" لتخدم نتيجة ضمنية معارضة للنتيجة الأولى، وهي أن الحرف "أيا" يستعمل لنداء البعيد فقط.

هنا الحجة الواردة بعد الرابط (بل) اكتسبت طاقة حِجَاجية جعلتها أقوى في نظر المرسِل والمرسَل إليه من الحِجة التي قبله، ومعارضة للحِجة الأولى، وأصبح الكلام بمجمله مُوجَّه إلى الحِجة الثانية.

تكون – أيضًا- حِجَاجية الرابط (بل) في أن المرسل يرتب بها الحِجَج في السلم الحِجَاجي بما يمكن تسميته بالحِجج المعاكسة، وذلك أن بعضها يكون منفيًا وبعضها مثبتًا[2].

روابط التساوق الحِجَاجي:

يقصد بروابط التساوق الحِجَاجي تلك الروابط التي تؤلف بطريقة شبه منطقية بين حِجج تخدم نتيجة واحدة تسهم في وضع سلّم للخطاب، وتكون الحِجج بعد الرابط أقوى من التى قبلها ومنها: حتى، الواو ، ولاسيما...

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:118/1.
[2] - ينظر:استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادى بن ظافر الشهري، ص:514.

يعد الرابط الحِجَاجي (حتى) حرفًا له عند البصريين ثلاثة أقسام يكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء، وزاد الكوفيون قسمًا رابعًا، وهو أن يكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع ، بمعنى كي[1].

ولا يكمن دور (حتى) الحِجَاجي في الاقتصار على إضافة معلومة للقول؛ بل في إدراج حِجة جديدة أقوى من الحِجة التي تسبقها؛ حيث تضفي قوة حِجاجية في القول[2] يكمن دور الرابط الحِجَاجي (حتى) الذي هو في الدرس التداولي رابط يجمع بين مجموعة من الحِجج المتساندة لخدمة نتيجة واحدة، في ترتيب الحِجج داخل القول الذي يخدم نتيجة واحدة، وينعت برابط التساوق الحِجَاجي إلا أنَّ الحجّة الواردة بعده أقوى من الحِجج التي تتقدّمه، يقول أبوبكر العزاوي: "والخاصية الأساسية للحجة التي ترد حتّى تتمثل في أن هذه الحجة تعد أقوى حجة يمكن أن تقدمها لصالح النتيجة المقصودة"[3].

قدم ديكرو وأنسكومير كلاهما وصفًا للأداة meme الفرنسية المقابلة لـ(حتى) الحِجاجية في اللغة العربية، ولذلك أقرا بأن الحِجج المربوطة بواسطة هذا الرابط ينبغي أن تنتمي إلى فئة حِجَاجية واحدة؛ أي: أنها تخدم نتيجة واحدة، والحِجة التي ترد بعدها تكون هي الأقوى لذلك فإن القول المشتمل على الأداة (حتى) لا يقبل الإبطال، والتعارض الحِجَاجي[4]، ويمكن التمثيل لذلك من خلال مبحث باب في مسائل مفردة ذِكْرُ بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين منه "اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت[5]، نقل (الأنطاكي) قول الرضي: "إن جمهور النحاة اشترطوا في الوصف الاشتقاق؛ لذلك استضعف سيبويه نحو: مررت برجل أسد، وصفا ... ولا فرق بين أن يكون مشتقًا أو غيره؛ لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى من المتبوع المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتّى تأوّلوا غير المشتق بالمشتق"؛ فسبيويه استضعف وقبح نحو: مررت برجلٍ أسدٍ على أن "أسد" وصفا لأنه اسم لم يجعل صفة[6]، ولم

[1] - الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، 1993، ص:542.
[2] - الحِجاج في اللغة ضمن كتاب الحجاج مفهومة ومجالاته، أبوبكر العزاوي،63/1.
[3] - اللغة والحِجاج، أبوبكر العزاوي، ص: 64 ،88،65.
[4] - المصدر السابق ، ص:73 .
[5] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 260/4.
[6] - ينظر :الكتاب، سيبويه:434/1.

يستضعف نحو مررت بزيد أسدًا على أنه حالًا، فكأنه يشترط الاشتقاق في الوصف لا في الحال[1].

يشترط أكثر النحاة ذلك فيهما معًا، غير أن الرضي لا يشترطه فيهما، ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه، سواء أكان الوصف مشتقًا أم غير المشتق[2]، وبالرجوع إلى دور الرابط الحِجاجي (حتى) الوارد في القول السابق: " ... توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط في النعت حتّى تأوّلوا غير المشتق بالمشتق"[3] عمل على الربط بين مجموعة من الحِجج المتساوقة والمتساندة، سواء الواردة قبل الأداء أو بعدها؛ لتحقيق الحِجاج والإقناع، والوصول إلى نتيجة واحدة مفادها لا فرق بين أن يكون النعت مشتقًا، أو غيره؛ فكل الحِجج الواردة قبل الأداة (حتى) ،أو بعدها جاءت لخدمة تلك النتيجة.

ويورد مثالًا آخر من المبحث نفسه قولهم: " والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له، يعني في رتبة التعريف، فلا يكون النعت أعرف من المنعوت، فينبغي أن تُعْرف مراتب المعارف حتى تظهر هذه المسألة، فمذهب سيبويه وعليه الجمهور أن أعرفها المضمر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم ذو اللام والموصول ..."[4].

يبرز دور الرابط الحِجَاجي (حتى) في الرابط بين مجموعة الحِجج الواردة قبله؛ لتخدم نتيجة واحدة من قبيل المنعوت أخص من النعت أو مساوٍ له في التعريف، والحِجة الوارد فيها الرابط الحِجَاجي (حتى) أقوى الحِجج لبلوغها الغاية المرجوة من الحِجَاج، ويمكن توضيح هذا المثال في سلم حِجاجي كالآتي:

[1] - ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستربادي: 289/1.
[2] - ينظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.
[3] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للانطاكي: 660/1.
[4] - المصدر السابق:662/1.

(ن) النعت دون المنعوت أو مساوٍ له في التعريف

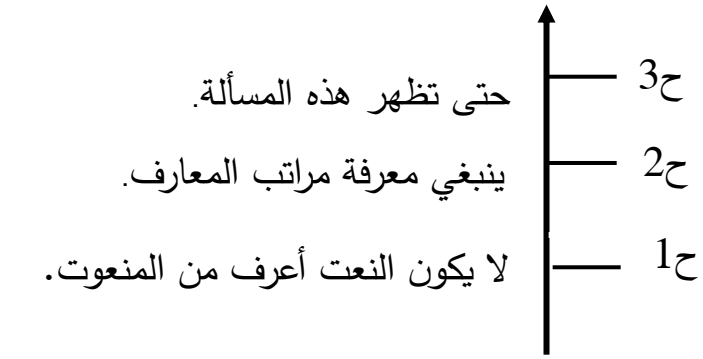

تقع الحجة الوارد فيها الرابط (حتّى) في أعلى مواقع السلم الحِجاجي، وتسند إليها أعلى المراتب الحجاجية، وإن كانت آخر الحجج يمكن تقديمها لخدمة النتيجة المرجوة، وإقناع المتلقى بها، ومن ثم لا يمكن أن ترد حجج وأدلة بعد الحجة المدرجة فيها بواسطة الرابط (حتى)[1].

يلاحظ أن الرابط (حتى) قليل الورود في غنية الأريب؛ لذا سوف يمثل لرابط آخر وهو الواو.

يعد الرابط الحِجاجي الواو: "أصل حروف العطف، والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو[2]، ومعناها مطلق الجمع؛ فتعطف الشيء على صاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه[3]؛ فهو رابط يربط بين وحدتين دلالتين، أو أكثر في إطار استراتيجية حِجاجية واحدة وهذا في إطار الصبغة الجديدة للنظرية الحِجاجية[4]؛ إذ ليس له دور الجمع بين الحجج فحسب، بل تقوّي الحجج بعضها ببعض؛ لتحقيق النتيجة المرجوة، فهو رابط حجاجي مدعّم للحجج المتساندة، ويستعمل لترتيب الحجج، ووصل بعضها بعضًا فتقوي كل حجة منها الأخرى[5]؛ فهذا الرابط هو حرف لا

[1] - ينظر: اللغة والحجاج، أبوبكر العزاوي، ص:89، واستراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبدالهادي بن ظافر الشهري، ص:518.
[2] - شرح المفصل، لابن يعيش: 90/8.
[3] - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري: 354/2.
[4] -ينظر: اللغة والحجاج أبوبكر العزاوي، ص: 26.
[5] - ينظر: استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي الشهري، ص: 472.

يحمل معنى في ذاته بل يحمل معنى في دخوله ضمن بنية الخطاب[1]، فهو يضطلع بدور حجاجي في العملية الحجاجية؛ حتى يصل الخطاب الحجاجي إلى أهدافه وأغراضه المرجوة[2].

من ثم فالواو حرف عطف إلى جانب وظيفته هذه فهو يقوم بوظيفة أخرى حجاجية فيعد من بين الروابط الحِجاجية المهمة التي تسهم في تحقيق الاتساق، والانسجام (ترابط النص) بين هذه الحجج، ودوره فعّال، ومهم في العملية الحِجاجية.

وفي (غنية الأريب) استخدمت الواو كثيرًا في تقديم الحجج وربطها ببعض، وهو من أكثر الروابط الحِجاجية استخدامًا، والأمثلة على ذلك كثيرة لا يمكن حصرها ويذكر منها: ما ورد في مبحث (ثم) حيث ذكر أنها حرف عطف يقتضى ثلاثة أمور: التشريك في الحكم والترتيب والمهلة[3] فهذه المعطوفات جميعها وردت في معاني ما يفيده حرف العطف "ثم"، ولترتيب هذه المعاني وجمعها جاء بالرابط الحجاجي الواو الذي قام بوصل هذه المفردات وترتيبها؛ لتوجيه الخطاب نحو النتيجة التي تخدم مقاصد المتكلم، والمتمثلة في الأمور التي يقتضيها حرف العطف "ثم".

وجاء في مبحث التاء المفردة "إنها تكون محركة في أوائل الأسماء، ومحركة في أواخرها، ومحركة في أوائل الأفعال، ومسكنة في أواخرها فالمحرّكة في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم: وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى، وربما قالوا تَربّي، وترب الكعبة"[4]؛ حيث قام الواو بالربط بين مجموعة الحجج التي تُبيّن حالات إعراب التاء المفردة والحجج التي قام بالربط بينها؛ هي كونها محركة في أوائل الأسماء، ومحركة في أواخرها، ومحركة في أوائل الأفعال، ومسكنة في أواخرها، وبيّن أن المحركة في أوائل الأسماء كونها حرف جر معناه القسم.

عمل الرابط الواو على عطف المحركة من أواخر الأسماء على المحركة في أوائلها وعطف المسكنة في أواخر الأفعال على المتحركة في أوائلها كما عمل الرابط الواو على عطف الحجج التي تختص بالفعل على الحجج التي تختص بالاسم، فعمل الرابط الواو على وصل الحجج المتساندة

[1] - ينظر: اللغة والحجاج أبوبكر العزاوي، ص: 30.
[2] - المصدر السابق، ص:26.
[3] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي،78/2.
[4] - المصدر السابق: 71/2.

بعضها ببعض، فكل حجة تقوم بتقوية الحجة الأخرى، وبالإضافة إلى ربطه بين الحجج أسهم في الاتساق النصي، وبعد هذا من صلب عملة الحِجاجي.

يعمل الرابط الواو في إنجاز السلم الحِجاجي خارج إطار النفي، والإثبات، والإضراب أو التعليل، أو انتهاء الغاية؛ كما هو الحال مع حتى[1].

ثانيًا ـ العوامل الحِجاجية :

سبق إن تم تعريف العوامل الحِجاجية في الحديث عن الروابط والعوامل الحِجاجية وتبيّن أن دور العوامل الحِجاجية لا يربط بين متغيرات حجاجية، وإنما يرتبط بحصر وتقييد هذه المكونات، وتوجيه المتلقى إلى المقصود من النتائج، وخاصة حينما يكون اعتقاده خلاف ذلك المقصود.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مورشلار (moeshler) و ربول (Reboul) أسندا وظيفة ثانية للعوامل الحجاجية ألا وهي تقوية طاقة الملفوظ الحِجاجية؛ ذلك بتقليص ما يشوبه من غموض، أو تعدد التأويلات التي يجعلها العامل الحِجاجي محدّدة، وذلك بسرعة ربطه بين الحجة، والنتيجة"[2]، حتى لا يضيع المتلقي في الاحتمالات، والتأويلات المختلفة التي توصله إلى غير المقصود من الحدث التلفظي؛ بل تحصر تلك الاحتمالات، وتضيّق دائرة التأويل لتوجيه الحِجاج نحو نتيجة معينة يرمي إليها المرسل[3].

فالعوامل الحِجاجية كثيرة في اللغة العربية، ومتعددة يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أدوات القصر التي تمثل تراكيب: إنما، لا- إلاَّ، والقصر هو: "تخصيص شي بشئ أو تخصيص أمر بآخر بطريقة مخصوصة"[4]، ويقوم أسلوب القصر على تحديد موقف المخاطَب مما يتلقاه، وتغير مايعتقده إذا كان مخالفًا للحكم، وهو بهذا المفهوم يشترك في مجال اللسانيات التداولية التي تتناول مايرتبط بالسامع في دراسة اللغة[5]، فتعمل أدوات القصر على توجيه المتلقي إلى استنتاج النتيجة اعتمادًا على إمكانيات الحصر، والتقييد الواردة في الحِجاج، وسيكتفى بذكر العاملين إنما، لا ... إلا، لكثرة ورودهما في غنية الأريب.

---

[1]- العوامل الحجاجية في اللغة العربية، عز الدين الناجح، ص:152 .
[2] - ينظر:العوامل الحجاجية، في اللغة العربية، عز الدين الناجح، ص:33-34.
[3] - المصدر السابق، ص:34.
[4] - علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار الأفاق العربية القاهرة، ط1، 2006، ص:114.
[5] - ينظر: في اللسانيات التداولية، محمد نظيف، أفريقيا الشرق، المغرب، د:ط، 2010، ص:187.

1. العامل الحجاجي إنما :

من أهم العوامل الحِجاجية التي تقيّد الإمكانات، وتحصر التأويلات الحِجاجية الممكنة للخطاب؛ فهي مركبة من (إنّ) و(ما)، وعند دخول (ما) على (إنَّ) التوكيدية تغيرت وظيفتها فصارت تحمل معنًا جديدًا فـ(تغيّرت) دلالتها على التوكيد من كونه توكيدًا عاديًا إلى كونه توكيدًا قاصرًا حاصرًا"[1]، وتفيد القصر؛ لتضمينها معنى(ما...إلا) كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ**﴾[2] والمعنى: ما حَرَّم الله عليكم إلا الميتة والدم...

ويكون المقصور عليه معها مؤخرًا وجوبًا[3]؛ فهي تؤكد الحِجج التي تأتي بعدها.

ويقول النحويون: "إنما تأتي إثباتًا لما يُذكر بعدها ونفيًا لما سواه"[4]، ومن أمثلة ذلك ما ورد في مبحث (أنَّ) المفتوحة المشددة يقول الأنطاكي: " زعم السهيلي إنَّ الذي يؤول بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل؛ لأنها أبدًا مع الفعل المتصرف "[5].

عمل العامل الحِجاجي إنَّما على حصر الإمكانات الحِجاجية لإثبات قاعدة تمثلت في أن الذي يؤول بالمصدر هو أن الناصبة للفعل؛ لأنها دائما تأتي مع الفعل المتصرف[6] سواء أكان ماضيًا أم مضارعًا[7]؛ فوظف العامل إنما لاستثناء التأويل من إنَّ أن الناصبة للفعل هي التي تؤول مع فعلها المتصرف بالمصدر، وذُكِر هذا الاستثناء للتنبيه والتذكير بهذا الأمر المعلوم الذي لا يجعله ولا يدفع صحته المخاطب[8]؛ فالعامل الحِجاجي إنما لم يجعل هدف الخطاب الإبلاغ، أو الإخبار إنما جعل هذا الخطاب كونه قاعدة للمرور من المقدمة إلى النتيجة، فعمل على تقليص الإمكانيات، والاحتمالات الحِجاجية ووجه الملفوظ نحو النتيجة التي يريد المخاطب ايصالها لإقناع المتلقي.

---

[1] - في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت لبنان، ط1 ،2003م، ص: 238.
[2] - سورة البقرة من الآية: 172.
[3] - علم المعاني،عبد العزيز عتيق، ص:118.
[4] - مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2000م، ص:291.
[5] -غنية الأريب، عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:254/2.
[6] - المصدر السابق، الموضع نفسه.
[7] -ينظر: شرح الرضي علي الكافية، رضي الدين الأستربادي:441/4.
[8] -ينظر: دلال الإعجاز، تأليف عبد القاهر الجرجاني، شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه د.محمد التنجي،دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 1995م، ص:254. ص:254.

2- العامل الحِجاجي (لا - إلا):

من العوامل التي توجه القول وجهة واحدة نحو الانخفاض، وهو من التراكيب التي تترتب فيها الحجج بحسب قوتها الحِجاجية[1]، ويتركب القصر من أداة النفي (لا) وأداة الاستثناء (إلاّ)، ويقع المقصور عليه في هذه الحالة من النفي، والاستثناء بعد أداة الاستثناء مباشرة سواء تقدمت الأداة (إلا) أم تأخرت، أما المقصور؛ فهو ما يأتي بعد أداة النفي[2]، نحو قوله تعالى: ﴿ **لَا عَٰصِمَ عَٰصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ** ﴾[3]، أي: لاعاصم اليوم يعصم من أمر الله الذى نزل بالخلق من الغرق والهلاك إلا الراحم أي: الله تعالى، فما وقع من قولٍ قبل الأداء "إلا" فهو منفيً بـ"لا" وماجاء بعدها فهو مثبت وهو أكثر إقناعًا للمتلقي أو المخاطب.

ويعمل هذا التركيب على توجيه الملفوظات الحِجاجية الوجهة التي يراها المرسل لحمل المتلقى على الاقتناع، ويُؤتَى بهذا التركيب (النفي والاستثناء) لأمر ينكره المخاطب، ويشك فيه، ويكون بحكم المقام كالجاهل به؛ فيعمل المخاطِب على رفع ذلك الشك أو التوهم باستخدام هذه التراكيب لما تحمله من طاقة حِجاجية كبيرة لحصر وتقييد الاحتمالات الممكنة، وتخصيص أو تحديد النتيجة المقصودة دون غيرها.

ووجه الحِجاج في النفي والاستثناء يكون بنفي النتائج التي تسبق الاستثناء، وتثبث الحِجج التي بعدها غير أنه يمكن استخلاص نتائج معاكسة من هذه الحِجج لو حُذِف العامل الحِجاجي (لا ... إلا) الداخل على الخطاب.

من أمثلة ذلك ما ذكره (الأنطاكي) في حرف النداء (يا) قوله: "وهي أكثر حروف النداء استعمالًا، ولهذا لا يُقَدَّر عند الحذف سواها نحو قوله تعالى: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا** ﴾[4] ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيها وأيتها إلا بها، ولا المنذوب إلا بها أو بـ(وا)"[5].

استعمل الأنطاكي أسلوب الحصر(لا ... إلا) في قوله : ولا ينادى اسم الله -عز وجل- والاسم... إلا بها؛ لتحويل الخطاب من الوصف الإخباري الهامشي إلى الوصف الحِجاجي؛ لأن من دون هذا

[1] - ينظر : استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافرالشهري، ص:520.
[2] - ينظر: علم المعاني، عبد العزيز عتيق، ص:118.
[3] - سورة هود من الآية :43.
[4] - سورة يوسف من الآية:29.
[5] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي، 337/3.

العامل (لا - إلا) كان خطابًا متفتحًا على نتائج، وتأويلات محتملة كاحتمال أن تكون أداة النداء (يا) خاصة لنداء النكرة المقصودة، أو النكرة غير المقصودة، أو لنداء المضاف أو لا ينادى بها اسم الله -عزّ وجلّ- والمستغاث، والمندوب ... ولكن باستعمال (الأنطاكي) لعامل النفي والاستثناء حصر كل الاحتمالات الممكنة، وخصص النتيجة المرجوة من الخطاب؛ ألا وهي أن أداة النداء (يا) دون سواها لنداء اسم الله -عز وجل- والاسم المستغات ولنداء أيها وأيتها، ولنداء المندوب إذا أمن اللبس، فإن التبس المندوب بالمستغاث تعينت أداة النداء (وا) وامتنعت "يا"[1]؛ حيث زاد الخطاب طاقة حِجاجيّة لم تكن حاضرة لولا وجود العامل(لا - إلا).

ومن هذا يلاحظ أنَّ العوامل الحِجاجية تقوم بتكثيف المكونات الحِجاجية داخل الخطاب، وتمنح الوظيفة الحِجاجية طاقة، أو شحنة إضافية من خلال إقصاء تأويلات معينة، وتوجيه التأويل نحو مقاصد مطلوبة بعينها، وقد أخذت الروابط، والعوامل الحِجاجية دورًا بارزًا في غنية الأريب؛ لإثبات الحِجج، وجعل صورتها مقنعة بشكل كبير، والوصول بالمتلقى إلى أعلى درجات الإقناع والتأثير، وأسهمت - أيضًا - في ربط، وانسجام الخطاب النحوي؛ حيث زودته بالقوة الحِجاجية التي لم تكن موجوده؛ لولا وجود هذه العوامل، والروابط المتعددة.

[1] - ينظر: شرح ابن عقيل، 256/2.

الفصل الثّالث

الحِجاج النّحوي التّداولي

المبحث الأوّل – أفعال الكلام.

المبحث الثّاني – الإشاريّات.

المبحث الثّالث- الاستلزام الحواري.

المبحث الأول- أفعال الكلام

(Speech acts)

مفهوم الفعل الكلامي :

تعد الأفعال الكلامية ترجمة للمقابل الأنجليزي(speech acts)؛ فهي نظرية ذات "مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار الفلسفة التحليليّة"[1] تهتم بدراسة الوحدات الشاملة لعناصر الكلّام (speech) اللغوي، وهي كل ملفوظ له نظام شكلي دلالي تأثيري، وفضلا عن ذلك يُعدّ نشاطًا ماديًا نحويًا، يتوسّل أفعالًا قوليّة لتحقيق أغراض إنجازية، كالأمر والنهي، وغايات تأثيرية تخص ردود أفعال المتلقي[2].

توصف أفعال الكلام، بأنها من أهم محاور الدرس التداولي، الذي يُعنى بدراسة مقاصد المتكلم ونواياه، فالمقصد يحدد هدف المرسِل من وراء سلسلة من الأفعال اللغوية التي يتلفظ بها، وهذا ما يساعد المتلقي على فهم الخطاب، ومن ثمة يصبح توفر القصديّة، والنيّة مطلبًا أساسيًا، وشرطًا من شروط نجاح الفعل اللغوي الذي يجب أن يكون متحققًا، ودالًا على المعنى المرجو[3].

يتساءل العالم أوستين (Austin) مؤسس هذه النظرية قائلًا: "كيف أن قول شيء ماهو الأداء والتصرف؟ وبعبارة ثانية يجيب مؤكدًا أن قولنا شيئا ما يعني أننا تصرفنا أو فعلنا شيئا ما، أو على وجه آخر أنّ النطق بشيء ما هو حصول تعلّق المفعولية إذ التصرف يحتاج في حدوثه إلى النطق، ففعل الكلام هو إيقاع الفعل وإحداث أمر ما"[4].

يمكن من هنا تحديد تعريف للفعل الكلامي بأنّه: "الأقوال غير الوصفية التي لا يمكن أن نسند إليها أي قيمة صدقيّة، والتي لها طبيعة إنجازية، أي الأقوال التي يمتزج فيها القول بالفعل" [5].

فاللغة في الأفعال الكلامية ليست مجرد وسيلة للتبليغ والتعبير؛ بل هي أداة للتأثير في المتلقي، وكل قول عبارة عن فعل كلامي.

---

[1] - التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ص:17.

[2] - ينظر:المصدر السابق، ص:40.

[3] - ينظر: نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية الثراثية، نعمان أبو قرّه، مجلة اللغة والآداب، 2006م، ص:170 .

[4] - نظرية أفعال الكلام العامة(كيف ننجز الأشياء بالكلام)، أوستين، ترجمة عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق الدار البيضاء المغرب، 1991م، ص:115.

[5] - اللغة والحجاج، أبوبكر العزاوي، ص:121.

وقد صنّف أوستين (Austin) الأفعال اللغوية إلى صنفين هما:

1 . أفعال إخباريّة: تخبر عن وقائع العالم، وتكون إما صادقة، وإما كاذبة، وقد آثر أن يعدل عن تسميتها أفعالًا وصفية؛ لأنه ليس كل ما يقبل الصدق والكذب وصفيًا.

2. أفعال أدائية: لا يمكن أن توصف بالصدق أو الكذب، وهي ما تؤدي أو تنجز بها في ظروف ملائمة أفعالًا؛ إذ هي تستخدم لإنجاز فعل؛ كالتسمية، والاعتذار، والترحيب، والنصح وغيرها؛ فهي أفعال لا توصف بالصدق أو بالكذب؛ بل تكون موفّقة أو سعيدة كما أُطلق عليها، إذا راعى المتكلم شروط أدائها، وكان أهلًا لفعلها، وغير موفقة أو تعيسة إذا لم يراع المتكلّم شروط أدائها، وأطلق على الشروط التي تتحقق بها الأفعال الأدائية الصريحة شروط الملاءمة [1].

توصل (أوستين) إلى أنَّ نتاج العبارات اللغوية أيًّا كانت؛ فهي إنجاز لثلاثة أفعال لغوية متلازمة تُؤدَى في الوقت نفسه الذي ينطق فيه الفعل الكلامي، فهي تشكل كيانًا واحدًا، ولا يمكن تجزئتها أو فصلها إلا من قبيل التفسير والفهم وهي:

1- الفعل القولي، أو الفعل الصوتي، أواللفظي، أوالفعل اللغوي فعل الكلام:

هو التلفظ بجمل مفيدة ذات بناء نحوي صحيح وسليم، ينتج عنه المعنى الأصلي، أو النطق ببعض الألفاظ والكلمات لإنتاج أصوات منتمية إلى لغة معينة، ومتصلة على نحو ما بمعجم معيّن، ومرتبطة به، وخاضعة لنظامه[2].

2- الفعل الإنجازي أو الفعل الغرضي قوة فعل الكلام:

"هو إنجاز فعل في حال قول شيء ما مع مراعاة مقتضي الحال"[3]؛ أي ما يؤدية الفعل اللفظي، أو الصوتي من وظيفة في الاستعمال؛ لأن غاية المتكلّم التعبير عن معنى في نفسه كالأمر، والنصح، والاعتراض، والموافقة والقبول وغيرها، وهذا الفعل هو جوهر نظرية الأفعال الكلامية.

---

[1] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:62،63.
[2] - ينظر: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ص: 41.
[3] - ينظر:نظرية أفعال الكلام العامة،(كيف ننجز الأشياء بالكلام)، أوستن، ص:116.

وبذا يتبين الفرق بين الفعل الأول فعل القول، والفعل الآخر للفعل الإنجازي هو أنَّ الآخر قيام بفعل ضمن قول شيء، وفي مقابل القيام بفعل هو قول شيء؛ لهذا سُمي الفعل الإنجازي أيضًا فعل متضمن في القول.

3- الفعل التأثيري أو الفعل غير القولي لازم فعل الكلام :

هو الأثر الذي يتركه الفعل الإنجازي على أحاسيس المخاطَب، وأفكاره، وتصرفاته والغاية من هذا التأثير سواء أكان تأثيرًا جسديًا، أم فكريًا حمل المتلقي على اتخاذ موقف أوتغيير رأي، أو القيام بعمل ما (الاستجابة)[1].

هناك من اللغويين من قسّم الفعل الكلامي إلى الآتي:

1- الفعل الوضعي.

2- الفعل التأثيري.

3- الفعل الإنجازي.

1. الفعل الوضعي يساوي فعل القول، وهو الفعل الذي يشير إلى الفعل الكلامي على بحسب وضعه اللغوي كما في الأمثلة الآتية:

سوف يغادر خالد الحجرة	Will Khaled leave the room?
خالد سيغادر الحجرة.	Khaled will leave the room
من شأن خالد مغادرة الحجرة	Would Khaled left the room

يعبر المتكلم في هذه الجمل بحسب معناها الوضعي الطبيعي، ولا يقصد معنى آخر وهذه الجمل تحمل معنى وضعيًا وهو ترك خالد الحجرة.

2- **الفعل التأثيري:** يحمل هذا الفعل استفهامًا، أو تعبيرًا عن الموقف، وإنَّ أغلب الجمل المنطوقة تحمل القوة التأثيرية للفعل في المتلقي؛ فهي إما أن تكون كلمة دالة على الأمر أو إلحاح، أو أن

[1] - ينظر : التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ص:42.

تكون علامة من علامات الترقيم -أيضًا- من الفعل التأثيري، فالمظهر اللفظي للفعل لا يؤخذ بحسب وضعه اللغوي، ولكن بما يدل عليه من تأثير في المتلقي.

3- الفعل الإنجازي: هو ما يرتبط فيه الفعل بالسلوك الخاص بالمتكلم وترتبط فيه الجملة بالظروف الضرورية المناسبة للموقف، والسياق، والملابسات، والظروف الخارجية، بذلك نحصل على المعنى التداولي للفعل الكلامي[1].

مما لاشك فيه أن (أوستين) انصبّ اهتمامه على قوة فعل الكلام؛ لإدراكه أن الفعل اللفظي فعل الكلام لا ينعقد الكلام إلا به؛ فهو العمدة في نظرية الأفعال الكلامية، وأن الفعل التأثيري لا يلازم الأفعال جميعًا، فمن الأفعال ما لا تأثير له في السامع أو المتلقي، وهذا مذهب(سيرل) أيضا؛ حيث يرى أنه ليس من الضروري عنده أن يكون لكل فعل تأثير في السامع يدفعه إلى إنجاز فعل ما[2]، فكان أكبر اهتمامهما بالفعل الإنجازي، فركزا عنايتهما عليه حتى سميت نظرية أفعال الكلام بالنظرية الإنجازية، أو نظرية الفعل الإنجازي، وأصبح الفعل الإنجازي لب هذه النظرية.

الفعل الإنجازي يرتبط بقصد المتكلم الذي يجعل السامع يبذل أقصى ما بوسعه في سبيل إداركه، ولهذا يؤدي مفهوم قصد المتكلم دورًا مركزيًا وفعالًا في النظرية الكلامية.

ومن ثم يصبح توفر القصد مطلبًا أساسيًا، وشرطًا من شروط نجاح الفعل الكلامي الذي يجب أن يكون متحققًا، ودالًا على المعنى[3].

قسم (أوستين) الأفعال الكلامية بحسب اشتراكها في سمات وظيفية محددة إلى خمسة أصناف هي:

1- **أفعال الأحكام**: وهي التي تعبر عن حكم يصدره محكّم أو محلّف، أو حكم، وليس بالضرورة أن تكون الأحكام قطعية فقد تكون تقريرية أو ضنية مثل: يقدر؛ يعين، يحلل ...

2- **أفعال القرارات**: هي التي تعبّر عن اتخاذ قرار في صالح شيء، أو شخص، أو ضده باستعمال الحق والقوة، منها عيّن، صوّب، صرّح، أعلن... .

---

[1]- The linguistics cncgclor,edia edited bg ikirsten malmakyar 2004Klondon "p"486.

[2] - ينظر:أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:73.

[3] - المصدر السابق، ص:69.

3-**أفعال التعهد:** قد تكون الزامات للمتكلم؛ فهي تعبر عن تعهد المتلكم بفعل شيء، أو إلزام نفسه مثل: أعد أقسم أتعهد، أتعاقد على... .

4- **أفعال السلوك:** فهي ترتبط بإفصاحات عن حالات نفسية تجاه ما يحدث للآخرين ومنها: اعتذر، شكر ، هنا، مدح،... .

5- أفعال الإيضاح: وهي التي تستخدم لتوضيح وجهة النظر، أو بيان الرأي، وذكر الحجة ومنها: أثبت، أنكر، أجاب، اعترض، استنبط ...[1].

بيد أن (أوستين) نفسه يعترف بأن هذا التقسيم لم يكن كافيًا لإرساء نظرية الأفعال الكلامية بل يحتاج إلى إعادة النظر فيه بسبب تداخل هذه الأفعال فيما بينها تداخلًا يجعل أفعال الأحكام يمكن تصنيفها من قبيل أفعال الممارسة والعكس صحيح[2]، إلى أن جاء سيرل، وهو تلميذ أوستين بمجموعة من الأسس المنهجية لتصنيف نظرية الأفعال الكلامية معتمدًا على المبادئ الآتية:

1- عد الفعل المتضمن في القول الفعل الإنجازي أنه الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي وللقوة الإنجازيّة دليل يبيّن لنا نوع الفعل الإنجازي، الذي يؤديه المتكلم عند نطقه بالجملة كالنبر والتنغيم، وصيغة الفعل.

2- جعل الفعل الكلامي لا يقتصر على مراد المتكلم؛ بل يرتبط –أيضًا- بالعرف اللغوي والاجتماعي.

3- طوّر (سيرل) شروط الملاءمة التي تحدّث عنها (أوستين)، وجعلها أربعة شروط وطبّقها على الفعل الإنجازي تطبيقا محكما وهي :

أ- شرط المحتوى القضوي: وهو فعل في المستقبل مطلوب من المخاطَب، ويتحقق بأن يكون للكلام معنى قضوى، ويقصد بالقضوي النسبة إلى القضيّة المتحدث عنها، والمحتوى القضوي هو المعنى الأصلي للقضيّة، ويتم تحقيق شرط المحتوى القضوي في فعل الوعد، مثلًا إذا كان دالًا على حدث في المستقبل يلزم به المتكلم نفسه، فهو فعل مطلوب من المخاطِب.

[1] - ينظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، طالب سيد هاشم الطبطائي، الكويت، 1994م، ص:10-11.
[2] - ينظر: استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:469.

ب- الشرط التمهيدي: يتحقق إذا كان المتكلم قادرًا على إنجاز الفعل.

ج- شرط الإخلاص: يتحقق عندما يكون المتكلم مخلصًا في أداء الفعل، فلا يقول غير ما يقصد، ولا يزعم أنه قادر ما لا يستطيع.

د- الشرط الأساسي: يتحقق حين يحاول المتكلم التأثير في السامع لإنجاز الفعل[1].

4- صنف سيرل الأفعال الكلامية: على ما يقصد بها من أغراض إنجازية إلى خمسة أصناف [2] وهي:

أ- الإخباريّات أو التقريريّات:

غرض هذا الصنف الإنجازي نقل المتكلم واقعة مابدرجات متفاوتة ضمن قضيّة يعبّر بها عن هذه الواقعة، واتجاه المطابقة في الغرض الإخباري، أو التقريري يكون من الكلمات إلى القول، وأفعال هذا الصنف كلها تحتمل الصدق، والكذب، وتتضمن معظم أفعال الإيضاح وكثيرًا من أفعال الأحكام، كالتقرير، والزعم، والإيضاح، والتشخيص، والوصف.

ب- التوجيهيّات أو الأمريات أو الطلبيات:

الغرض الإنجازي منها هو محاولة المتكلّم توجيه المخاطَب إلى فعل شيء ما، واتجاه المطابقة في الغرض التوجيهي يكون من العالم إلى الكلمات؛ فهو عكس اتجاه المطابقة في الغرض الإخباري، أو التقريري، والشرط العام للمحتوى القضوي فيها هو فعل السامع شيئًا في المستقبل، وقدرته على إنجاز ما طُلِب منه، ومن هذا الصنف الاستفهام، والأمر والرجاء، والاستعطاف، والتشجيع، والإذن، والنصح، والدعوة[3].

ج- الالتزاميّات أو الوعديّات:

غرض هذا الصنف التزام المتكلّم بفعل شيء ما في المستقبل، واتجاه المطابقة في هذا الغرض الالتزامي يكون من العالم إلى الكلمات، ويكون العامل القضوي فيها فعل المتكلم شيئًا في

---

[1] -ينظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين، والبلاغيين العرب، طالب سيد هاشم، الطبطائي، ص: 16-17-18، وأفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص: 73،74،75.

[2] - ينظر: استراتجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:158.

[3] - المصدر السابق، ص: 152،153.

المستقبل، وقدرة المتكلّم على أداء ما يُلزم نفسه به كالوعد، والنذر، العهد، والتهديد والضمان، والبرهان، والعقد[1].

د- التعبيريّات:

إن غرض التعبيريّات الإنجازي هو التعبير عن الحالة النفسيّة، أو الموقف النفسي بشرط أن يتوفر فيه الإخلاص، واتجاه المطابقة في الغرض التعبيري هو الاتجاه الفارغ أي ليس لهذا الصنف اتجاه مطابقة، فالمتكلم لا يحاول أن يجعل القول يطابق العالم الخارجي، ولا العالم الخارجي يطابق القول، كذلك لا يوجد شرط عام للمحتوى القضوى في التعبيريات، وكل ما هو مطلوب، الإخلاص في التعبير عن القضية، ومن أفعال هذا الصنف أفعال الشكر التهنئة، الاعتذار، الترحيب، التعزية[2].

هـ- الإعلانيّات أو الإيقاعيّات:

يقصد بها إعلان المتكلّم عن إنجاز فعل يفيد تغييرًا مرتقبًا على مستوى العالم الخارجي، واتجاه المطابقة في هذا الغرض الإعلاني قد يكون من القول إلى العالم، أو من العالم إلى

القول؛ أي الاتجاه المزدوج، ولا يحتاج إلى شرط الإخلاص[3]، ويشمل هذا الصنف أفعال التعبير والإعلان، والإهداء، الحزن، الإنذار، وغيرها[4].

5- فرّق (سيرل) بين الأفعال الإنجازيّة المباشرة والأفعال غير المباشرة، أو الحرفيّة، وغير الحرفيّة، أو الأفعال الأوليّة، والثّانويّة، ويعد مصطلح الأفعال المباشرة، وغير المباشرة أكثر تداولًا عنده، ويقصد بالأفعال الإنجازيّة المباشرة أو الحرفيّة أو الأوليّة: هي التي تطابق قوّتها الإنجازيّة مراد المتكلِّم، ويكون معنى المنطوق مطابقًا حرفيًّا لما يقال[5].

---

[1] -ينظر: المصدر السابق، ص: 153، وينظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، طالب هاشم الطبطابي، ص: 30.

[2] - ينظر: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، أحمد محمود نحلة، ص: 80

[3] - ينظر التداولية من أوستن إلى غوفمان، فليب بنلانشيه،ترجمة صابر الحباشة،دار الحوار للنشر والتوزيع اللادقية،سورية ،ط1، 2007م، ص:77-78.

[4] - ينظر:أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر محمود أحمد نحلة،78-79-80، ونظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصروين، والبلاغيين العرب، طالب سيد هاشم الطبطاني، ص: 30-31-32.

[5] - المصدر السابق، ص:50.

أما الأفعال الإنجازية غير المباشرة أو غير الحرفيّة، أو الثّانويّة؛ فهي الأفعال التي تخالف قوّتها الإنجازيّة مراد المتكلِّم، ويُؤدَّى الفعل الإنجازي على نحو غير المباشر، أو غير الصريح، مثلًا قول شخص لرفيق له على المائدة: هل تناولني الملح؟ فإن الفعل الإنجازي في هذه العبارة غير المباشر، وقوّته الإنجازيّة الحرفيّة تخالف قوته الإنجازيّة غير الحرفيّة التي هي مراد المتكلم، والتي تصاحبها نبرة صوته التّنغيم الذي يختلف باختلاف القوة الإنجازيّة الحرفيّة، أو غير الحرفيّة، بينما المعنى الحرفي، أو الظاهر هو الاستفهام بالأداة (هل)التي تتصدر العبارة، والتي يكون جوابها نعم أو لا؛ فهو لا ينتظر منه الإجابة عن هذا الاستفهام بل يدل مضمونها على الطلب بتأدب، أي: ناولني الملح أو اطلب منك أن تناولني الملح، ولا شك في أن الباعث إلى استخدام هذا النوع من الأفعال غير المباشرة هو التأدب في الحديث[1].

وفيما يأتي سيتم تناول الأفعال الكلامية في غنية الأريب كما صنفها(سيرل) الذي يمثل نضج النظرية الكلامية:

1- **الإخباريات**:

تقتصر الإخباريات على الأفعال التي تصف وقائع وأحداثًا في العالم الخارجي، أما الغرض الإنجازي لها؛ فهو نقل الوقائع نقلا أمينًا، فإذا تحققت الأمانة في النقل تحقق شرط الإخلاص، أُنجزت الأفعال إنجازًا ناجحًا أو تامًا، وأما اتجاه المطابقة فيها فمن الكلمات إلى العالم الخارجي [2].

ومن أمثلة ذلك في غنية الأريب ما جاء بصيغة التوكيد؛ حيث استعمل (الأنطاكي) التوكيد في حِجاجه لإقناع المتلقي بصدق ما يقوله، أو ما ينقله عن النحاة، وقد تعدد اللفظ (إنَّ) التوكيدية في حِجاجه منها قوله: "إنَّ المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التّقديم على خبره مثل: من أبوك؟ فيقال له: وكذا الخبر"[3].

[1] - ينظر:آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر محمود أحمد نحلة ، ص:51.
[2] - المصدر السابق ، ص: 78 ،103.
[3] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:198/2.

كذلك قوله: "... أنهم حكموا لـ(إنَّ)، و(أن) المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك"[1].

وما نقله عن النحاة قول ابن مالك: "إنَّ العرب لم تقدّر أحرف النداء عوضًا عن أدعو و أنادي لإجازتهم حذفها"[2].

وظّفت العبارات السابقة الأداة (إنَّ) لتوكيد الخبر، وهو الحجة التي يسعى المتكلم لإيصالها إلى ذهن المتلقى، وتحفزه للإقناع الذي يهدف إليه المخاطِب، أو المتكلِّم.

ومن الإخباريات ماجاء في مبحث (ليس) قوله: "ليس كلمة دالة على نفي الحال هذا قول جمهور النحاة، وقال سيبويه، وتبعه ابن السراج، ليس للنفي مطلقًا تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي، وقال تعالى: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ**﴾[3] في المستقبل ... ليس بين القولين تناقض؛ لأنَّ خبر (ليس) إن لم يقيّد بزمان يُحمل على الحال، وإذا قُيّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيَّد به، قال الرضي: "وإليه يشير قول المصنف، وتنفي غيره في الماضي، والمستقبل بالقرينة الدالة على إحداهما نحو: ليس خلق الله مثله"[4].

في هذا النص الحِجاجي الذي يخبر فيه عن ليس تضمن أفعالًا إخبارية تحمل قوة إنجازية تعمل على نقل الوقائع نقلًا أمينًا صادقًا، وتحمل غرضًا إنجازيًا، وهو إثبات الحجة فجاءت هذه الأفعال الكلامية تحمل صيغة الماضي كثيرًا، والمضارع أحيانًا، والتي غرضها التقرير، والتعليل والإثبات، والإيضاح؛ لتؤدي دورًا حِجاجيًا يهدف إلى إقناع المتلقي والتأثير فيه.

2- التوجيهيّات:

الغرض منها "جعل المستمع يتصرّف بطريقة تجعل تصرفه متلائمًا مع المحتوى الخبري للتوجيه؛ وتتوافر النماذج على التوجيهيّات في الأوامر، والنواهي، والطلبات، واتجاه الملاءمة هو دائمًا من العالم إلى الكلمة، وشرط الصدق النفسي المعبّر هو دائمًا الرغبة، فكلّ توجيهٍ تعبير عن رغبة بأن يقوم المستمع بالفعل الموجّه له، والتوجيهيّات من طراز الأوامر والطلبات، لا يمكن أن

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:555/3.
[2] - المصدر السابق:415/4.
[3] - سورة هود من الآية:8.
[4] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي، شرح 72/3، شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستربادي: 4/ 199،198.

تكون صادقة، أو كاذبة؛ لكن يمكن أن تطاع، أو تهمل، أو يخضع لها أو تستنكر"[1]، ويدخل في هذا الصنف كل الأفعال الدالة على الطلب الأمر، النهي الاستفهام، النداء...، ويتمثل غرضها الإنجازي في التأثير في المتكلّم ليفعل شيئًا، أو يخبر عن شيء ما[2]، ومن الأفعال التوجيهية الواردة في غنية الأريب:

1- الاستفهام:

"الاستفهام، والاستعلام، والاستخبار بمعنى واحد؛ فالاستفهام مصدر استفهمت أي: طلبت الفهم وهذه السين تفيد الطلب، كذلك الاستعلام، والاستخبار مصدرا استعملت واستخبرت"[3]؛ فالاستفهام أسلوب لُغوي أساسه طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل[4] "وهو استعلام ما في ضمير المخاطَب"[5] ويراد به أمرًا لم يستقرّ عند السائِل[6] باستعمال أداة من أدوات الاستفهام وهي: الهمزة، أم، هل، من، ما، ماذا، أي، كم، كيف، متى، أيان، أين، أني فهو "يحمل معنى إنشائيًا خاصًا يتعلق بتحقيق، أو عدم تحقيق نسبته الخارجية، أي الواقع الخارجي عن العبارة اللُغويّة؛ ولهذا سموه استخبارًا واستعلامًا"[7]، فالاستفهام متنقل بين الخبر والإنشاء بحسب السياق، وقصد المتكلم، وغرضه من المخاطب، فهو فعل كلامي استعلامي يقوم بوظيفة تواصليّة في غاية الأهميّة[8].

استعمل (الأنطاكي) أسلوب الاستفهام كثيرًا؛ لجذب انتباه القارئ، أو المتلقي، ومشاركته في إصدار الحكم بكونه جزءًا من العمليّة الحِجاجية، وفي كل استفهام لا يطلب جوابًا، وإنما يقدم معطيات حِجاجيّة، وحقائق جديدة تكون أكثر إقناعًا للمتلقي، وهذه بعض النماذج الواردة في غنية الأريب: "هل المتعلق الواجب الحذف فعل أم وصف؟ لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم، والصلة؛ لأن القسم، والصلة لا يكونان إلا جملتين"[9]، استفهم باستعمال الأداة (هل) التي تفيد طلب المعرفة، والتصديق الإيجابي، بمعنى أن يطلب بها السائل معلومات صحيحة، وواضحة،

---

[1] -أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:78-79.
[2] - ينظر:المصدر السابق، ص:100-103.
[3] - شرح المفصل ،لابن يعيش :105/8.
[4] - ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني، تعليق محمد عبد المنعم خفاجي منشورات دار الكتاب اللبناني، ط6، د:ت، ص:138.
[5] - كتاب التعريفات الشريف الجرجاني، ص:18.
[6] -الكتاب سيبويه:99/1.
[7] - التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي ، ص:196.
[8] -بنظر: المصدر السابق، ص:163-196.
[9] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي،:540/3

ويكون جوابها نعم أو لا؛ فالأنطاكي لا ينتظر الإجابة من المتلقي، لأنه يعلمها؛ بل نراه يطرح سؤاله، ثم ينتقل إلى الإجابة عنه بتدرج حججه الواحدة تلو الأخرى ويستدرج المتلقي بطريقة علمية، وفعّالة ليشاركه حِجاجه، ويمنحه فرصة التفكير، والتخمين في إيجاد الجواب الأكثر قناعًا.

2- الأمر:

الأمر: هو "طلب حصول الفعل من المخاطَب على وجه الاستعلاء والإلزام"[1]، ونظرًا لما لما تؤديه بنية الأمر من دور حِجاجي يرمي إلى إقناع المتلقي؛ فقد استعمل الأنطاكي بنية الأمر كثيرًا في حِجاجه من أمثلة ذلك ما ورد في مبحث إعراب أسماء الشرط، والاستفهام، ونحوها قوله: اعلم أنها إذا دخل عليها جار، أو مضاف فمحلها الجر نحو قوله تعالى: ﴿**عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ**﴾[2]، ونحو: صبيحة أي يوم سفرك، وغلام من جاءك؟"[3].

وقوله في الهمزة: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، أو بالفاء، أو بثمَّ قُدِّمت على العاطف بخلاف ما عداها من حروف...؛ لأن الخبر المتعدد يجوز فيه العطف، وتركه قياسًا وقيس عليه نظائره، وأخواتها من بقية الأدوات[4]، وكذلك قوله: "... فجمعت هذه المسائل ونحوها مفردة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته"[5].

وظفَّ (الأنطاكي) العبارات السابقة، بنية الأمر المتمثلة في اعلم...قس... فعليك؛ لاستمالة المخاطَب، وشدّ انتباهه، وطلب التفاته إلى الكلام الذي سيأتي بعد فعل الأمر؛ ففي المثال الأول مثلًا أراد إعلام القارئ بأن أسماء الشرط والاستفهام إذا سبقها جار، أو مضاف فمحلها الإعرابي الجرّ، فقد استعمل فعل الأمر (اعلم) لتقوية عبارته ودعمها لإقناع المتلقي أكثر من كونه لو قال مباشرة إذا دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجرّ من دون فعل الأمر اعلم، وهذا لا يخل بالمعنى العام للجملة بيد أن المتكلم عمد إلى استعمال الأمر؛ لأنه يلعب دورًا بارزًا ومهمًا في

---

[1] - علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، بسيوني عبد الفتاح قيود، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط4، 2016م، ص:84، وينظر الطراز المتضمن أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي بن حمزة العلوي، ضبط وتدقيق، محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ط1، 1995م، ص:530.

[2] - سورة النبأ الآية: 1.

[3] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 594/3.

[4] - المصدر السابق:1 /90.

[5] - نفسه: 56/1.

شحن الذهن، وجعله في أقصى درجات الانتباه مما يجعل المخاطب يأخذ الكلام بعين الاعتبار ويتمعن فيه حتى يصل إلى الإقناع، أو عدمه.

3- النهي:

النهي: عكس الأمر وضده[1] فهو "طلب المتكلّم من المخاطَب الكف عن الفعل أو الترك على وجه الاستعلاء مع الإلزام"[2]، ويهدف به المتكلّم إلى إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه[3]، ويحمل قوة إنجازية يحددها قصد المتكلم[4].

استعمل (الأنطاكي) النهي كثيرًا لدحض الخطأ، وتوجيه المخاطب إلى الرأي الصواب مباشرة؛ فيقتنع به وفق الأدلة، والبراهين الداعمة لذلك، ومن أمثلته ما ورد في مبحث الباء قوله: "الأمر لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوبًا كـ(اضربْ زيدًا)، أو مجرورًا كـ(امرر به) فزادوا الباء، والتزموها؛ ليكون اللفظ بمنزلة امرر به[5]، بيّن (الأنطاكي) أن الاسم الواقع بعد فعل الأمر الأمر يكون حكمه الإعرابي، إما منصوبًا، وإما مجرورًا، ودعم حجته هذه بالأمثلة كـ(ضربْ زيدًا) في حالة النصب، وامرر به في حالة الجر؛ فوظف النهي لتأكيد حجته وتقويتها، واستعماله لهذا الأسلوب يزيد من الطاقة الإنجازية التي يقصدها المتكلم.

وفي مبحث (حاشا) قوله: أُجيب: بأنّ تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقياس، وإنما هو سماعي في ألفاظ منه: صهْ، ومهْ، وإيهْ"[6]، ويوضح (الأنطاكي) إن تنوين التنكير الواقع في باب باب اسم الفعل سماعي فلا يقاس عليه، ويمثل له بنحو صهٍ، مهٍ، وأيهٍ، غير أن اعتماده على بنية النهي زودت درجة تركيز انتباه القارئ، وأكدت له قاعدة نحوية مفادها أن تنوين التنكير في باب

---

[1] - ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 109/8.
[2] - ينظر: الطراز المتضمن أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يحي بن حمزة العلوي، ص: 530.
[3] - ينظر: التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، خليل أحمد عمايرة،مكتبة المنار الأردن، ط1، 1987م، ص: 154.
[4] - ينظر: التداولية عند علماء العرب، دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ص: 150 .
[5] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 22/2.
[6] - المصدر السابق:104/2.

اسم الفعل ليس بقياسي، وإنما هو سماعي، ومنه أيضًا قوله: "لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم، والصلة لا يكونان إلا جملتين"[1].

ورد النهي أكثر من مرة في الجملة السابقة ليبيّن؛ ويؤكّد بأنه لا خلاف بين النحاة في تعيين الفعل الذي هو الركن الأول في الجملة الفعلية في باب القسم، والصلة، ويدعم حجته بالتعليل، وذكر السبب الذي لا يمنع من تعيين الفعل في باب القسم، والصلة ألا وهو أن القسم، والصلة جملتان؛ فاستعماله للنهي يدل على حرصه لتنبيه المخاطَب على أهمية ما يذكر، وللعناية البالغة التي يوليها له؛ كما أنه يؤكد صحة حجته.

3. الالتزاميّات الوعديّات:

يقصد المتكلم بالأفعال الكلامية الالتزام طوعًا بفعل شيء للمخاطَب في المستقبل؛ حيث يكون المتكلم مخلصًا في كلامه، عازمًا على الوفاء بما التزم به كأفعال الوعد، والوعيد والمعاهدة، والضمان، والإنذار، والوصية، وغيرها[2]، وغرضها الإنجازي يكمن في الالتزام، أي التزام المتكلم بفعل شيء في المستقبل، واتجاه المطابقة يكون من العالم إلى الكلمات، فالأفعال الالتزامية، والأفعال الطلبية تشتركان في اتجاه المطابقة غير أن المرجع فيهما مختلف؛ ففي الأفعال الالتزاميّة يكون المرجع المتكلِّم، وفي الطلبية يكون المخاطَب[3] وهذه الأفعال أطلق عليها جورج بول (George Boole) المُلزَمات، وهي"تعبر عما ينويه المتكلم من وعود وتهديدات وتعهدات"[4]، ومن الأفعال الالتزامية الواردة في غنية الأريب قول الأنطاكي: "إذا قيل يالَزيد بفتح اللام؛ فهو مستغاث، فإن كسرت؛ فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف"[5].

كذلك قوله في إعراب أسماء الشرط، ونحوها مما سبق وإن ذكر في بنية الأمر"...إذا دخل عليها جار، أو مضاف فمحلها الجر نحو قوله تعالى: ﴿**عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ**﴾، ونحو أي يوم سفرك، وغلام من جاءك"[6].

---

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:540/3.
[2] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص: 79 ،104.
[3] - ينظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة والمعاصرين والبلاغيين العرب، طالب سيد هاشم الطبطابي، ص:34.
[4] - التداولية جورج بول، ترجمة قصى العنابي، الدار العربية للعلوم الرباط، ط1، 2010، ص: 96.
[5] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 508/2.
[6] - المصدر السابق: 594/3.

وكذلك قوله: "إذا قيل: قال زيد عبد الله منطلق، وعمر مقيم؛ فليست الجملة الأولى في محل نصب، والثانية تابعة لها بل الجملتان معًا في موضع نصب، ولا محل لواحدة منهما لأن المقول مجموعهما، وكل منهما جزء القول"[1].

استعمل (الأنطاكي) في العبارات السابقة أسلوب الشرط الذي يقوم على التلازم بين الفعلين فعل الشرط، وجوابه، على أن فعل الشرط متفق عليه، ومسلّم به بين المتخاطبين المتكلم، المتلقي الأمر الذي يجعل المخاطب يتنبى جواب، الشرط الذي يمثل النتيجة التي لا مناص أمام المخاطَب من تبنِّيها[2]؛ فأكثر حِجاج (الأنطاكي) الأداة الشرطية "إذا" التي تختص بدخولها على المتيقن، والمظنون، وكثير الوقع عكس "إنّ" التي تستعمل في المشكوك والموهوم، والنادر[3]؛ فيأتي بالأداة إذا ثم يليها فعل الشرط للدلالة على الأمر المسلم به من قبل المتخاطبين الذي لا ينكره الخصم، ولا يمكن له التشكيك فيه، ثم يجيء بالجواب، وهي النتيجة المرجو الوصول إليها.

قد يقترن جواب إذا الشرطية بالفاء؛ كما في المثال الأول؛ لأن الجواب فهو مستغاث وقع جملة اسمية، تكونت من مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية إذا وقعت جوابًا للشرط وجب اقترانها بالفاء؛ لأنها لاتصلح أن تكون فعلًا لشرط[4]، وكذلك المثال الثاني الذي جوابها فمحلها الجر وقع- أيضًا- أيضًا- جملة اسمية.

أما المثال الثالث؛ فقد وقع جواب (إذا) الشرطية مقترنا بالفاء؛ لأنه جملة فعلية فعلها جامد (ليست)، ولا تصلح أن تقع شرطًا، لذا تم اقتران الجواب في الجمل السابقة بالفاء، دون غيرها من الحروف؛ لأنَّ فيها معنى السببية "فهي تفيد الاتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها"[5]

قبلها"[5]

4. التعبيريّات:

التعبيريّات الأفعال التي يعبر بها المتكلم عن مشاعره في حالات الرضا، والغضب والسرور، والحزن، والنجاح، والفشل وغيرها، وليس من اللازم أن تقتصر هذه الأفعال على ما هو خاص

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:482/3.
[2] - ينظر: معاني النحو ، فاضل السمرائي: 48/4.
[3] - المصدر السابق:62/4.
[4] - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/9.
[5] - معاني النحو، فاضل السمرائي: 90،91/4.

بالمتكلم من الأحداث؛ بل تتعداها إلى ما يحدث للمشاركين في الفعل، وتنعكس آثاره النفسيّة، والشعوريّة على المتكلم، ويكمن غرضها الإنجازي في التعبير عن الموقف النفسي بإخلاص، وليس لهذا النوع من الأفعال الكلاميّة اتجاه مطابقة؛ بل يُغني عنه شرط الإخلاص؛ فإذا تحقق أنجز الفعل إنجازًا ناجحًا، ويدخل فيها أفعال الشكر، والتهنئة والاعتذار، والكره، وغيرها[1]، ومن أمثلة ذلك في غنية الأريب قول الأنطاكي: "وأنا لا أرى مانعًا من أن يكون تنوينًا واحدًا للتمكين، والتنكير معًا؛ فالتنوين في رجل يفيد التنكير أيضًا، فإذا سميت بالاسم تمحضت؛ وبهذا يندفع قول المصنّف، وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات؛ فتنوين تمكين لا تنوين تنكير، كما قد يتوهّم بعض الطلبة، ولهذا لو سميت به رجلًا بقى ذلك التنوين بعينه مع إزالة التنكير..."[2]، وكذلك قوله في مبحث (لو): "... وقد اتضح أن أفسد تفسير لـ(لو) قول من قال: حرف امتناع لا متناع؛ لأنه يقتضي كون الجواب مقتنعًا في كل موضع، وليس كذلك، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه - رحمه الله - حرف لما كان سيقع لوقوع غيره" [3] .

ومنه قوله: "ولولا خشية الإسهاب؛ لأوردتُ لك أمثلة في هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب"[4]، لقد وردت الأفعال الكلامية التعبيرية نحو: أنا لاأرى ... "ورحمه الله" ولولا خشية الإسهاب ... للبوح على ما في نفس المخاطِب، أو هي التعبير عن شرط الصدق للفعل الكلامي الإخلاص في التعبير عن البوح بعدم وجود مانع يمنع من أن يكون تنوينًا واحدًا للتمكين والتنكير معًا، وكذلك الدعاء، والخوف.

5 - الإعلانيات:

ترمي الإعلانيات من الأفعال الكلاميّة إلى إحداث تغيير في الوضع القائم بمجرد التّلفظ بها، والسمة المميزة لها، وإن أداءها الناجح يتمثل في مطابقة محتواها القضوي للعالم الخارجي، واتجاه المطابقة فيها؛ فقد يكون من الكلمات إلى العالم، ومن العالم إلى الكلمات ولا يحتاج إلى

[1] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة ص: 80 ،104 .
[2] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 217/3.
[3] - المصدر السابق:643/2.
[4] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:164/4.

شرط الإخلاص، ومن أمثلتها صيغ العقود، كالبيع، والزّواج، والطّلاق والوصيّة، وكذا العفو، والصفح، وإعلان الحرب، افتتاح الجلسات، وغيرها[1].

من أمثلة الإعلانيّات، أو الإيقاعيّات ما جاء في مبحث اللام المفردة قوله: "... وتسمى لام العاقبة، ولام المآل ذكرها الكوفيون، والأخفش ... وأنكر البصريون، ومن تابعهم لام العاقبة، قال ابن عقيل كون اللام للصيرورة هو قول الأخفش، ومن منع ذلك يردها إلى التعليل بحذف السبب، وإقامة المسبب مقامه[2]، ونحوه قول (الأنطاكي) في مبحث الباء المفردة هي "حرف جر لأربعة عشر معنى ... أولها الإلصاق، وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر ... ثم الإلصاق الحقيقي، كـ(أمسكت بزيد) إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد، أو ثوب ... إن الإلصاق في الثاني مجازي؛ إذ القبض على ما يحبس زيدًا كالثوب، الذي هو لابسه ليس قبضًا عليه نفسه حتى يكون الإلصاق حقيقيًا، وإنما هو الإلصاق بما يجاوره، ويقرب منه، وأجيب بأن اللغة لم تُبن على مثل هذه المضايقة حتى يقال: إن ماسك ثوب زيد الذي هو لابسه ليس بماسك لزيد...، وأقول إن كلًا من الإلصاق، والاستعلاء إنما يكون حقيقيًا إذا كان مفضيًا إلى نفس المجرور كأمسكت بزيد، وصعدت على السطوح؛ فإذا أفضى إلى ما يقرب، منه جاز، كمررت بزيد[3].

ترى الباحثة أن الأفعال الكلامية الواردة في العبارات السابقة نحو: أقول، وأنكر، أجيب، لا تقف عند حدود النطق الكلامي؛ بل تتعداه إلى الغرض الإنجازي الذي يسعى (الأنطاكي) للحصول عليه من المتلقي ألا، وهو الإعلان، والتصريح.

وإعلان الإنكار، وإقرار الإجابة، واستخدام هذا النوع من الأفعال الكلامية الإعلانية يعد في حد ذاته حجة يهدف المخاطب بها لإقناع المتلقي، والتأثير فيه.

فالأنطاكي تناول في كتابه جلَّ الأفعال الكلامية؛ كما صنّفها سيرل لاحقًا، وهي الإخباريات، التوجيهيات، والإلتزاميات، والتعبيريات الإعلانيات، وكان النصيب الأكبر منها للإخباريات، والتوجيهيات، وهذا يرجع إلى أن الخطاب النّحوي يستلزم الشرح والتّفصيل لآراء

[1] - ينظر: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة ، ص: 50 ،80.
[2]- غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 487/2، 489.
[3] - المصدر السابق:1/2 ،2

وأقوال علماء اللغة، وبالتالي تعد الأفعال الكلامية فيه من الأدوات الحِجاجيّة الفعّالة التي تعمل على دعم الآراء، أو الأقوال، والامتثال لها؛ فكان توظيفها حِجاجيًا يتلاءم مع قوة النص للوصول إلى الإقناع.

المبحث الثاني – الإشاريّات

(Deixis)

معني الإشارة:

يقول ابن يعيش: "معنى الإشارة هي الإيماء على حاضرٍ بجارحةٍ أو مايقوم مقام الجارحة فيتعرّف بذلك؛ فتعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسة البصر"[1]، وهى ما يدل على أي شيء يعيّن من جهةٍ بموضوعٍ، ويثير من جهةٍ أخرى فكرةً معيّنةً في الذّهن، ويوجدُ فيها القصد في التّواصل، وهي حدث، أو شيء يشير إلى حدث، أو شيء آخر[2].

الإشارة "فعلٌ يستعمل فيه متكلّمُ، أو كاتبٌ صيغًا لغويّة؛ لتمكين مستمع، أو قارىء تحديد شيء ما"[3]، والصيغ اللغويّة هذه تعابير الإشارة قد تكون أعلامًا مثل: محمد، أو عبارات اسمية معرفة مثل: الكاتب، المغنّي، أو نكرة مثل: رجل، امرأة، أو ضمائر مثل: هو،هي،هم ...[4].

كل فعل لغوي يكون ناجحًا إلاّ إذا لم يعلم المخاطَب قصد وإحالة العبارة، ولم يكن للمتكلِّم غرض ينبغي بموجبه أن يشكل المخاطَب هذه المعرفة[5].

ولا تُفسّر الإشارة إلاَ في سياق الخطاب؛ لأن الإشارة المجردة عن سياقها خالية من أي معني في ذاتها فهي لاتحمل دلالة معيّنة، ولاتتحدّد دلالتها إلاّ في السّياق الذي قِيلَت فيه، ولاتُفسَّر في معزل عنه، لذلك أطلق عليها علماء النَّحو المبهمات، "ويتفق النّحاة جميعًاَ على أن الأسماء المبهمة يعني بها أسماء الإشارة، وقد خصَّ بعضهم المبهمات بأسماء الإشارة وحدها"[6]، ورغم هذا؛ فهي عامل مهم في تكوين بنية الخطاب التّداولي.

الإشاريّات التداوليّة :

---

[1] - شرح المفصل، لابن يعيش: 126/3.

[2] - ينظر: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية نعمان بوقرة، جدار للكتاب العالمي عمان الأردن، ط1، 2009م ، ص:86.

[3] - التداولية، جورج بول، ترجمة: قصى العتابي، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2010م، ص: 39.

[4] - ينظر: المصدر السابق، ص: 39.

[5] - ينظر: النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، دايك فان، ترجمة:عبد القادر قنيني، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، د:ط،2000م، ص: 266.

[6] - استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:80.

مفهوم تداولي اختصارًا للعناصر الإشاريّة أرسى معالمه الباحث السيميائي بيرس(Peirce)[1] الذى يرى أن بالتّحديد التّداولي تتحدد العلامة، وبه يتحقق بالعلاقة بين التركيب اللغوي، والسياق الذى تستخدم فيه، الإشاريّات هي العلامات اللغويّة التي لايتحدد مرجعها إلاّ في السياق التّداولي؛ لأنها مبهمة خالية من أي معنى في ذاتها، ورغم ارتباطها بمرجع فإنه مرجع غير ثابت[2].

ويعرفها (فان دايك) بأنها: "تعبيرات تحيل إلى مكونات السياق الاتصالي ـ يستقي تفسيرها منه وهي المتكلم، والسّامع، وزمن المنطوق، ومكانه...إلخ، وهذا يعني أن هذه التعبيرات غير مستقلة عن السياق، ولها دائماً محيلات أخرى"[3].

يرى الباحثون في مجال التّداولية أنّ دور الإشاريات لايقف في السياق التداولي عند الإشاريات الظاهرة فقط؛ بل يتجاوزها إلى المستقرة في بنية الخطاب العميقة عند التلفظ به؛ فهي ذات الحضور الأقوى، وهذا ما أكّده، الشهري في قوله: "إنّ دور هذه العناصر الإشارية في السياق التداولي لايقف عند الظاهر منها فقط؛ بل يتجاوز إلى نمط آخر منها هو مستقر في بنية الخطاب العميقة عند التلفظ، مما يعطيها دورًا تداوليًا في استراتيجية الخطاب؛ لأن حدوث التلفظ من ذات المتكلّم يكون بسِماتٍ معينة، وفي حيزين: مكاني، وزماني، وبهذا فإن الخطاب بصفة عامة يحوي على الأقل ثلاث إشاريّات يسميها الباحثون الأنا، الهنا، الآن"[4].

وفق ذلك تكون الإشاريّات التّداولية "هي تلك الأشكال الإحالية التي ترتبط بسياق المتكلم مع التفريق الأساسي بين التعبيرات الإشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشارية البعيدة عنه"[5].

ويلعب السياق دورًا مهمًا في تحليل العناصر الإشاريّة الخاصة بكل ملفوظ، ومعرفة المرجع الذى تحيل عليه هذه العناصر لكون أنه "في كل اللغات كلمات وتعبيرات تعتمد اعتمادًا تامًا على السياق الذى تُستخدَم فيه، ولا يستطاع إنتاجها أو تفسيرها بمعزل عنه"[6].

---

[1] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:16.

[2] - ينظر: استراتجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص: 80 ،82.

[3] - علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، تون، أ-فان دايك، ترجمة سعيد حسن بحيرى، دار القاهرة، ط1، 2005م ، ص: 136.

[4] - استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافرالشهري، ص:81.

[5] -المصدر السابق الموضع نفسه.

[6] - أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،محمود أحمد نحلة، ص:15.

تدخل الإشاريّات ضمن التّلفظ، والسّياق، ولاتكون مستقلة بذاتها، ومعناها؛ بل هي مرتبطة ارتباطًا، وثيقًا بالسياقِ، وبأبعد من ذلك، وهو الخلفية الشّاملة للمرجع المقصود بشكل كافٍ لتحصيل الرسالة التي يراد إيصالها للمتلقي[1].

كما أن دلالة الإشاريات تتعلق بالمقام الذى قيلت فيه؛ "لأنها أشكال فارغة في المعجم الذي يمثل المقام الصفر، وتقوم بوظيفة تعويض الأسماء"[2]، وبهذا يتضح إن الإشاريات مثل: أسماء الإشارة، والضمائر من العلامات اللغويّة التي لايتحدّد مرجعها إلاَّ في سياق الخطـاب التداولــي[3]؛ فمثلًا في قراءتِكَ لجملة متقطعة كالتي ساقها الباحث (محمود أحمد نحلة) توضح أهمية السياق، ودوره في تحديد العناصر الإشاريّة، وماتحمله من معانٍ في سياقها يقول: "سوف يقومون بهـذا العمـل غـدًا؛ لأنهم ليسوا هنـا الآن"، فيـرى الباحث أنَّ هذه الجمـلة شديدة الغمــوض؛ لأنها تحتوي على عدد كبير من العناصر الإشارية التي يعتمد تفسيرها اعتمادًا تامًا على السياق المادي الذى قيلت فيه، ومعرفة المرجع الذى تحيل إليه، وهذه العناصر هي: واو الجماعة، وضمير جمع الغائبين هم، واسم الإشارة هذا، وظرفا الزمان غدًا، الآن، وظرف المكان هنا، فلايتضح معنى هذه الجملة إلا بتحديد السياق الذى أُنتجت فيه كونه العامل الأساسي لتحديد المقصد الذى تشير إليه هذه العناصر الإشارية[4].

ومن ثم تكون بنية الخطاب التداولي، هي عناصر إشارية تحدد دلالتها عن طريق السياق المادي الذى قيلت فيه.

أهمية الإشاريات:

تعد العناصر الإشارية الأساس الجوهري لكل حوار ناجح قائم على المشاركة الفعالة، بين عنصـري الخطـاب: المنتج، والمستقبل فهـي أساس كـل تواصــل تحــدد العلاقــات بيـن المرسـل، والغرض الذى ترجع إليه؛ لأن لكل مرجع خصوصية لكون أن الإشاريات عناصر لغوية تحيل على مراجع خارجية، ولهذه المراجع خصوصيتها التي تكون منطوية بين أطراف التواصل، ففي

[1] - ينظر: تداوليات الإشاريّات عند ابن زيدون قصيدة (أثرتَ هزبْرَ الشّرَى، إذْ ربضْ) إنموذجاً د:حنان بنت على عسيري، مجلة دار العلوم العدد141، يوليو، 2022م، ص: 133.

[2] - نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا الأزهر الزناد، المركز التقافي العربي ط1، 1993م، ص:116.

[3] - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص: 17 .

[4] - المصدر السابق : الموضع نفسه .

الكلام يورد ما يعتمد على الإشاريات، ويسمعه شخص ما؛ لكنه لايفهم مدلوله؛ لأنه لايعرف المرجع الذى تحيل إليه هذه الإشاريات[1].

كما أن الإشاريات تعدُّ أكثر وظائف اللغة أهمية في عملية التواصل، يرى ليفنسون(Levinson) أن الإشاريات: "تذكير دائم للباحثين النظريين في علم اللغة بأن اللغات الطبيعية وضعت أساسًا للتواصل المباشر بين الناس وجهًا لوجه، كما تظهر أهميتها البالغة حين يغيب عن ماتشير إليه ويستغلق الفهم"[2].

وتمثل الإشاريات - أيضًا- الجانب الخفي للغة؛ فهي القدر اليسير الذى يحمل الكثير من الدلالات والمعاني؛ لأنها تحيل على مراجع خارجية غير المحدودة، ولايمكن تحديدها إلا بالرجوع إلى السّياق الذى قيلت فيه.[3]

بهذا تكون الإشاريات جزء لايتجزاء من اللُّغة، ووظيفتها تدخل ضمن وظائف اللُّغة، فهي تهتم مباشرة بالعلاقة بين التركيب اللّغوي، والسّياق الذى قيلت فيه؛ ولهذا أصبحت الإشاريات "مفهومًا لسانيًا يجمع كل العناصر اللُّغويّة التي تُحيل مباشرة على المقام من حيث وجود الذّات المتكلّمة، أو الزمن، أو المكان؛ حيث ينجز الملفوظ الذى يرتبط به معناه، ومن ذلك: الآن، هنا هناك، أنا، أنت، هذا، هذه،... وتلتقي هذه العناصر في مفهوم التعيين أو توجيه الانتباه إلى موضوعها بالإشارة إليه...وهي تنظم الفضاء انطلاقًا في نقطة مركزية هي الذَّات المتكلِّمة أو الأنا، ويجري هذا التنظيم وفق عدد من المعايير، أو المقولات، هي المسافة الفاصلة بين المتكلم أو المخاطب من جهة، أو بين المشار إليه من جهة أخرى، وهي موقع المشار إليه من المركز كأن يكون إلى الوراء، أو القُدام، أو الفوق، أو اليمين، أو الشمال...، وهي حضور المشار إليه، أو غيابة، وينحصر دور هذه العناصر في تعيين المرجع الذي تشير إليه، وهي بذلك تضبط المقام الإشاري"[4].

أنواع الإشاريات:

ذهب أغلب الباحثين إلى أن الإشاريات التداولية لاتزيد على خمسة أنواع: إشاريات شخصية، وإشاريات زمانية، وإشاريات مكانية، وإشاريات اجتماعية، وإشاريات خطابية،

[1] - نسيج لنص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا الأزهرالزناد، ص:16.
[2] - استراتيجات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري ، ص: 81.
[3] - أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:16، 17.
[4] - نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا الأزهر الزناد، ص:116.

أو نصية، ولاتتم عملية التلفظ بالخطاب إلا بحضور ثلاث أدوات إشارية وهي: الأنا، الهنا، الآن، واقتصر بعض الباحثين على الإشاريّات الثلاثة الأول، وبعضهم على الأربعة الأخرى[1]، ومن خلال هذه الدّراسة سيوجز القول في أنواعها الخمسة وهي:

1- الإشاريّات الشّخصيّة :

هي "ضمائر الحاضر، والمقصود بها الضّمائر الشّخصيّة الدّالة على المتكلّم وحدة مثل أنا أو المتكلم ومعه غيره مثل: نحن، والضمائر الدّالة على المخاطب مفردًا، أو مثنى، أو جمعًا مذكرًا، أو مؤنثًا، وضمائر الحاضر هي دائمًا عناصر إشارية؛ لأن مرجعها يعتمد اعتمادًا تامًا على السّياق الذي تستخدم فيه"[2].

ومما لاشك فيه أنّ الضميرين أنا وأنت، ونحوهما لهم دلالة في ذاتهما على المتكلم الذى هو محور أو مركز المقام الإشاري، وصاحب الخطاب لكون المتلفظ به أو المخاطب الذى يقابله في مقام التخاطب ويوجه إليه الخطاب[3]، غير أن السياق التخاطبي ضروري لمعرفة من المتكلم، أو المخاطب الذي يحيل إليه الضمير أنا، أو أنت؛ فالضمائر لامعني لها خارج السياق اللغوي وتصبح لها دلالة حينما تستعمل في الخطاب الكلامي، ومتى تلفّظ الشخص بها في مقام محدد[4].

أمّا ضمائر الغائب فتدخل في الإشاريّات، إذا كانت حرّة لم يعرف مرجعها في السياق اللغوي وعندئذ يتكفل السّياق التّداولي بمعرفة إشارة هذه الضمائر إلى مراجعها المحددة، حتى لايحدث اللبس في استخدامها إذا تعددت مراجعها، أو تبادل كل من المتكلم، والمخاطب أدوار الكلام، أو نقل متكلم كلامًا لمتكلم آخر[5].

لهذا نبّه بيرس إلى أنّ الإشاريّات ينبغي أن تكون محدّدة المرجع بتحقق العلاقة الوجودية بين العلامة وماتدل عليه[6]، ولا بدّ التحقق من مطابقة المرجع للواقع؛ لأن شرط الصدق بعدًا لابد من وجوده في الإشاريات التداولية، أي: لا بد من وجود مرجع خارجي للعنصر الإشاري يطابق هذا

---

[1] - ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:82.
[2] - أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص: 18.
[3] - ينظر: نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، الأزهر الزناد: 117 .
[4] - ينظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، ذهبية حمو الحاج، دار الأمل، دط،1988م، ص: 98.
[5] - ينظر: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص: 19 .
[6] - ينظر: المصدر السابق، ص: 18.

العنصر مع مرجعه، فمثلًا: "إذا قالت امرأة أنا أم نابليون، فليس بكافٍ أن يكون مرجع الضمير أنا هو تلك المرأة بل لا بدَّ من التحقق من مطابقة المرجع للواقع؛ بأن تكون هذه الإحالة صحيحة والجملة صادقة، وهذا مايُبحث عنه في الإشاريات الشخصية، وهو معرفة المُحَال إليه الذي يحيل إليه الضمير فعلًا.

من هنا يمكن القول إنَّ الإشاريّات الشّخصيّة هي: تلك العناصر اللسانيّة التي تبرز على مستوى البنية الّسطحية، أو العميقة للخطاب، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بوسائل لغويّة، يحددها فلاسفة النّظرية التّداولية بسلسلة الضمائر، وأنواعها المتصلة، والمنفصلة، والمستترة وجوبًا، وجوازًا، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وهي بشكل عام: الإشاريَات الدّالة على المتكلّم، أو المخاطَب، أو الغائب[1].

يدخل النداء في الإشارايّات الشّخصية " فهو ضميمة اسمية تشير إلى مخاطب لتنبيهه، أو توجيهه، أو استدعائه، وهى ليست مدمجة فيما يتلوها من كلام؛ بل تنفصل عنه بتنغيم يميزها، والظاهر أنَّ النداء لا يفهم إلاَّ إذا اتضح المرجع الذي يشير إليه"[2].

من ثم لايمكن تصوّر خطاب خالٍ من الضمائر فـ(الأنا) يرد في كل خطاب؛ لكونه يُحيل على المرسِل الذي يُعد "الذات المحوريّة في إنتاج الخطاب؛ لأنه هو الذي يتلفظ به من أجل التعبير عن مقاصد معيّنة، وبغرض تحقيق هدف فيه، ويجسد ذاته من خلال بناء خطابه باعتماده استراتيجية خطابيّة تمتدّ من مرحلة تحليل السّياق ذهنيًا، والاستعداد له بما في ذلك اختيار العلاقة اللغويّة الملائمة، ومايضمن تحقيق منفعة الذاتية، بتوظيف كفاءته في نقل أفكاره بتنوعات مناسبة"[3] غير أنه لايصرّح بـ(الأنا) دائماً؛ لأنه يُعوّل على وجودها بالقوة في كفاءة المرسَل إليه، مما يجعله يؤول الخطاب تأويلًا مناسبًا[4]، ويتجلّى هذا من خلال شرح الأنطاكي قول ابن هشام في باب إعراب الفعل في مسألة "ليت لي مالًا فانفقُ منه، يمتنع الرفع على العطف" [5]

يقول الأنطاكي: "يمتنع الرفع على العطف لعدم تقدم الفعل، ولم يتعرض للنصب، والاستئناف لظهوره"[6] .

---

[1] - ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري ، ص:82.
[2] - أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر محمود أحمد نحلة، ص:19.
[3] - استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:45.
[4] - المصدر السابق، ص:82.
[5] - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام:2 /565.
[6] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي :241/4.

إن بنية الخطاب في صورته العميقة هي: أنا أُقول يمتنع الرفع على العطف لعدم تقدم الفعل...

ومنه - أيضًا- في شرح قول ابن هشام: "إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو: كان قائمًا زيدٌ، ومنع ذلك في نحو: إنَّ زيدًا قائِمٌ [1] ويوضح الأنطاكي هذا الكلام بقولة: "يعني خبر إنَّ وأخواتها إذا لم يكن ظرفًا فإنه لايجوز حينئذ أن يتقدم حيث يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره"[2]

وهنا بنية الخطاب في صورته العميقة أيضا هي: أنا أقول: يعني خبر إنّ وأخواتها إذا لم يكن ظرفًا فإنه لايجوز حينئذ أن يتقدم؛ فالأنطاكي في هذه المسألة لايحتاج إلى ذكر ضمير المتكلم أنا ليعلمَ المتلقي، أو المخاطب أنه صاحب القول؛ لأن الكفاءة التّداولية للمتلقي، أو القارئ تسمح باكتشاف صاحب هذا الملفوظ دون أن يصرّح به المتكلِّم فمثلاً لوقلت: نزل المطر، فإن بنية الخطاب في صورته العميقة هي: أنا أقول نزل المطر[3]، ومايوضح حضور الأداة الإشارية أنا في ذهن المرسَل إليه، وهو إحالته لفظًا على المرسِل، عندما ينقلُ هذا الخبر إلى غيره؛ أي: إلى مرسَل إليه آخر شاكٌ في صحة الخبر بقوله: هو قال: نزل المطرُ.

المرسل لايتلفظ بضمير المتكلم ابتداء في خطابه، عند اجتماعه بالمرسَل إليه، إلاَّ عند افتراضه وجود اعتراض مسبق أو تساؤل؛ ففي هذه الحالة تكون الأداة الإشاريّة ضميرًا مستترًا، وهي ضرب من الإشاريّات التي تدل على الإحالة عليها من السياق؛ فلا يتلفظ بها المرسل لدلالة الحال عليها[4].

وأمثلة ذلك كثيرة في غنية الأريب يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أ- ضمائر المتكلِّم:

هي الذات المتلفظة، التي تدل على المرسِل في السياق، تتغير بتغير السياق الذي تلفظ فيه وهذه الذات هي محور التلفظ في الخطاب التداولي، مما يجعل حضورها يرد في كل خطاب، فالمرسل لايضمّنها خطابه شكلًا في كل لحظة من كلامه؛ لأنه يعوّل على وجودها بالقوة في الكفاءة التّداولية

[1] - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام :588/2.
[2] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:4، 336.
[3] - استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:82.
[4] - المصدر السابق ، ص:83.

للمرسَل إليه[1]، وهذا مما يعين المتلقي على استحضارها؛ لتأويل الخطاب، تأويلًا مناسبًا؛ فهي لاتحيل إلاَّ على صاحب الملفوظ، الأمر الذي يقضي أن ضمائر المتكلم من أعرف الضمائر يقول: ابن يعيش: " فأعرف المضمرات المتكلِّم؛ لأنه لايوهمك غيره، ثم المخاطب والمخاطب تلو المتكلِّم في الحضور والمشاهدة، وأضعفها تعريفًا كناية الغائب؛ لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة"[2] .

اللغة حين يمتلكها المتكلِّم يتحكّم فيها، ويجعلها من إمكاناته وينصّب نفسه في مرتبةٍ عاليةٍ ضمن العملية التّخاطبيّة[3].

ساق الأنطاكي ضمائر المتكلّم في شرحه علامة لغويّة لايتحدد مرجعها إلاَّ في السِياق الذى ذُكِرت فيه، فمنها ماجاء بصيغة الجمع نحو قوله: "أنَّا لانعرف في العربية فعلًا واحدًا - يعني غير مشترك- يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيًا، فلا يرد ماقيل: إنه معروف يقال: أَرِضَ الرجلُ بمعنى: أُرعِدَ أوزُكِمَ، وأَرِض الجذعُ بمعنى أكلته الأرَضة... والإسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد، واختلف باختلاف المسند إليه"[4]

استخدم الأنطاكي في هذا النص الضمير المتصل (نا) الدالة على جماعة المتكلمين، والذى يعد البديل للضمير المنفصل (نحن)، كإشارة تجمع المتكلم بالمرسَل إليه، فهو صاحب مركز سلطوي كونه مؤلف كتاب غنية الأريب، ويوجه خطابه لنفسه وللمخاطبين المتلقيين للخطاب ويؤكد أن الفعل يتغير معناه بحسب المسند إليه فمعنى الكلمة، أو الجملة لايفهم فقط من بنيته اللغوية؛ بل يعتمد - أيضًا- على السياق التي تستخدم فيه، فتجاوز الأنطاكي بهذه الصيغة غرض الإسناد لهذه الضمائر معيار الوظيفة النحوية كونها أداة إشارية تجمع المتكلم بالمرسل إليه، إلى المعيار التداولي كونها مؤشرًا على الوظيفة التداولية وهي التدليل على الاستراتجية التضامنية والقصدية التي تنفي وجود فعلًا في اللغة العربية غير مشترك، وهذا هو التأثير أو القصد الذي يتأوله المرسِل[5] فالضمائر الوجودية خصوصًا الشخصية منها تعدُّ "بمثابة خدم اللغة المتواضعين؛ لأنه يمكن لنا أن نطوّعهم للخدمة في إنجاز الوظائف الرمزية ذات المستوى الرفيع"[6].

---

[1] - نفسه، ص:82

[2] - شرح المفصل ،لابن يعيش:48/3 ،85.

[3] - ينظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، ذهنية حمو بالحاج، ص:97.

[4] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:405/4، 406.

[5] - ينظر: استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن طافر الشهري، ص:287.

[6] - المصدر السابق، ص: 288 .

ومنها ماجاء غير مصرّح به؛ لأنها موجودة في كفاءة المرسِل(الأنطاكي) اللغوية، إن الكفاءة التّداولية للمتلقي تسمح باكتشاف الملفوظ دون أن يصرّح به المتكلم، جاء في مبحث (هل) بأن بعض النحاة زعموا أنَّ (هل) عند سيبويه تأتي بمعنى "قد" مع الفعل فيعترض الأنطاكي بقوله: "ولوكان كما زُعِمَ لم تدخل إلاَّ على الفعل كـ(قد)، وقد عرفتُ وجه دخولها على الاسم، ولم أرَ في كتاب سيبويه مانقله عنه، إنما قال في باب عِدّة مايكون عليه الكلِم بكسر العين، وتشديد الدال مانصه، وهل وهي للاستفهام لم يَزد على ذلك"[1].

ونحو ذلك – أيضًا – ماجاء في "باب المبتدأ" حيث يبيّن قول الله تعالى: ﴿ **أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى** ﴾[2]، "إنَّ القول بأن الضمير مبتدأ كما زّعم الزمخشري في الآية مُؤدَّ إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبي، وأجيبَ بأن عن متعلقة بـ(ترغب) مقدَّرا بعد أنت وبأن المبتدأ في نيّة التّأخير"[3]

ومنه - أيضًا- في استخدام الضمير غير مصرحٍ به قوله في معطوف حتى: "أن يكون ظاهرًا لامضمرًا، فلا يقال: " ضربت القوم حتى إياك؛ كما أن ذلك شرط مجرورها ذكره (ابن هشام الخضرواي)، ولم أقف عليه لغيره"[4].

استخدم (الأنطاكي) ضمائر المتكلم عنصرًا إشاريًا غير مصرحٍ به؛ حيث أورد بصيغة المفرد عند قوله: "ولم أرَ...، وأجيبُ...، ولم أقف"؛ لأنه افترض وجود اعتراض مسبق لكلامه، أو تساؤل من قبل المرسَل إليه، فاختار في هذه الحالة أن تكون الأداة الإشاريّة ضميرًا مستترًا تقديره "أنا" الذي تدلُّ عليه من خلال السياق، وأحيانًا يستخدم صيغه الجمع حيث يقول في الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين المُعرِبين، والصّواب خلافها: "قولهم في لو إنها حرف امتناع لامتناع، وقد بيّنا الصواب في ذلك في فصل (لو)، وبسطنا القول فيه بما لم نُسبق إليه"[5]، أي: نحن، وهذا فيه نوع من الاستراتجية التّضامنّية، ففية ملاطفة، وتضامنًا بين المرسِل والمرسَل إليه، أي: بيّنّا، وبسطنا أنا، وأنتم معًا، وذلك للتعبيرعن قصده في التضامن مع المرسِل إليه لتقريب المسافة الفكرية بين عنصري الخطاب.

---

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي، 3/ 260، الكتاب سيبويه، 220/4.
[2] - سورة مريم من الآية: 46.
[3] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 202/4.
[4] - المصدر السابق: 124/2.
[5] - المصدر نفسه: 577/4.

مثال ذلك –أيضا- قول الأنطاكي: "وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا... في نحو: "مررت بهذا الرجل" الصفة، وعطف البيان، ثم استشكلهُ بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد، قيل: وقد يمتنع هذا، وقد أسلفنا في فصل أل أنَّ سيبويه جعل ذا الجمّة من قولهم: "بأن هذه الجمّة" عطف بيان واسم إشارة أخصّ منه، ونحن قد أسلفنا الجواب هناك"[1].

ومثله - أيضًا- قوله في مبحث (غير): "أن تكون استثناء أي أداة استثناء حملًا على إلاَّ كما حُمِلت إلاّ على (غير) في الصفة، إلاَّ أن حمل (غير)على (إلاَّ) أكثر من العكس؛ لأن التصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف، وقد ذكرنا معنى الحمل في مبحث (إلاّ) فتعرب بإعراب الاسم التالي إلاَّ في ذلك الكلام "[2]؛ فالسياق الخطابي في المثالين السابقين يبيّن أن المخاطِب (الأنطاكي) يوجه كلامه لنفسه، وللمتلقي للخطاب سواء أكان المخاطب حاضرًا أمامه أم مستقبلًا قارئًا لكتابه بعد ذلك بصيغة الجمع (نا) الضمير المتصل لجماعة المتكلمين في قوله: (أسلفنا - ذكرنا).

كما استخدم الأنطاكي - أيضًا- في المثال الأوّل الضمير المنفضل "نحن" في قوله"، ونحن قد أسلفنا الجواب هناك"؛ فهذه الضمائر الإشارية يحددها السياق الخطابي الذي يؤكد فيه الأنطاكي على سبق ذكر هذه المسائل فيما تقدم.

إن الضمير "نحن" الذي يستعمل للجمع بين المرسِل والمرسَل إليه ليكون دليلًا على التضامن بين طرفي التّواصل، أي: بين الضميرين "أنا" و"أنتم"، في البنية الخطابية العميقة، فاستعمال المرسِل للضمير نحن دليل على حضور الطرف الأخر، أو استحضاره حتى لوكان غائبًا عن عينه، وهذا يدل تداوليًا على التضامن [3]، ولبيان مرجعه يعتمد اعتمادًا تامًا على السياق الذي استخدم فيه.

ودلالة الضمير المنفصل نحن كما أوضحت (روبين لاكوف) (Robin Lakoff) تنقسم إلى قسمين هما:

1- نحن الشاملة.

2- نحن القاصرة، أو الحاضرة[4].

---

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:262/4.

[2] المصدر السابق:263/4.

[3] - ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:292.

[4] - المصدر السابق، ص:293.

حيث يدخل المرسَل إليه في الصنف الأوّل، ويخرج من الصنف الآخر، ويدلّ كّل من القسمين على التضامن المتفاوت في الدرجة بينهما؛ فالأوّل يتضمن قوّة عاطفيّة؛ لأنه يجمع بين المرسِل والمرسَل إليه، وكأنهما مرسِل، واحد، في حين يكون المرسِل في القسم الآخر "نحن" القاصرة وكأنه يمارس شيئًا من السلطة، والصلاحيّة، وذلك بإشراكه عددًا من الآخرين معه في الخطاب[1].

والملاحظ أن (الأنطاكي) في المثال السابق استعمل الضمير نحن الشاملة والتي أطلق عليها فاولر(Fowler) نحن التعاونية ذات القوة العاطفية؛ لجمعها المرسِل والمرسَل إليه كأنهما واحد.

ب- ضمائر المخاطب:

هي دائمًا عناصر إشاريّة؛ لأن مرجعها يعتمد اعتمادًا تامًا على السياق الذي تستخدم فيه وتتحدد بحسب المفهوم التداولي في ياء المخاطبة، أنت، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن، وتستخدم ضمائرالمخاطب "للدلالة على الحضور، والغياب المُقامين؛ فالمتكلم حاضر في البنية باللزوم والمخاطب حاضر بالاقتضاء، والبنية دون اقتضائها لاوجود لها"[2]؛ لذلك فإن ضمائر الخطاب ببنيتها تدل على حدث الخطاب، وأن استحضار المخاطب يسهم في تفاعل وحركيّة الخطاب[3].

والمخاطب في غنية الأريب الذي يوجه له (الأنطاكي) خطابه إما أن يكون حاضرًا يتلقى الخطاب مباشرة، وإما أن يكون قارئًا فيما بعد، ويستعمل الأمر إذا أراد التوكيد وشد اهتمام القارئ، أو المخاطب، فقد استعمل فعل الأمر اعلم، أي: أنت، ومن ذلك قوله في مبحث: ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب، واعلم أن المخصوص قد يحذف إذا عُلِم من سياق الكلام كقوله تعالى: ﴿ **نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ**﴾[4]، أي: أيوب، أو هُو، فإن قدرت نعم العبد هو لم يكن هو عائد على العبد؛ بل على أيوب"[5]

حيث إن استخدام (الأنطاكي) فعل الأمر اعلم أي: اعلم أنت، وهذا مايطلق عليه في الأفعال الكلامية بالتوجيهات، أو الطلبيّات التي يمكن أن تطاع، أو تهمل[6].

---

[1] - ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:292.
[2] - ينظر:المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس، مركز النشر الجامعي تونس:دط ، 2009م، ص:234 .
[3] - ينظر: استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:48.
[4] - سورة ص من الآية:43.
[5] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:503/4.
[6] - ينظر:أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:78،79.

استخدم ضمير المخاطب المستتر في الفعل في أسلوب استنكاري لحكم ما، نحو قوله في مبحث (نَعَمْ) إن: "الحرف لايليق به التصريف ألا ترى أنه لا يجوز في ثُمَّ العاطفة ما جاز في شدَّ، ومدَّ من اللغات الثلاثة، ولوصحَّ لصحَّ نعم: نعِم"[1].

ورد العنصر الإشاري الضمير المخاطب في الفعل: ألا ترى؟ بصورة الاستفهام، ولم يقف استعماله على الإشارة إلى المخاطب فقط، بل تعداه وصارمؤشرًا على عرض تداولي، وهو الذي يظهر من خلال التضامن، والتعاون، أو التبادل الذي أظهره المخاطِب عند إشراكه المخاطَب في الخطاب، والإشاريات التداولية تبين العلاقة بين المتخاطبين، ويظهر من خلال البنية العميقة للخطاب .

ج- ضمائر الغائب:

تعد أكثر الضمائر غموضًا، وحاجة إلى مرجع يفسرها، ويوضح المراد منها؛ لذا اشترط النحاة أن يكون لكل ضمير غيبة مرجع يعود إليه، إما لفظًا ورتبة، وإما رتبة فقط، وإما لفظًا فقط[2]، و"المضمر المحدث عنه فعلامته هو، وإن كان مؤنثًا فعلامته هي، وإن حدثت عن اثنين فعلامتهما هما، وإن حدثت عن جميع فعلامتهم هم، وإن كان الجمع جمع مؤنث فعلامته: هن، ولا يقع هو في موضع المضمر الذي في فعل، فلو قلت: فعل هو لم يجز إلا أن يكون صفة "[3]

يرى التداوليون أن ضمير الغائب لا يدخل في الإشاريات إلا إذا كان حرًا؛ أي: لا يعرف مرجعه من السياق اللّغوي[4]، وعندئذ يتكفل السياق التداولي بمعرفة إشارة هذه الضمائر إلى مرجعها .

ومن أمثلة الإشارة بضمير الغائب قول (الأنطاكي) في مبحث: "الباء المفردة بأنها حرف جر بمعنى المصاحبة، وهى التي يحسن في موضعها مع، ويعين عنها ومن مصحوبها الحال؛ ولذا تسمى باء الحال نحو: ﴿**اُهْبِطْ بِسَلَٰمٍ**﴾ [5] أي: معه [6] .

---

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي :237/3.

[2] - ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: 217/1 .

[3] - كتاب، سيبويه: 2/ 350 ،351.

[4] - ينظر: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:18.

[5] - سورة هود من الآية:48 .

[6] - غنية الأريب، عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 10/2.

ساق (الأنطاكي) في هذا المثال ضمائر الغائب بجميع صورها، حيث وظف في هذا النص العنصر الإشاري الدال على المفردة الغائبة بكل أنواعه :

1ـ الضمير المنفصل: (هي).

2ـ الضمير المتصل: في لفظة (مواضعها، عنها، مصحوبها).

3ـ الضمير المستتر: في الفعل (تسمّى) .

فإن كل هذه الضمائر التي وظّفها (الأنطاكي) في هذا النص تحيل على مرجع واحد هو الباء المصاحبة، والوظيفة التي أدتها هذه الضمائر بصورها المتنوعة واحدة وهى الإحالة على المرجع نفسه، أي أن الضمير، والمضمر بمعنى واحد، وهذا ما يعبّر عنهما بعض النحاة بالكناية والمكنى ؛ لأنه يكنى به، أي: يرمز به عن الظاهر اختصارًا؛ لأن اللبس مأمون - غالبًا - مع الضمير [1] .

من أمثلة ذلك قوله: "ما لا يتعلق من حروف الجر يستثنى من قولنا، لا بد لحروف الجر من متعلق ستة أمور... السادس: حروف الاستثناء، وهى خلا، وعدا، حاشا، إذ خفضنَ فَإنَّهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه، كما أن "إلا" كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو: ايصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صح أن يقال: أنها متعلقة لصح ذلك في "إلا"، قيل: تقدّم فى خلا الجواب عن ذلك بأن تعدية الحرف إيصال معنى الفعل إلى المجرور به، على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف، وأن المصنف صرح بذلك فى (على) الاستدراكية؛ فهذه الكلمات إذا جرت تقتضي إيصال معنى الفعل المجرور بها على وجه الثبوت؛ كما في قام القوم فلا زيد وفيه ما مضى، وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـ(إلا) لئلا يزول الفرق بينهن أفعالًا وأحرفًا"[2].

استخدم (الأنطاكي) فى هذا النص ضمائر الغائب الدال على جماعة الإناث الغائبات كعنصر إشاري يحيل على مرجع واحد هو حروف الاستثناء، والضمائر هي :

الضمير المتصل هنّ في الألفاظ: فإنهنَّ، بهن، بينهنّ الضمير المستتر في خفضنَ، دخلن الدالة عليه نون النسون، وهى علامة أن الفاعل مؤنث، وهو الضمير"هنّ"، كما استخدم في هذا المثال ضمائر المتكلّم المعظم لنفسه، وضمير الغائب فالمتكلّم الضمير(نا) في لفظة قولنا،

[1] - ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: 217/1.

[2] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 528/3 .

وضمير الغائب هو في قوله :"...عكس معنى التّعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم[1]، ويمكن تقدير ضمير المخاطب في قوله: "وأن المصنف قد صَرّح بذلك"، حيث يستلزم الخطاب تقدير الفعل "اعلم" بصيغة تستدعي الفعل من جهة المخاطب أنت؛ فالفعل يحمل قوة إنجازية يحدّدها إرادة المتكلم وقصده، وهى إرادة متعلقة بطلب إيقاع المأمور به وعدم النهى عنه[2].

فالضمائر التى استخدمها المتكلِّم في المثالين السابقين عملت كعناصر إشارية اعتمدت في مرجعها على السياق؛ لأنها تعمل على تفسير الملفوظات، وتحدد مجالها التبليغي في الخطاب ومن ثم فلا يمكن تصوّر خطاب خالٍ من الضمائر.

2- الإشاريات الزمانيّة:

هي تلك الألفاظ التي تدل على زمان يحدّده السياق بالقياس إلى زمان المتكلم، وتكون لحظة التلفظ بها المرجع، ومركز الإشارة الزمانيّة في الكلام، فإذا لم يُعرف زمان التكلم، أو مركز الزمانيّة في الكلام التبس الأمر على السامع، أو القارئ[3].

ومن أجل تحديد مرجع الأدوات الزمانيّة، وتأويل الخطاب تأويلًا صحيحًا، يلزم المرسَل إليه أن يدرك لحظة التلفظ، فيتخدها مرجعًا يحيل عليه، ويؤول مكوّنات التلفظ اللغويّة بناءً على معرفتها[4].

تتجلى الإشاريّات الزمانية في الألفاظ الدالة على الزمن مثل: أمس، وغدًا، والآن، وغيرها فهي كلها لايتضح معناها إلاَّ بالإشارة إلى زمان بعينه بالقياس إلى زمن التكلم، أو مركز الإشارة الزمانية؛ أي: أن دلالة الزمن لاتتحدد بزمن الفعل، أو الظرف في حد ذاته، وإنما بزمن التلفظ، ويرى بنفست(Benveniste) أن قيمة التداولية تكمن في أنه من دون تحديد زمن التكلم يلتبس الأمر على المتلقي، ويّصعب عليه الفهم، ذلك أن المرجع في الزمان يختلف حسب الحامل الدلالي؛ فقد يشير إلى الزمان الكوني الذي يمكن تقسيمه إلى: سنوات وفصول، وأشهر، وأسابيع، وأيام، وساعات،...وغيرها، ويمكن أيضًا أن يتسع مدارها الزماني، ويتجاوز الزمن المحدد له

[1] - المصدر السابق الموضع نفسه

[2] - ينظر:التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ص: 150.

[3] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص: 19.

[4] - ينظر: استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص: 83.

إلى زمان أوسع مثلًا: كلمة اليوم في قولنا: "بنات اليوم" تشمل العصر الذي نعيش فيه، ولا يتجسد بيوم مقداره أربع وعشرون ساعةً، وكل ذلك مرجعه إلى السياق الذي تستخدم فيه[1]، أو يشير إلى الزمان النحوي الذي يتحدد معناه من الكلمة في حالتها التركيبيّة[2].

فالإشاريات الزمانية هي: "مجموعة من المرجعيات الإحالية المبنية على شروط التلفظ الخاصة وظروفه كهوية المتكلم، ومكان التلفظ،وزمانه"[3]، وهى ظروف الزمان الظاهرة أو المضمرة، والكلمات الدالة على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمان التكلم الذي يعد مركز الإشارة الزمانية .

وظّف (الأنطاكي) بعض الإشاريات الزمانيّة، حيث استطاع أن يوصل قصده، وفكرته للمخاطَب، ويتضح ذلك من خلال حديثه عن (أنْ) التي يليها الفعل المضارع المرفوع، فيرى وقوع (أنْ) المخففة من الثقيلة بعد فعل اليقين يعني بعد فعل التحقق كالعلم، نحو قول الله تعالى: ﴿ **عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى**﴾[4]، أو ما نزل منزلته، مما يفيد الترجح كظن وحسب نحو قوله تعالى:﴿ **وَحَسِبُواْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَـة**﴾[5]، فمن رفع (تكون) على تنزيل الحسبان منزلة العلم، واستشهد بقول جرير:

زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرْبَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلامَةٍ يا مَربَعُ [6]

وقعت (أنْ) المخففة من الثقيلة بعدما نزلت منزلة اليقين وهو الفعل زعم فـ(أنْ) هذه يعني أنّ : أنْ مخففة من الثقيلة وهي العاملة عمل إنّ، واسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها الجملة الفعلية، ثلاثية الوضع يقول الأنطاكي: "وإنْ كانت ثنائية اللفظ الآن بخلاف أنْ الناصبة فإنها ثنائية الوضع واللفظ، وهي مصدرية أيضًا أي كـ(أنْ) الناصبة"[7]، العنصر الإشاري (الآن) الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى، وما هو آت، ومعرفة السياق هنا من تحديد مرجعيته؛ فلا بد من معرفة زمن التلفظ لإحالة العنصر الإشاري إلى مرجعه الحقيقي، فعدم تحديد المرجعية

---

[1] - ينظر: آفاق جديدة البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:20.
[2] - ينظر: المقاربة التداولية، فرانسواز(أرامينكو)، ترجمة: سعيد علوش، الرباط مركز الإنماء القومي، 1986م، ص: 42،
[3] - تحليل الخطاب الشعري، محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، المغرب، ط ، 2005م، ص: 15 .
[4] - سورة المزمل من الآية :18 .
[5] - سورة المائدة من الآية :73 .
[6] - ديوان جرير، بيروت للطباعة والنشر، 1986م، ص:272.
[7] - غنية الأريب، عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 195/1 .

الدقيقة إلى الإشارة الزمانية يحيط الملفوظ باللبس، وهذا ما يعطي الإشاريات الدور الفعال في الخطاب، فيوجد فرق بين (أنْ) المخففة من الثقيلة التي يليها الفعل المضارع المرفوع، والتي يتنولها المؤلف بالتحليل الآن، فقد وظف (الإنطاكي) العنصر الإشاري (الآن) خير توظيف؛ حيث بلغ مقصوده بايصال فكرته ورأيه إلى مخاطَب في الزمن الحال لحظة التلفظ؛ كما أنه استخدم في هذا الموضع للدلالة على زمن التكلم والذى اتسع، وامتدّ مدى هذا العنصر الإشاري من الزمن المذكور إلى الزمن الذي يستمع فيه القارئ، أو المتلقي لهذا الشرح، فالإشاريات الزمانية الظرفية تفيد تقييد الزمن بمكان، أو وقت، فقد أشار (الإنطاكي) إلى ذلك في سياق حديثه عن (ما) حيث شرح عبارة "كل يوم"، يقول في المثل "أكلَ يوم لك ثوب"، أن (كلَّ) منصوب، أمّا الجانب الإشاري في "كل يوم" فدلالة على إشارة زمانية ممتدة ومتجددة [1].

يوجد نوع مهم جدًا هو تعدد زمني السياق، وهو ما يعرف بالأزمنة المركبة غير القياسية كالماضي، والمضارع، والحاضر، والمستقبل ممثلًا في الأمرهذه الأزمنة القياسية تخضع لقواعد نحوية، وليس معنى هذا أن النوع لا يعول عليه في الإشاريات الزمنية بل ضروري؛ لكن أقل أهمية من الأزمنة المركبة، وتناول (الإنطاكي) هذا النوع من الأزمنة يذكر منها على سبيل المثال :

1- الحال المستقبلة يقصد به الحال التي تعبر عن الحاضر، ويراد به المستقبل، واستدل المؤلف بقول الله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ** ﴾ [2]، نظر المؤلف إلى هذا النوع من الزمن بالمركب من الحاضر، والمستقبل وهذه الإشارة الزمنية فيه تبيين القدرة على ربط المحكم بين الزمنين اعتمد على قرينة السياق، وقد ربط ذلك بوجود قرينتين نحويتين الأولى قرينة الفعل المضارع يحكم، أما القرينة الآخرى فحكاية الحال الدالة على المستقبل بقرينة (اللام) الدالة عليه[3]، وهي الداخلة على الفعل المضارع الذي هو في خبر(إن)، والغرض منها من حيث المعنى تؤكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب "إن" عن صدر الجملة كراهية ابتداء

[1] ـ ينظر: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 714/4 .
[2] ـ سورة النحل من الآية: 124 .
[3] ـ ينظر: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 714/4 .

الجملة بمؤكدين، ومن حيث الزمن إنها تخلص الزمن المضارع للحال، وهذا ذكره صاحب المغني، وقال به كثيرون[1] .

2- الزمن الماضي المراد به الحاضر، وهو ما أطلق عليه (الأنطاكي) بالتقريب قاصدًا به الزمن التقريبي، ليكون قريبًا من المخاطب باستحضار صورة الحدث حاضرة أمامه، وإن كان (الأنطاكي) ينكر ذلك دون تحليل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ**﴾[2].

يقول الأنطاكي : "إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول- صلي الله عليه وسلم- "[3]، ووفق رؤية الباحثة أن الجانب الإشاري الذي اعتمده المؤلف يدل على قدرته على ما يعرف بالزمن المركب من خلال التحليل الدلالي الذي أنتجه .

3- الإشاريات المكانية :

تعد العناصر الإشارية التي تحيل على أماكن يعتمد استعمالها، وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم، ووقت التكلّم، أو على مكانٍ آخر معروف للمخاطب، أو السامع، ويكون لتحديد المكان أثره في اختيار العناصر التي تشير إليه قربًا، أو بعدًا، أو جهةً [4]؛ فهذه العناصرلا تُفهم معزولة عن سياقها الذي أُنتجت فيه؛ لأنه يستحيل على الناطق باللغة أن يستعمل، أو يفسر ألفاظًا مثل: هذا، ذاك، وهنا، وهناك، للإشارة لذلك المكان، فهي تعتمد على السياق المادي المباشر الذي قيلت فيه[5]، ولذلك لايمكن تفسير الإشاريّات المكانيّة، ومعرفتها إلاّ بمعرفة المكان الذي يقصده المتكلّم[6]؛ فتحديد العناصر الإشارية لموقع التلفظ يعدُّ إسهامًا، أو مشاركة في الخطاب، وتحديد المرجع المكاني يرتكز على التداولية، وهو ما يؤكد أهمية استعمال المرجع المكاني لمعرفة مواقع الأشياء؛ لأن "في كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات، وافتراضات معترف بها، ومتفق عليها بينهم، وتشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواه ضمن السياقات والبنى التركيبية[7]، وأكثر الإشاريّات المكانيّة

---

[1] - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام : 300/1.
[2] - سورة القصص من الآية: 14 .
[3] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 714/4 .
[4] -ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، محمود أحمد نحلة، ص: 21.
[5] -ينظر: المصدر السابق، ص: 21 ،22 .
[6] - ينظر: التّداولية جورج بول :ترجمة قصى العتابي، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان، ط1، 2010م ، ص:33.
[7] - التّداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ص: 30، 31.

وضوحًا هي كلمات الإشارة نحو: هذا، وذاك الإشارة إلى قريب، أو بعيد من مركز الإشارة المكانية، وهو المتكلم، وكذلك هنا، وهناك وهما من ظروف المكان التي تحمل معنى الإشارة إلى قريب، أو بعيد من المتكلم، وسائر ظروف المكان، مثل: فوق، وتحت وأمام وخلف...إلخ، كلها عناصر يشار بها إلى مكان لايتحدد إلاَّ بمعرفة موقع المتكلّم واتجاهه"[1]

يرى بعض الباحثين أن عناصر الإشارة إلى المكان قد تنقل للإشارة الوجدانيّة، وهو أقرب إلى ما يسميه علماء المعاني التحقير بالقرب نحو قوله تعالى:﴿ **أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ** ﴾[2]، والتعظيم بالبعد نحو قوله تعالى:﴿ **الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ** ﴾[3].

ومن ثم يعد المكان عنصرًا مهمًا من عناصر السياق، وأيضًا فهو عنصر فعّال في العملية التواصلية، وجزء أساس من البنية التركيبية، حيث يعمد إليه المتكلم لتبليغ شيء ما.

فالمؤلف كثيرًا ما يلجأ في خطابه النحوي إلى استعمال العناصر الإشارية التي تحيل على أماكن في شرح القواعد النحوية؛ فكثيرًا ما يستعمل العنصر الإشاري "هنا" الذى يشار به للقريب، ولا يشار به إلى غير المكان، ومن ذلك ماذكره في مبحث (إذن) بأن الرضي أورد قول الشاعر:

لَئنْ عادَ لي عَبدُ العَزيزِ بمِثْلِها وأَمكَنَنِي مِنها إذَنْ لا أُقِيلُها [4]

مثالًا لوقوع "إذا" جوابًا للقسم يقول الأنطاكي: "وقد أورده الرضي مثالًا لوقوع "إذن" جوابًا للقسم على ما قاله الجمهور، أن القسم والشرط إذا اجتمع فالجواب للسابق، والمصنف هنا جرى على ماجوّزه الفراء في كون الجواب للشرط..."[5].

جاء العنصر الإشاري "هنا" ليحيل إلى مرجع مكاني في سياق كلامي عن معنى "إذن" حيث تسهم معرفة مكان التلفظ على تأويل الخطاب تؤيلًا صحيحًا، وتساعد على فهم المعنى

[1]- أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:22.
[2] - سورة الأنبياء من الآية : 36.
[3] - سورة البقرة الآية : 1.
[4] - ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ص: 164.
[5] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 129/1.

ومعرفة مراد المتكلم، فأورد المؤلف العنصر الإشاري هنا يقصد به في مكان اجتماع القسم والشرط يكون الجواب للشرط.

استعمل العنصر الإشاري "هنا" - أيضًا - في حديثه عن المرفوع بعد "لولا" أنه ليس فاعلًا بفعل محذوف يقول الأنطاكي: "...وبناءً على أن أصل "لولا" لو دخلت على "لا" وهو أقيس؛ لأن "لولا" كـ(لو) لاتنفك عن الفعل، ورُدّ بأن حذف فعل الفاعل وجوبًا لا يكون من دون المفسر، وبأن لا تتكرر في الماضي غالبًا إلا في الدعاء وجواب القسم، ودُفِعَ بأن المفسر إنَّما يجب إذا لم يُفهَم خصوص الفعل من القرينة، وهنا فُهِمَ من "لولا"، وبأن تكرار "لا" إنما يجب "لولا" أن "لاَ" في "لولا" كالعدم، لزوال النفي بدخول لو".[1]

استخدم (الأنطاكي) العنصر الإشاري "هنا" لبيان أن "لولا" كلمة بنفسها، وليست (لو) الداخلة على لا؛لأن الفعل بعد (لو) إذا أضمر وجوبًا، فلا بد من الإتيان بمفسر، وهنا ليس بعد (لولا) مفسر؛ لأنه هنا فهم خصوص الفعل من القرينة، كما أن لفظ "لا" لايدخل على الماضي في غير الدعاء، وجواب القسم إلا مكررًا في الأغلب.

عمل العنصر الإشاري هنا على تنبيه المخاطَب "كي" يلتفت إلى قول الأنطاكي فينفي وجود مفسر بعد (لولا).

وفي عطف الخبر على الإنشاء والعكس يقول الأنطاكي: "منعه البيانيون هذا هو المشهور بين الجمهور، لكن ليس على إطلاقه في الجمل التي لامحل لها من الإعراب، وأما في التي لها محل فجائز"[2]

استعمل المؤلف العنصر الإشاري هذا لتقريب الخبر، وتمييزه بالإشارة المحسوسة إليه وتنزيله منزلة الأشياء المشاهدة، فأظهر الحكم المشهور بين الجمهور وهو (المنع) عند علماء البيان و(الجواز) عند أهل اللغة.

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 2/3.
[2] - المصدر السابق: 632/3.

وفي حديثه عن شروط الحذف، بأن لايكون المحذوف عوضًا عن شيء يقول الأنطاكي: "ومن هنا أي: لأجل الشرط السادس لم يحذف خبر كان؛ لأنه عوض أو كالعوض، من مصدرها، ومن ثمة لايجتمعان، أي: خبر "كان" ومصدرها "[1].

فالأنطاكي استعمل العنصرين الإشارين (هنا وثمة) وهما ظرفان يشار بهما للمكان ولا، يشار بهما لغير المكان، فاستعمل هنا للقريب، فلا يجوز أن يحذف لفظ جيء به عوضًا عن محذوف فمثلًا لا يجوز حذف "ما" لأنها استعملت عوضًا عن "كان" في نحوه قولهم: أما أنت منطلقًا انطلقت، بمعنى إن كنت منطلقًا انطلقت، واستعمل ثمة للبعيد لتراخي المشار إليه عن المشير أي بعده عنه.

كما أنه استعمل العنصر الإشاري "هذا" في اعتراضه على ما قاسه بعض النحويين فإن "سوى" ظرف يفصل بين الفعل و"لم" في قوله:"هذا ليس بمتعين لجواز أن يكون مفعولًا به بينهما، لأن سوى يستعمل غير ظرف للضرورة عند سيبويه والجمهور ومطلقًا عند غيرهم" [2].

ولعل في استعمال الأنطاكي للعنصر الإشاري "هذا" بعدًا حِجاجيًا ملمحًا إلى ضعف المشار إليه ونفيه؛ حيث نبّه الأنطاكي للإشارة إلى أن سوى يستعمل غير ظرف للضرورة عند سيبويه ومطلقًا عند الجمهور، كما أن المؤلف يذكر في الكثير من المواضع قوله في الباب...،في الكشاف في الإيضاح ...إلخ.

فيذكر أسماء كتب للرجوع إليها في بعض المسائل، أو أنه ذكر المسألة في باب آخر فمعرفة اسم الكتاب، أو الباب، أو المبحث، يعد مفتاحًا لفك شفرات، فيحيل المخاطب على المرجع الحقيقي لهذه الإشاريات الدالة على المكان، ومن ثم يعد المكان عنصرًا مهمًا عمد إليه الأنطاكي لتبليغ المخاطب مايقصده، فهو عنصر فعال في العملية التواصلية فاستعمل الأنطاكي الإشاريات المكانية بشكل لافت للنظر، تأكيدًا منه على دور هذه العناصر في ايصال المقصود من الخطاب النحوي.

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي 415/4.
[2] - المصدر السابق: 21/3.

4-الإشاريات الخطابيّة :

تعد الإشاريات الخطابية من خواص الخطاب؛ لأنها إشاريات تأتي ضمن ملابسات الخطاب؛ حيث إنها وليدة السياق المقامي، وتتمثل هذه الإشاريات في العبارات التي تذكر في النص مشيرة إلى موقف خاص بالمتكلم، فقد يتحيّر في ترجيح رأي على رأي آخر أو الوصول إلى مقطع اليقين في مناقشة أمر فيقول: ومهما يكن من أمر، وقد يحتاج إلى أن يستدرك على كلام سابق أو يُضرَب عنه فيستخدم الأداة "لكن" أو "بل"، وقد يعمد إلى تضعيف رأي فيذكره بصيغة الفعل المبنيّ للمجهول "قِيلَ" وقد يُرِيدُ أن يقدم أمرًا على آخر فيقول: "من ثَمَّ" لإرادة الترتيب، والإشارة إلى الإتيان بمعرفة جديدة، وقد يُقال: (هذا النص) للإشارة إلى نصٍ قريبٍ أو تلك القصة إشارة إلى قصة بَعُدَ بها القول[1].

ولعل من أبرز الإشاريّات الخطابية التي استخدمها الأنطاكي العنصرين الإشاريين(هذا وهذه) للإشارة إلى قول أو فكرة ما، والعنصرين الإشاريين (لكن، بل) اللذين سبق الحديث عنهما في مبحث العوامل الحِجاجية كونهما أداتي ربط، فتربط الأداة (لكن) بين قولين متفاوتين في القوّة الحِجاجية، كما تفيد الاستدراك، وتستعمل لإزالة التوهم، كذلك فهي مؤشر خطابي تستعمل للإشارة الخطابية، من حيث إنها تشير إلى معنى الاستدراك في الكلام يقول الرضي: "فكأنك لما أخبرت عن الأوّل خِفتَ أن يتوهم من الثاني ذلك فتداركت بخبره لخبر الأوّل لتحقيق معنى الاستدراك "[2]

أمَّا الأداة: بل فهى رابط ومؤشر خطابي تستعمل "للإضراب عن الأوّل والإثبات للثاني"[3]، فالرابط (بل) في الكلام دائمًا ما يربط بين جملتين تخدمان نتيجتين متعارضتين، ودائمًا ما تكون الحِجج الواردة بعد هذا الرابط أو المؤشر الخطابي أقوى وأشد تأثيرًا من الحِجج الواردة قبله، فتستعمل عنصرًا إشاريًا للغة على وجهين أحدهما لتدارك كلام غُلطِ فيه،...والثاني أن يكون لترك شيء وغيره من الكلام "[4]، ويوضّح ابن السراج الغَرض الدلالي من استعمال المؤشرين الخطابيّين (بل ولكن) بقوله: "بلْ ومعناها الإضراب عن الأوّل والإثبات للثاني نحو قولك:

---

[1] - أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص: 24، 25.
[2] - شرح المفصل، لابن يعيش: 8/8.
[3] - المقتضب للمبرد: 5/1.
[4] - بحر العلوم، السمرقندي، دار الفكر، بيروت، تح محمود مطرجي، 3/ 151.

ضربتُ زيدًا بل عمرًا، وجاءني عبد الله بل أخوه، وماجاءني رجلٌ بل امرأةٌ...أما لكن، فهي للاستدراك بعد قصةٍ تامة، فأمّا مجيئها للاستدراك بعد النفي فنحو قولك: ما جاءني زيدٌ؛ لكن عمرو، وما رأيت رجلًا؛ لكن امرأة"[1]، ويُبّين أمين الدين الأنصاري المحلّي معنى الإضراب، والاستدراك للعنصرين الإشاريين بل، ولكن بقوله: "بلْ للإضراب عن جعل الحكم للأوّل وإثباته للثاني ... كقولة قام زيد؛ بل عمر ... وقد تصدر بـ(لا)؛ لتوكيد معني النفي كقولك: ما قام زيد لكن عمرو؛ فإن وقعت بعدها جملة كانت حرف ابتداء، معناها الاستدراك"[2].

من ثم تكمن إشاريّة "لكن"، و"بل" في الإشارة إلى إثبات الذات، أي: القول المثبت وجعل الأوّل كالمسكوت عنه.

ومن أمثلة ذلك ما أورده الأنطاكي في مبحث حتى قوله: إن الجملة بعد حتى مؤولة بالمفرد في محل جر بها بدليل أن الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري، ويجوز دخول الجار عليها في أسماء الزمان، نحو جئت حين جاء زيد، فليس بشيء، ففيه أن التأويل بلا حرف مصدري ليس بمطرد؛ بل سماعي، يجري في مواضع مخصوصة ككون الجملة فعلية...وبعد همزة التّسويّة ..."[3].

وردت (بل) في سياق المثال كمؤشر خطابي للإشارة إلى أنّ الإثبات لما بعدها والاضراب عمّا قبلها، أي: أن التأويل بلا حرف مصدري سماعي يتقيد بمواضع معينة، فوجود المؤشر الخطابي (بل) داخل الخطاب جعل المتلقي يضرب عن القول السابق لها ويثبت مابعدها.

ومنه ماورد في مبحث (أَنْ) المفتوحة الهمزة والساكنة النون قوله إنَّ: "أَنْ المصدريّة إذا دخلت على المضارع لم يكن إلاّ مستقبلًا، وعلى الماضي لم يكن للاستقبال؛ بل يكون الماضي على معناه في المضي كما ظُنَّ، لأن ذلك إنما هو قبل التأويل بالمصدر، ويؤيده...أنَّ المصدر لا

[1] - الأصول في النحو، لابن السراج: 2 /57.
[2] - مفتاح الإعراب، محمد بن على بن موسى لأنصاري المحلي، دراسة وتحقيق محمد عامر أحمد حسن، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2006م، ص:110، 111.
[3] -غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 140/2.

يدل على زمان بعينة، وأَنْ مع الفعل يدل على أن الفعل وقع من فاعله فيما مضى، أو يقع فيما يأتي"[1]

جاءت (بل) في هذا المثال - أيضًا- كمؤشر خطابي للإشارة إلى أنّ الإثبات لما بعدها والإضراب لما قبلها، أي: بعده وجعلها أقوى وأشد تأثيرًا لما قبلها.

ومن أمثلة (لكن) يقول في مبحث "مِنْ" إنها تفيد ابتداء الغاية، ومعنى الغاية هنا جميع المسافة لا النهاية، إذ لا معنى لابتداء النهاية، ومعنى الابتداء: أن يكون الفعل المتعدي بها ممتدًا كـ(سرت من البصرة) أو مُنْشِأ الممتد، كـ(خرجت من الدار) فإن الخروج وإن لم يكن ممتدًا لكن يترتب عليه أمور ممتدة كالسير ونحوه"[2]

جاءت (لكن) في هذا المثال مشيرة إلى الاستدراك في القول، فقد أثبت القول لما بعد لكن بالإشارة إليه.

إن استخدام الإشاريات الخطابية نحو (بل، لكن) من خواص الخطاب يؤتي بها ضمن ملابساته فهي وليدة السياق المقامي، وقد يحتاج إليها المتكلّم أي: أن يضرب عن قول، وثبت آخر فيستعمل (بل)، أو يستدرك على كلام سابق فيستعمل (لكن)، ومهما يكن من أمر فإن المخاطِب يستعمل هذه الإشاريات؛ لزيادة القوة الحِجاجية في الخطاب، والوصول إلى غايته، وهى إقناع المخاطَب.

5- الإشاريّات الاجتماعيّة:

تعرف الإشاريات الاجتماعية: بأنها ألفاظ أو عبارات تشير إلى نوع العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين، والمخاطبين من حيث هي علاقة رسميّة، تدخل فيها صيغ التبجيل والتعظيم في مخاطبة من هم أكبر سنًا، أو أرفع مقامًا من المتكلم، أو مراعاة المسافة الاجتماعية بينهما، أو

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي:185/1.
[2] المصدر السابق: 151/3.

حفاظًا على الحوار في الإطار الرسمي، وتشمل هذه الإشاريات جملة من الصيغ المعبرة نحو: فخامة الرئيس، سمو الأميرة، فضيلة الشيخ، والسيدة، والأنسة، وكذلك حضرتها وسيادتك[1] .

أمَّا الاستعمالات غير الرسميّة فتخلص من هذه القيود جميعًا؛ فهي تشمل النداء المباشر بذكر الاسم مجرورًا من الألقاب أو المفردات التمهيدية لذكر الاسم نحو أيها، وأيتها[2] فتحديد طبيعة العلاقة الاجتماعية بين الأطراف المتخاطبة مسألة نسبية[3]، محكومة بنوعية العلاقة الاجتماعية، فهى تختلف من حيث قرب أو بعد الأطراف المتخاطبة، سواء أكان القرب أو البعد ماديًا أم اجتماعيًا أم نفسيًا، والظاهر أن "الإشاريّات الاجتماعية من المجالات المشتركة بين التداولية وعلم اللغة الاجتماعي"[4]، فهي تسهم في تحقيق التواصل في الخطاب وتعزز الثقة بين المتخاطبين، وترسم حدود المسافة الاجتماعية بين أطراف الخطاب، من أجل إنجاح الحوار والوصول إلى الغاية المرجوّة من الخطاب.

إن أكثر الإشاريّات الاجتماعيّة التي استخدمها الأنطاكي (عبارة المصنّف) وهى إشارة إلى ابن هشام الأنصاري صاحب كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب الذي تناوله الأنطاكي بالدراسة، نحو قوله: قال المصنّف، أشار المصنّف، أجاد المصنّف، صوّب المصنّف[5]، ولعل هذا ما يدل على طبيعة العلاقة بين العالمين اللغويين التي تدل على الاحترام، والتقدير،والكفاءة العلميّة المتبادلة بين طرفي العملبة الحوارية، وهذا ما يميز العلاقة الرّسميّة بينهما.

ومن الإشاريّات الاجتماعية - أيضًا- عبارة إمام الصناعة إشارة إلى سيبويه في قوله: "وهذا إمام الصناعة سيبويه..."[6]، وأشار إلى عبد القاهر الجرجاني صاحب كتاب دلائل الإعجاز في قوله :"... إن الشيخ عبد القاهر الجرجاني عبَّر في دلائل الإعجاز عن الحال والخبر وحكم باتحادها معنى..."[7].

---

[1] - ينظر: استراتجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:88 ،89، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:25.
[2] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:25، 26.
[3] - ينظر:المقاربة التداولية ، فراسوار ارمينكو، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط،المغرب، ط1، 1980م، ص:42.
[4] - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص:26.
[5] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 2 /56 ،342 ، 311/4، 408.
[6] - المصدر السابق: 4/ 282
[7] - نفسه :4/ 119.

ومنه - أيضًا- قوله: "قال بعض الأفاضل.."، فهذه العناصر الإشارية، لا شك أنها تعبّر عن الاحترام، والتقدير بين طرفي العملية التخاطبية؛ فهى تجسد في هذا المقام العلمي الثقافي نوع من التضامن، أو ما يعرف باستراتيجية التضامن في الخطاب، وهذا مايجعل الإشاريّات بجميع أنواعها تلعب دورًا مهمًا في تأويل الخطاب الحِجاجي للوصول إلى الإقناع، ولا يخفى أن النظر في هذه العلاقة كونها علاقة رسميّة يسودها الاحترام والتبجيل في مخاطبة من هم أكبر سنًا ومقامًا من المتكلِّم، فهى علاقة رسميّة يستلزمها المقام فالإشاريّات الاجتماعيّة تحقق إقامة التّواصل في الخطاب الحِجاجي.

المبحث الثالث ـ الاستلزام

الحواري

(Conversationl implicature)

مفهوم الاستلزام الحواري :

يُعدُّ الاستلزام الحواري أو المحادثي[1]، أحد أهم المفاهيم التي تقوم عليها التداولية في" تولي قصديّة المتكلّم أو ما يسمى بالدلالة غير الطبيعيّة اهتمامًا كبيرًا"[2]، فالاستلزام الحواري يسعى إلى الكشف عن أعماق مقاصد المتكلّم عند التّخاطب، أو التّواصل، أو التّحاور، ويقوم على أنّ جمل اللغة الطبيعيّة تدل في أغلبها على معانٍ صريحة، وأخرى ضمنية لا تتحدد دلالتها إلا في السياق الذي وردت فيه، وبالتالي يمكن تعريف الاستلزام الحواري بأنه: "عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيءٍ آخر، أو قل: إنه شيء يعينه المتكلم ويوحي به، ويقترحه، ولا يكون جزءًا مما تعنيه الجملة بصورة حرفية"[3] فالمتكلّم قد يقول كلامًا ويقصد به معنى آخر، غير ما يوحي به كلامه حرفيًا، كما أنَّ المستمع يسمع كلامًا، ويفهم معنى آخر من كلام المتكلم؛ لأن الخطاب التداولي يحمل معنيين، معنى صوريًا يتحدد من تركيب الجملة، ومعنى ضمنيًا لا يصرح به المتكلم، وهو المقصود من القول يتحدد عن طريق التّأويل، والفهم؛ فكثير من "العبارات اللُّغويّة إذا روعي ارتباط معناها بسياقات إنجازها، لا تتحدد فقط فيما تدل عليه صيغتها الصورية، لذا يلزم إيجاد تأويل آخر ملائم يحتم الانتقال من معنى صريح إلى معنى مستلزم"[4] .

فالتأويل الكافي للكثير من الجمل يصبح متعذرًا إذا تمَّ الاقتصار فيه على المعطيات الظاهرة، الأمر الذي يتطلب تأويًلا دلاليًّا آخر، ومن ثمة يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى معنى غير المصرح به معنى مستلزم حواريا، بيد أن هذا الانتقال من معنى إلى آخر يطرح العديد من الإشكالات التي تتعلق بماهية التأويل الممكن إعطاؤه للجملة التي تحمل هذه المعاني، فهل يُعتمد المعنى الصريح وحده، أم يعتمد المعنى الصريح والمعنى المستلزم معًا؟ أي كيف يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم حواريًا؟ وكيف يتم ضبط ومعرفة المعنى الذي تخرج إليه جملة محددة؟ مع الأخذ في الاعتبار أن للحمولة الدلالية في الجملة اللُّغويّة، وظيفتين دلاليتين: وظيفية تشمل: المعاني الصريحة التي تدل عليها صيغة الجملة حرفيًا، وهى وظيفة أصلية قارة في

[1] - ينظر: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي مسعود صحراوي، ص:33.
[2] - التداولية في البحث اللغوي والنقدي، بشرى البستاني، مؤسسة السياب، لندن، ط1، 2012م، ص:86.
[3] - نظرية المعني في فلسفة بول جرايس، صلاح إسماعيل عبد الحق، الدار المصرية القاهرة، ط1، 2005م، ص: 78.
[4] - الاستلزام الحواري في التداول اللساني (من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطه لها): للعياشي أدراوي، دار الأمان الرباط، ط1، 2011م، ص:7،8.

القواعد المضبوطة، ووظيفة أخرى تشمل (المعاني الضمنية) أي تلك التي لا تدخل عليها صيغة الجملة حرفيًا، وإنما تتولد طبقًا للسياقات، أو المقامات التي تنجز فيها، وعليه ففي اللغة المتداولة - تحت تأثير أهداف تواصلية محددة - قد تستعمل جملة ما، قاصدين معنى جملة أخرى، ومن ثمَّة يتم الانتقال من معنى مباشر صريح إلى معنى غير صريح أو مستلزم حواريًا [1]، فبعض جمل اللغات الإنسانية في بعض المقامات، تدلّ على معنى غير معنى تركيبها اللفظي [2]

وقد لاحظ (غرايس) الذي يرجع الفضل إليه في نشأة البحث في (الاستلزام الحواري) إلى المحاضرات التي دُعِي إلى إلقائها في جامعة هارفارد سنة 1967م، قدّم خلالها تصوره بإيجاز لهذا الجانب من الدرس، والأسس المنهجية التي يقوم عليها[3].

إن بعض الأقوال تبلغ أكثر مما يدل عليه مجموع الكلمات التي تكوّن الجملة، ويسمى هذا الجانب من دلالة الأقوال الذي يُفلتُ عن شروط الصدق (استلزامًا خطابيًا)، ويتعين من هذا أن المتكلّم يجعل سامعه يدرك من الدلالة ما يفوت المعنى الحرفي للجملة [4].

لقد ظهر مفهوم الاستلزام الحواري مع غرايس الذي حاول أن يضع نحوًا قائمًا على أسس تداولية للخطاب، تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد المؤسسة لعملية التخاطب، فهو يؤكد أن التأويل الدلالي للعبارات في اللغات الطبيعية أمر متعذرٌ إذا نُظِر فيه فقط إلى الشكل الظاهري لهذه الجمل أو العبارات[5].

كانت نقطة البدء عند غرايس من أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همه في إيضاح الاختلاف بين ما يقال، وما يقصد، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والجمل بقيمها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلّم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر، معتمدًا على أن السامع فطن قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يُتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال وبذلك أراد أن يربط بين ما يحمله القول من معنى صريح، وما يحمله من معنى متضمن وبالتالي نشأت عنده فكرة

[1] - ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي أدراوي، ص: 18-19.
[2] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر محمود أحمد نحله، ص:32 ،33.
[3] - ينظر: المصدر السابق، ص:32.
[4] - ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني :العياشي أدرادي، ص:17 ،18.
[5] - ينظر: المصدر السابق: 17.

الاستلزام الحواري، فما يقال هو ما يدل على معناه بظاهر اللفظ أما ما يقصد فهو ما يحتاج إلى إعمال الفكر؛ لأن معناه مستفاد من المعنى الأول، فكأن المتكلم أراد أن يُبْلِغَ السَّامِعَ على نحو غير مباشرٍ معتمدًا على المتلقي، وقدراته على التأويل[1].

إن العمليّة الحواريّة تستند إلى مبادئ ومعارف مشتركة بين المتكلم والمخاطَب وتخضع لقواعد حواريّة تعمل إلى تفعيل التواصل الذي يرمي إلى تحقيق الهدف المنشود من الحوار فهى ليست عملية عشوائية؛ بل هي عملية خاضعة لجملة قواعد تسمح بايصال الحوار وتبادله بين طرفي العملية الحوارية المتكلم، والسامع[2].

يرأى غرايس أن الاستلزام الحواري نوعان:

أحدهما - استلزام عرفي: يقوم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات المقامية، والمقالية وتغيرت التّراكيب النّحويّة، وآخر استلزام حواري: متغير دائما تتغير تلك السياقات التي يرد فيها وكان ما يشغله هو كيف يكون ممكنا أن يقول المتكلّم شيئًا ويعني شيئا آخر؟ ثم كيف يكون ممكنا أيضًا أن يسمع المخاطَب شيئا ويفهم شيئا آخر؟ وجد غرايس حلًا لهذا الإشكال القائم فيما اسماه بمبدأ التعاون بين المتكلم والمخاطَب، وهو مبدأ حواري عام يشمل عدة قواعد مهمة في العملية الحواريّة [3] .

مبدأ التّعاون:

عُرف التعاون بأنه المبدأ التداولي الأول للتخاطب[4]، فهو الأساس الذي يُبنى عليه الاستلزام الحواري، يرتكزعلى إسهام المتخاطبين الكلامية، وتعاونهم فيما بينهم من أجل تحقيق التواصل، والحوار الناجح، ويقصد به غرايس أنه: "ذلك المبدأ الذي يرتكز عليه المرسِل للتعبير عن قصده، مع ضمانه قدرة المرسَل إليه على تأويله وفهمه"[5]، وقد صاغه على هذا النحو:" ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه سياق الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه أو الاتجاه

[1] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص: 33.
[2] - ينظر: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجاً "أطروحة دكتوراه"، ليلى كادة، إشراف، بلقاسم دفة، جامعة الحاج لخضر كلية الأداب، واللغات الجزائر، د.ت، ص: 57.
[3] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: محمود أحمد نحله، ص:33 ،34.
[4] - ينظر: اللسان والميزان، طه عبد الرحمن، ص: 238 .
[5] - استراتجيات الخطاب مفاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:96.

الذي يجري فيه ذلك الحوار"[1]، ويقوم هذا المبدأ على التعاون بين المتكلم، والمخاطب مما يسهم في توجيه المحاورة ونجاحها فهو مبدأ يجعل من الخطاب الكلامي ملتصقا بظروف إلقائه الحقيقية التي تجعل المتكلم يراعي حالة مخاطبه، ومن ثم تحقيق التواصل الناجح فهو: "بمثابة المؤطر للحوار والموجه له في نجاحه وفشله، ويقوم هذا المبدأ على فرضية وجود حدٍ أدنى من التعاون بين المتخاطبين"[2]، فإذا كان للمتخاطبين فائدة في ممارستها للكلام فإن كلًا منهما سيجني ثمار ذلك إذا تحقق التبادل الكلامي، وعكس ذلك مآله الفشل[3]، فالعملية التّخاطبيّة لا تتحقق إلا في ظل الحوار الذي يتعاون فيه المتكلم، والمخاطَب .

تبلغ التفاعلات الحوارية مقاصدها بمقتضى التعاون القائم بين أطراف الحوار، وهو ما يتطلب أن يكشف المتحاورون عن مقاصدهم[4]، و"يؤدي مبدأ التعاون إلى التواصل والتفاعل ... مهما كانت الظروف المعتمدة ... من هذا الجانب يقتضى الفعل التواصلي من المتخاطبين عمليتين متوازيتين: الإنتاج والتأويل، فالإنتاج يحيل إلى التلفظ الذي يرتبط بالمتكلم بالدرجة الأولى، في حين يتطلب التأويل من المتلقي الاستناد إلى عدّة رسائل لسانية، وغير لسانية"[5].

لقد بين غرايس أن هذا المبدأ يوجب أن يتعاون المتكلم، والمخاطب على تحقيق الهدف المرسوم من الحديث الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محددًا قبل دخولهما في الكلام أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام .

لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري أنشأ غرايس أربع قواعد متفرعة عن المبدإ العام مبدأ التعاون، أو كما تسمى بالمسلمات الحواريّة وهي:

1- مبدأ الكم (Quantily):

اجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه.

---

[1] - استراتجيات الخطاب مفاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص:96.

[2] - مبدأ التعاون عند غرايس وتجليات حضوره عند السكاكي"خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهرأنموذجاً":يوسف رحايمي:مجلة جيل الدراسات الأدبية، والفكرية، العدد الثاني والثلاثين يوليو،2017م، ص:73.

[3] - ينظر:التداولية في البحث اللغوي والنقدي، بشري البستاني، ص: 86

[4] - ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي أدراوي، ص: 97، 98.

[5] - قوانين الخطاب في التواصل الخطابي، ذهيبة حمو الحاج، منشورات مخبر تحليل الخطاب جامعة تيزي وزو، دار الأمل، العدد الثاني ماي2007م، ص:220.

2- مبدأ الكيف (Quatily) :

لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه .

3- **مبدأ المناسبة (Relevance)** :

اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع " ليناسب مقالك مقامك".

4- مبدأ الطريقة (Manner)

كن واضحًا ومحددًا، فتجنب الغموض، وتجنب اللبس، وأوجز، ورتب كلامك .

إن الهدف من تحديد هذه المبادئ التي يتحقق بها التعاون بين المتكلِّم، والمخاطَب هي تنظيم عملية التخاطب[1].

ويؤكد ذلك قول (طه عبد الرحمن): " لقد أريد بهذه القواعد التخاطبية أن تنزل منزلة الضوابط التي تضمن لكل مخاطبة إفادة تبلغ الغاية في الوضوح، بحيث تكون المعاني التي يتناقلها المتكِّلم والمخاطَب معاني صريحة وحقيقية؛ إلا أن المتخاطبين قد يخالفان بعض هذه القواعد، ولو أنهما يدومان على حفظ مبدأ التعاون، فإذا وقعت هذه المخالفة فإن الإفادة في المخاطبة تنتقل من ظاهرها الصريح والحقيقي إلى وجه غير صريح وغير حقيقي، فتكون المعاني المتناقلة بين المتخاطبين معاني ضمنية"[2].

والجدير بالذكر أن هذه القواعد، والمبادئ الحواريّة تستهدف "مبتغًى واحدًا يتمثل في ضبط مسار الحوار، بحيث يؤكد على أن احترام هذه القواعد بالإضافة إلى المبدأ العام هو السبيل الكفيل بجعلنا نبلغ مقاصدنا حيث يفضى كل خروج عنها، أو عن إحداها إلى اختلال العملية الحوارية، وفي هذه الحالة على المحاور أن ينقل كلام مخاطبه من معناه الظاهر إلى المعنى الخفي الذي يقتضيه المقام ...، وعليه فإن على المتكلم احترام جملة من الشروط المقتضاة، منها أن يظهر قصده للمخاطَب حتى لا يفهم من القول خلاف القصد، ولهذا اتُخذ مبدأ التعاون شرطًا أساسيًا؛ لتحقيق الأهداف المطلوبة بشكل يتطلب تبادل المقاصد فيما بينهما، إذ المقاصد مراتب ... لأجل هذا اعتمد غرايس على فرضية مؤادها أنّ القصد قصد مركب وانعكاسي يتمثل في سعي المتكلم

[1] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحله، ص:32.
[2] - اللسان والميزان، طه عبد الرحمن، ص:239.

إبلاغ المخاطَب أمرًا يجعله يتعرف على قصده ... وعليه فالآليات التأويلية التي يستخدمها المخاطب لإدراك مدلول الخطاب الموجه إليه تقوم على فرضية تبتنى على مقاصده، إذ بدونها لن يتمكن من إعطاء تأويل ملائم لما يُوجّه إليه"[1] .

إن أهم ما يميز الاستلزام الحواري من حيث كونه آلية من آليات إنتاج الخطاب أنه يقدم تفسيرًا صريحًا لقدرة المتكلّم على أن يعي أكثر مما يقول بالفعل، أي: أكثر ممّا تؤديه العبارات المستعملة[2].

مثلًا جملة (ناولني الكتاب من فضلك) المنجزة في مقام محدد، يخرج معناها من طلب الأمر إلى معنى الالتماس، وهو ما تفيده القرينة من فضلك[3] .

ولا تحصل ظاهرة الاستلزام الحواري إلا إذا تم خرق إحدى قواعد الحوار المتفرعة عن مبدأ التعاون؛ حيث يرى غرايس أن طبيعة الاستلزام الحواري تقوم على انقسام الحمولة الدلالية للعبارة إلى معان صريحة، وأخرى ضمنية تفهم دلالتها من السياق الذي ترد فيه وهي:

1- المعاني الصريحة: هي المعاني المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وتشمل ما يأتي :

أ- المحتوى القضوي: وهو مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.

ب- القوة الإنجازية الحرفية: وهى القوة الدلالية المؤشر لها، عن طريق أدوات الاستفهام الأمر، النهي ...وغيرها.

2- المعاني الضمنية: هي المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة، ولكن للسياق دخلًا في تحديدها، والتوجيه إليها، وتشمل ما يأتي:

أ- معاني عرفية: وهي الدلالات التي ترتبط بالجملة ارتباطًا أصيلًا وتلازم الجملة ملازمة في مقام معين مثل: معنى الاقتضاء.

---

[1] - الاستلزام الحواري في التداول اللساني في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي أدراوي، ص:100 ،101.

[2] - ينظر: الاقتضاء في التداول الساني، عادل فاخوري، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد(2)، العدد(3)، 1989، ص: 141، 142.

[3] - ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، ص: 19.

ب- معاني حوارية: وهي التي تتولد طبقًا للمقامات التي تنجز فيها مثل: الدلالة الاستلزامية.
وأمكن مسعود صحراوي من إيضاح هذا التصور في قوله تعالى: ﴿**هَلْ إِلَىٰ مَرَدّٖ مِّن سَبِيلٖ**﴾[1] بالشكل الآتي[2]:

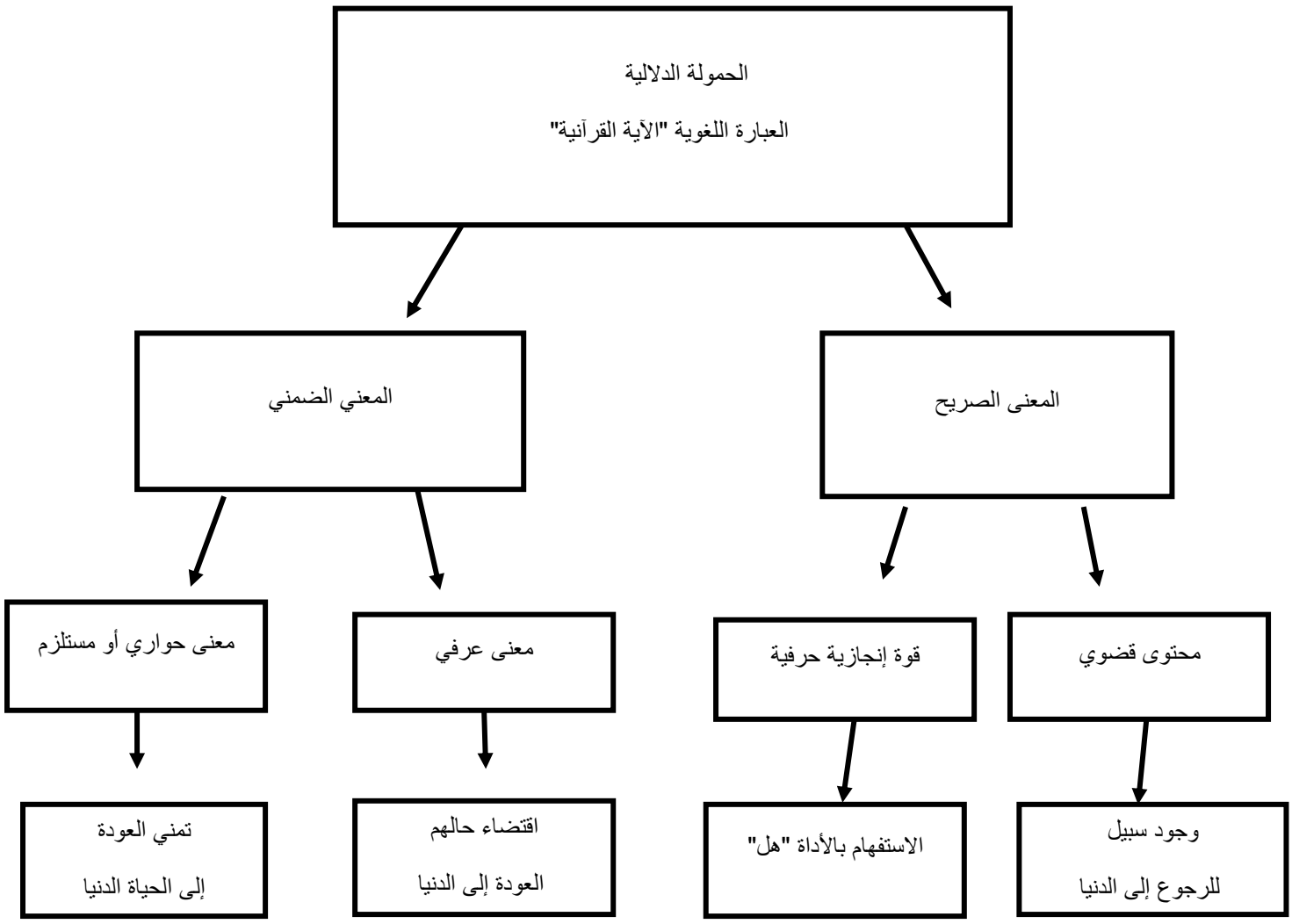

يرى غرايس أنَّ للاستلزام الحواري خواص تميّزه عن غيره من أنواع الاستلزام الأخرى.

1- إنه يمكن إلغاؤه، فالمعنى الضمني ثانوي بالنسبة للمعنى الصريح لذلك يمكن الاستغناء عنه ويكون ذلك عادة بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه، فإذا قالت: قارئة لكاتب

[1] - سورة الشوري من الآية :41.
[2] - التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في الثرات اللساني العربي مسعود صحراوي، ص:34-36.

مثلًا: لم أقرأ كل كتبك فقد يستلزم ذلك عنده أنها قرأت بعضها، فإذا أعقبت كلامها بقولها: الحق أني لم أقرأ أي كتاب منها، فقد ألغت ذلك الاستلزام.

2- إنه متصل بالمعنى الدلالي للتركيب فلا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي، فالاستلزام الحواري متصل بالمعنى الدلالي لما يقال لا بالصيغة اللغوية التي قيل بها، فلا ينقطع مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى ترادفها، فإذا قالت أخت لأختها مثلاً: لا أريدك أن تتسللى إلى غرفتي على هذا النحو، فقالت الأخرى: أنا أمشى على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء، فعلى رغم من تغير الصياغة في قول الأخت الثانية فإن ما يستلزمه القول من عدم الرضا عن هذا السلوك ما يزال قائمًا[1].

3- إنه متغير بتغير السياقات التي يرد فيها، فالاستلزام غير ثابت؛ بل يخضع للمقامات السياقية فقد يؤدي تعبير واحد استلزامات مختلفة، وتؤدي السياقات المختلفة إلى اختلاف دلالة العبارة مثل قول: السلام عليكم، في سياق الدخول تعني الاستئذان، وعند الخروج تعني التوديع وتلقى على المجلس تحية، وإذا قيلت لشخص مصحوبة بغضب تعني المقاطعة والمخاصمة[2].

4- إنه يمكن تقديره: والمراد به أن المخاطب يقوم بخطوات محسوبة يتجه به خطوة خطوة إلى الوصول إلى ما يستلزمه الكلام، فإذا قيل مثلًا: الملكة فكتوريا صنعت من حديد، فإن القرينة تبعد السامع عن قبول المعنى اللفظي، فيبحث عما وراء الكلام من معنى فيقول لنفسه: "المتكلم يريد أن يلقي إليّ خبرًا بدليل أنه ذكر لي جملة خبرية، والمفروض في هذا المتكلم أنه ملتزم بمبدأ التعاون أي أنه لا يريد به خداعًا ولا تضليلًا، فماذا يريد أن يقول؟ لا بد أن يخلع على الملكة بعض صفات الحديد كالصلابة، والمتانة، وقوة التحمل، وهو يعرف أنني أستطيع أن أفهم المعنى غير الحرفي فلجأ إلى هذا التعبير الاستعاري"[3] .

ومما لا يدع مجالًا للشك فإن هناك مبادئ أخرى مكملة لمبدأ التعاون منها مبدأ الملاءمة ومبدأ التأدب الذي يشتمل على ثلاث قواعد مهمة: التعفف، التخيير، التودد، ومبدأ الوجهة ومبدأ التأدب الأقصى، "ولا تنفي هذه المبادئ مبدأ التعاون الذي اقترحه غرايس وقواعده المتفرعة عنه؛ بل تجعله أساسًا"[4].

---

[1] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص: 39.

[2] - النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، محمود عكاشة، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 2013م، ص: 93.

[3] - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحله، ص:40 .

[4] - استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص: 97.

إذا انتهك المتكلم قاعدة من قواعد مبدأ التعاون: الكم، الكيف، المناسبة، والطريقة؛ أدرك المخاطَب ذلك، وسعى للوصول إلى معرفة غرض المتكلم من هذا الانتهاك؛ لأن وراء ذلك دلالة غير طبيعية، ومقاصد مضمرة تُدرَك بالاعتماد على مبدأ التعاون واحترامه، وعليه فقد نظرنا لهذه القواعد، و المبادئ من خلال تطبيقها على كتاب غنية الأريب على النحو الآتي:

المطلب الأول – خرق قاعدة الكم :

تحدث هذه الظاهرة بفعل خرق المتكلم لأحد مبادئ الحوار التي سبق ذكرها؛ فالأنطاكي يعد من السبّاقين إلى تناول الظاهرة التداولية المذكورة فقد عالج في كتابه مسألة خرق قاعدة الكم ضمن مبادئ الحوار قبل أن يتناولها لاحقًا الفيلسوف غرايس، وتظهر نصوص الأنطاكي إشارات واضحة إلى هذا المبدأ التداولي بما يتطابق إلى حد بعيد مع مبادئ التعاون التي صاغها غرايس فيما بعد، ومن ثَمّ يستحق الأنطاكي الفضل في تقديم هذا الدرس التداولي إذ كان تناوله سابقًا زمنيًا وأعمق طرحًا مما قدمه غرايس، جعله يضع الأساس الفكري الذي اعتمد عليه غرايس لاحقا ويعكس هذا الموقف وعيًا تداوليًا متقدمًا لدى الأنطاكي مؤكدًا ريادته وأسبقيته الزمنية مقارنة بغرايس في صياغة هذا المفهوم، وسنتناول في هذا المطلب إحدى القواعد الفرعية للمبدأ العام التعاون وهى :

قاعدة الكم:

سبق وإن ذكرنا أنها ترتبط بكمية المعلومات التي يجب تقدمها في الحوار التواصلي وتتم بقاعدتين :

1- جعل إسهامك الحواري إخباريًا بالقدر المطلوب بغية تحقيق الأغراض الحالية للحوار.
2- لا تجعل إسهامك في الحوار إخبارًا أكثر مما هو مطلوب .

وهذه القاعدة تخرق عندما يخرج المتكلم عن تقديم الكم المطلوب من المعلومات سواء أكان بالزيادة أم بالنقصان مقتضيًا لمعنى غير مباشر يكمن فيه قصده ويفهم من سياق الكلام[1]، فأي زيادة أو نقصان يقصدها المتكلم تضيف دلالة على الكلام المقصود، و"قد تظن أن توفير

[1] - ينظر: جماليات الاستلزام الحواري في القرآن الكريم" دراسة أسلوبية تداولية" عبد المنعم عبد الله محمود السيوطي، ص: 94.

قدر كبير من المعلومات لا يمثل انتهاكًا، وإنما هو مجرد إضاعة للوقت ومهما يكن من أمر فإننا نستطيع الرد على هذا الاعتراض بملاحظة أن مثل هذا الإفراط في المعلومات قد يكون تضليلًا؛ لأنه قد يثير مسائل هامشية، وقد يؤثر هذا الإفراط تأثيرًا غير مباشر إذ قد يُضلَّل المخاطبون لظنهم أنه يكمن عرض محدد وراء هذا الإفراط من المعلومات"[1]، وينقسم خرق قاعدة الكم إلى قسمين هما:

أولا - خرق قاعدة الكم بالزيادة:

ترتبط هذه القاعدة بما يقدمه المتكلم من معلومات أكثر مما يحتاجه المتلقي، أو السامع ليصل إلى قصده ملوحًا لمعنى غير مباشر يحمله قصده ويُفهَم من المقام[2]، فالزيادة إن وُجِدت كانت لها دلالة التزامية جديدة، ويتوهم من يعتقد أنها لا تغير في الدلالة ما دام المعنى المركزي موجودًا .

بيّن الأنطاكي في مبحث الجمل الاعتراضية أهمية وجود هذه الجمل في نصوص من القرآن الكريم، والشعر العربي، وفي منثور كلام العرب، بأنها ذات أهمية بالغة لإفادة الكلام حيث يقول بأن الجملة "المعترضة بين شيئين سواء أكانا مفردين، أو جملتين متصلتين معنى، وسواء أكانت المعترضة جملة واحدة، أو أكثر لإفادة الكلام تقويةً، وتسديدًا أو تحسينًا"[3].

يوضح الأنطاكي في هذا النص أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجمل الاعتراضية ذات أهمية بالغة في إفادة المعنى وتحسينه، فالزيادة تضيف دلالة التزامية يقصدها المتكلم، ومن هذه الجمل المعترضة التي ذكرها ما وقع بين المتضايفين كقولهم: "هذا غلام – والله- زيد، فإن والله جملة قسمية معترضة بين غلام وزيد"[4]، ومنها أيضًا ما وقع بين الجار والمجرور، كقوله: اشترتيه بأرَى ألف درهم، بجر ألف بالباء، وأرى بمعنى أظن معترض بينهما"[5].

وكذلك ما وقع بين المبتدأ، وخبره فيقول: "ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغي في نحو: زيد - أظنُّ - قائم، وبجملة الاختصاص في قوله- عليه الصلاة والسلام - : "نحن - معاشر الأنبياء -

---

[1] - المنطق والمحادثة، بول غرايس، بحث منشور ضمن كتاب إطلالة على النظريات اللسانية والدلالية، في النصف الثاني من القرن العشرين المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة قرطاج، ط1، 2012م : 619/2.

[2] - ينظر: جماليات الاستلزام الحواري في القرآن الكريم "دراسة أسلوبية تداولية"، عبد المنعم عبد الله محمود السيوطي، ص: 94.

[3] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 378/3.

[4] - المصدر السابق: 3 /394.

[5] - نفسه: 395/3.

لا نُورَثُ"[1]، وبيّن الأنطاكي أن ما ذكر هنا لا يوافق ما قاله الرضي: "بأن جملة الاختصاص في محل نصب على الحال، وقد وفق من قال إنها معترضة أراد بحسب الحقيقة ومن قال إنها حالية أراد بحسب المعنى"[2] فجملة الاختصاص تكون واجبة النصب سواء أعده حاله أم حال ما هو شبيه به، وهو المنادى المضاف نحو: يا عبدَ الله[3].

يثبت الأنطاكي في شرحه أن الجمل الاعتراضية لم تكن تكلفًا وإطنابًا في الكلام لا فائدة منها؛ بل كانت مقصودة لدلالات التزامية جديدة يقصدها المتكلم من أجل ايصال الفكرة كاملة للمتلقي .

كذلك من الآليات التي ذكرها الأنطاكي القريبة من خرق قاعدة الكم بالزيادة التوكيد اللفظي والمعنوي حيث يقول: إن"التوكيد من الإطناب "[4]، ومنه: جاء زيدٌ زيدٌ[5]، و إن مع زيدٍ مالًا، إنَّ مع زيدٍ مالًا[6]، ورأيت زيدًا إياه " يقول الأنطاكي: " إنه لو رجع "إياه" إلى زيد كان توكيد لفظيًا"[7]؛ ويرى في جملة " قام قام زيدٌ " أن الفعل لا يباشر الفعل من غير فاصل إلا عند التوكيد[8] فالفعل قام الثاني يؤكد وقوع الفعل الأول .

ومن أمثلة التوكيد المعنوي يقول : "جاء القوم كلهم، وأكرمتهم كلهم، ومررت بهم كلهم"[9] ، ويبيّن أن لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو : قمتم أنتم "أنفسكم"[10]، فهذه الزيادة في الضمائر ما هي إلا توكيدًا على توكيد.

فالألفاظ التي ذكرها الأنطاكي سواء أكانت بالنفس أو بكل، أو بتكرار اللفظ المفرد أو الجملة جاء بها مخاطبًا لرفع التوهم الذي يدور في مخيلة المتلقي، فالتوكيد اللفظي، والمعنوي من الآليات النّحويّة المؤسس عليها تراثنا النحوي منذ القدم، وهى أيضًا من الأمور التي يسعى

---

[1] - صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ضبط وتحقيق رضوان جامع رضوان مؤسسة المختار القاهرة، ط1، 2001، :76/6.
[2] - شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستربادي، 431/1.
[3] - ينظر:غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 672/4.
[4] - المصدر السابق: 753/4.
[5] - نفسه: 753/4
[6] - نفسه: ا603/4.
[7] - نفسه: 564/4.
[8] - نفسه: 452/2.
[9] - ينظر:غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 414/4.
[10] - المصدر السابق: 181/4.

الدرس التداولي للاهتمام بدراستها تحقيقًا للتواصل الحواري الفعّال، وهذا يتلاءم وفق قاعدة الكم بالزيادة التي جاء بها غرايس لاحقًا.

ثانياً ـ خرق قاعدة الكم بالنقصان :

يحدث عندما يقدِّم المتكلم معلومات أقل مما يحتاجه المتلقي ملوحًا لمعنى غير مباشر يحمله قصده الذي يفهم من سياق المقام[1]، معتمدًا على المتلقي وقدراته الاستيعابية على التأويل، وتتمثل وتتمثل هذه القاعدة في الحذف يقول: (الأنطاكي):"جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل؛ أي: المحذوف لدليل كالثابت"[2]، "وأمَّا إذا كان المحذوف فضلة ؛ فلا يشترط لحذفه وجود الدليل، لجواز أن يوجد دليل من غير اشتراط وتقصدون بالاقتصار: الحذف لغير دليل على المحذوف، ولا إرادة له ويسمي متروكًا، وهو ما لا يبقى معناه، ولا أثره، والمقدر والمطوي ينتظمان المحذوف ويمثلونه بنحو: كلوا واشربوا، أي: أوقعوا هذين الفعلين"[3].

كما يبيّن أن المحذوف عين الثابت، وأن علة الحذف لمجرد الاختصار والإيجاز، ويُبيّن أيضًا مواضع الحذف قائلًا: "الحذف اتساع وسط الكلام وآخره، لا أوله"[4]، فظاهرة الحذف من الظواهر التى تشترك فيها اللغات الإنسانية قاطبة؛والمتكلم بها يميل إلى حذف بعض عناصر الكلام التي تفهم من خلال المقام ، وفيما يتعلق بهذه الظاهرة ذكر (الأنطاكي) شواهد من القرآن الكريم منه قوله تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ**﴾[5]، أي: استمتاعهن[6]، فالتحريم لا يتعلق بالأمهات مطلقًا، ولكن يوجد معنى خلف اللفظ وهو تحريم زواج الأمهات، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ ٱلَّتِى أَقْبَلْنَا فِيهَا**﴾[7] أي: أهل القرية وأهل العير وذهب قومٌ إلى أن القرية عبّر بها عن أهلها، والتأنيث بدلالات اللفظ، فيكون مجازًا بلا حذف وقيل: أريد الحقيقة على سبيل المعجزة، وقيل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله[8]، ومنه أيضًا قوله

[1] - ينظر: جماليات الاستلزام الحواري في القرآن الكريم، عبد المنعم عبد الله محمود السيوطي، ص: 95.
[2] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 411/4.
[3] - المصدر السابق: 422/4.
[4] - نفسه: 575/4 .
[5] - سورة النساء، من الآية: 23.
[6] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 461/4.
[7] - سورة يوسف، من الآية: 82.
[8] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي : 462/4.

تعالى: ﴿**وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً**﴾[1] "أي: إلى أهل مدين، بدليل أخاهم شعيبًا"[2] وأنه قد جاء صريحًا في قوله تعالى: ﴿**وَمَا كُنتَ ثَاوِياً فِي أَهْلِ مَدْيَنَ**﴾[3]، "وهو بلد بناه مدين بن إبراهيم إبراهيم عليه السلام فسمي باسمه"[4]، ومنه قوله عز وجل: ﴿**ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ**﴾[5] وقوله: ﴿**وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ**﴾[6]، "فيكون التقدير: الحج حج أشهر، والبر برُّ من آمن؛ لأنك في الأولى قدرت عند الحاجة إلى التقدير؛ ولأن الحذف في آخر الجملة أولى، وإذا حذفت المضاف يجوز أن تطرح حكمه نحو واسأل القرية " [7].

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ **سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ** ﴾[8]، أي: والبرد وقد يكون النفى عن هذا بقوله بقوله سبحانه وتعالى في أوّل السورة ﴿**لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ**﴾[9]، يشير بذلك إلى الآية ليست من الاكتفاء الاكتفاء المصطلح كما هو المشهور بذكر البرد، قيل ذلك صريحًا، والاكتفاء أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينها تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر؛ لنكتة تقتضي الاقتصار عليه كما قالوا في الآية تخصيص الحرّ بالذكر؛ لأن الخطاب للعرب، وبلادهم حارة، والوقاية عندهم من الحرّ أهم" [10]، وغير ذلك كثير في حذف الاسم المضاف، حتى قيل ما وقع منه في القرآن ألف موضع [11] .

ويتبيّن من هذه الآيات القرآنية، أن للمقام دورًا في استنباط المتلقي للمعنى المستلزم الذي يحمله الخطاب، فقد فرّق (الأنطاكي) بين المعاني الصريحة، والمعانى المستلزمة التي يفرضها المقام، وليس هذا ببعيد على ما جاء به غرايس في حديثه عن أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، ويقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون[12]، ومما جاء به على سبيل الإيجاز في الكلام، الاتساع، وكراهية الإطالة قوله: "ينبغي للمُعْرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد، فتقول في نحو: ضُرِب فعل ماضي: تركيب توصيفي، أو

---

[1] - سورة الأعراف، من الآية:84.
[2] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 463/4.
[3] - سورة القصص، من الآية:45.
[4] - غنية الأريب، عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 463/4.
[5] - سورة البقرة، من الآية: 196.
[6] - سورة البقرة، من الآية: 176.
[7] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 465/4.
[8] - سورة النحل ، من الآية: 81.
[9] - سورة النحل ، من الآية: 5.
[10] -غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 484/4.
[11] - المصدر السابق: 460/4.
[12] - ينظر: آفاق جديدة، في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص: 33.

إضافي لم يُسَمَّ فاعله، ولا يقول مبني لما لم يُسمَّ فاعله؛ بطول ذلك وخفائه، قيل بل هو في معرض المنع كأنه أراد بالمبني مقابل المعرب"[1]:

ومن التوسع نحو قوله: "عسى زيدٌ أن يقوم" فالمشهور من أقوال النحاة قول الجمهور أنه نصب على الخبرية، وقيل: على المفعولية، وإن معنى عسيتَ أن تفعل: قاربت أن تفعل ونُقل هذا القول عن المبرّد، وقيل نصب بإسقاط الجار توسعًا فعسى فعل قاصر بمعنى: دنا، أو لتضمين الفعل معنى : قارب[2]، ومنه قوله في الباب السابع في كيفية الإعراب: "و كراهية الإطالة مع أن أن الاختصار مطلوب، وعلى هذا قولهم: (أل) أقيس من قولهم: الألف واللام، قيل: هذا مناف لقولهم، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك"[3]، ومن الإيجاز ما سبق ذكره فى الاستشهاد بالآيات القرانية، ونحوه الإيجاز المسمى بالاكتفاء، يستدل بقوله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ**﴾[4]، أي: أما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا، فإنه ذكر حال الفريقين، وهم الذين الذين آمنوا، واكتفى بذكر حالهم في الفريق الذي هو ضدهم، وهم الذين كفروا، وهذا الطريق من الإيجاز يسمى الاكتفاء، وهو: ذكرأحد الضدين مع أن كلًا منها مراد، مثل قوله تعالى: ﴿**وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾[5]، أي: وما تحرك"[6]؛ لأن الحركة ضد السكون وبينهما تلازم وإنما آثر آثر السكون؛ لأنه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد، وقيل –أيضًا- : "لكن الساكن أكثر عددًا من المتحرك"[7] كما أنه يوضح إيهام الجمع بين المتنافيين الإيجاز والاطناب؛ حيث يقول في سياق حديثه على نِعْمَ أجاز كثير من النحويين في نحو قولك: نعمَ الرجلُ زيدٌ، كون زيد خبرًا، محذوف المبتدأ مع إمكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبرًا، فعلى الأولى نعم الرجل زيدٌ جملتان، وعلى الثاني جملة، وأن نِعْم وبئس موضوعان للمدح والذم، العامّين، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل؛ فإذا قيل: نعم الرجل زيد، أو نعم رجلًا زيدُ، كان فيه إطناب بإيهام الفاعل أولًا، وتفسيره ثانيًا، وفيه وجه حيث إبراز الكلام في معرض الاعتدال نظرًا إلى الإطناب

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 624/4.
[2] - المصدر السابق:178/1.
[3] - نفسه: 628/4.
[4] - سورة النساء ،الآية: 173، 174 .
[5] - سورة الأنعام ، من الآية: 14.
[6] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 354/1.
[7] - المصدر السابق: 485/4.

من وجه؛ حيث لم يقل زيد، وإلى الإيجاز من وجه حذف المبتدأ وإيهام الجمع بين المتنافيين وهى الإيجاز والإطناب"[1].

فينبغي للمتكلم الالتزام بالقدر المطلوب من الكلمات للتعبير عن قصده، إذ إن حذف أي جزء من الكلام يريد تبليغه للمخاطب، ويتوقف المعنى عليه سيؤدي إلى اللبس في فهم المقصود ؛ إلا أنه يؤتى بالحذف خرق قاعدة الكم بالنقصان لغرض يلجأ إليه المتكلم؛ لأنه يرى أن المخاطب عالم بالمحذوف، وحينئذ تنتفى فائدة ذكره، فقد يشير ذكر المحذوف إلى ضعف إدراك المتكلم لحالة المتلقي، وفهمه للمقدمات، وبالتالي يحق للمتكلم التصرف في الألفاظ خدمة لما يقصده من المعاني التي تتنوع حسب الأحوال، والمقامات، وسياقات التخاطب[2]؛ لأن غاية المتكلم إيصال رسالته بأقل عدد من الألفاظ التي تُفهم المخاطب، ويمنع من حصول اللبس.

ومما تقدم يتضح من خلال المعالجات التي قدّمها الأنطاكي لمفاهيم لغوية؛ كظاهرة الحذف، والتوكيد، والاتساع، والإيجاز، وكراهية الإطالة، أنه قدّم ملامح نظرية تداولية متقدمة تعد نواة أولى لما عُرِف لاحقًا بمبدأ التعاون عند غرايس، الذي يرى أن من" المهم ملاحظة أن المتكلمين هم الذين يتعرفون على هذه المعاني الموصولة عبر الاستدلالات وأن الاستدلالات المختارة هى التي ستبقى على افتراض التعاون قائمًا"[3]؛ فالأنطاكي لم يكتفِ بوصف الظواهر؛ بل ربطها بالسياق التداولي معتمدًا على القرائن المقاميّة في تفسير المعنى وتغيره بتغير السياق وهو ماينسجم مع مايعرف اليوم بنظريات أفعال الكلام والملائمة السياقية وبناء على ذلك يمكن القول إن الأنطاكي أسس لنمط من التفكير في التراث العربي سبق التنظير الغربي المعاصر، الأمر الذي يستدعي إعادة قراءة هذا التراث في ضوء مفاهيم الدرس التداولي الحديث للكشف عن عمقه النظري واستباقه لعدة أطروحات تداولية غربية.

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 388/4.
[2] - ينظر: اللسانيات العربية، رؤى وآفاق، حيدر غضبان، عالم الكتب الحديثة الأردن، ط1، 2009 :136/2.
[3] - التداولية ، جورج بول، ص: 71.

المطلب الثاني - خرق قاعدة الكيف:

تحدث ظاهرة الاستلزام الحواري بفعل خرق المتكلم لأحد قواعد الحوار، وقد أشار الأنطاكي إلى هذه الظاهرة في نصوص عديدة، والتي تعد من أبرز المؤشرات التداولية على خرق قاعدة الكيف، وهي القاعدة التي تشكل أحد أسس مبدأ التعاون كما ساقه (غرايس) لاحقًا، وسنتاول في هذا المطلب إحدى القواعد الفرعية لمبدأ التعاون وهى: قاعدة الكيف: التي تنص على أن تجعل إسهامك الحواري صادق وتتفرع إلى قاعدتين:

1- لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.

2- لا تقل ماليس لك عليه دليل.

وهذه القاعدة تُختَرق عندما يخرج المتكلم عن قول الحقيقة، أو ما يفتقد إلى دليل عليه، ملوحًا لمعنى ضمني يكمن فيه قصده، ويُفهم من سياق الكلام، وعندما تخرق قاعدة الكيف تحدث ظاهرة الاستلزام الحواري، وهذه القاعدة تتوافق مع ما جاء به الأنطاكي، فقد طرح أمورًا درسها النحاة في تقسيم الكلام، والتراكيب منها قوله:" إن الكواذب مثل: السماء تحتنا صحيحة بحسب النحو، وقد مر أن العرب محميين عن الخطأ في المعنى"[1].

ويطلق حكم المستقيم الكذب على الكلام المستقيم من جهة اللفظ والمعنى، إلا أن المعنى المراد ليس على جهته الحقيقية، وإنما على جهة المجاز، الذي تحقق من مخالفته للواقع الخارجي[2]، فالحكم على هذا النوع من الكلام بصفة المستقيم الكاذب أي مستقيم نحويًا وفاسد دلاليا، تعد من القواعد التداولية التي أرساها (الأنطاكي) قبل ظهور الدرس التداولي، فالكلام المستقيم الكذب: تركيب انتظمت عناصره وأجزاءه وفق نسق لغوي مقبول؛ غير أن اللحن يمكن أن يأتيه من جهة دلالة ملفوظهفي علاقته بالاعتقاد بالواقع، ويكون إما صادق أو كاذب بناء على المنطق الثنائي القيمة كما هو عند التداوليين[3]، إن ملاحظة المعاني اللغوية وفق معطيات الواقع الخارجي هى

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 497/4.
[2] - ينظر: مصطلح الخُلف في كتاب سيبويه، المتولي محمود المتولي، عوض حجاز، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 34، الرسالة 405 ،2014م، ص: 39.
[3] -ينظر: الأسس الإبستمولوجية، للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ص: 281 ،282.

المرتكز، والمقياس الذى اعتمد عليه في هذا النوع من الكلام ففي قول الأنطاكي: إنه وقع خرق لقاعدة الكيف، حيث أكد أن جملة (السماء تحتنا) صحيحة نحويًا كاذبة دلاليًا وسماها الكواذب.

ومنه المحال حيث استشهد بقول الرضي إن " وقوع الفعل في زمانين، أو مكانين مختلفين من غير عطف أحدهما على الآخر محال نحو : جلست خلفك أمامك، وضربت اليوم أمس"[1]، فأطلق الأنطاكي حكم المحال على الكلام الذي ينتقض أوله بآخره فالمتكلم من خلال هذا الاستشهاد لا يمت بأية صلة للواقع اللغوي، فالكلام يبدو واضحًا أنه غير الصحيح، فهنا يتجلى بوضوح خرق قاعدة الكيف التي تفرض على المتكلم أن يكون صادقًا متجنبا الكلام الذي يعتقد أنه كاذبٌ، ولأجل ذلك استبعده الأنطاكي عن الكلام الصادق، وحمله على الكلام المحال، أيضًا قوله: " لا يقال قمت يوم الجمعة يوم السبت ؛لأن وقوع قيام واحد في اليومين محال"[2].

ومنه فاسد، كما يراه في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَسْئَمُواْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَىٰ أَجَلِهِۦ** ﴾[3] يقول: "فإن المتبادر تعلق إلى بـ(تكتبوه)، وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين مع أنها تنقضي في زمن يسير، وإنما هو حال، أي مستمرًا في الذمة إلى أجله"[4]، كذلك في حديثه عن الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة قوله: منها إزالة القبح أو التجوز، كـ(مررتُ بالرجل الحسن الوجه)، فإن الوجه إن رُفِع قَبح الكلام، لخلو الصفة لفظًا من ضمير موصوف لا معنى؛ لأن (أل) خلف له، وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصرمجرى المتعدي [5]، كما بيّن أن من أقبح التراكيب الذي أكده أبو حيان نحو: كُل لحمًا، واضربْ زيدًا، وخبزًا من قبيل الفصل بالجملة[6].

إن بعض التراكيب لا توجد في كلام العرب نحو: ضُرِب أخوك رجلًا على بناء الفعل للمفعول، والأصل ضَرَبَ رجلٌ أخاك، فحذف الفاعل وبَني الفعل ضرب للمفعول، وأقيم أخاك مقامه، فقيل: ضُرب أخوك، ثمَّ جيء بالفاعل رجلًا منصوبًا على التمييز يعني أن هذا التركيب لم

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 235/3.
[2] - المصدر السابق: 477/1.
[3] - سورة البقرة، من الآية: 281.
[4] -غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 103/4.
[5] - المصدر السابق: 49/4.
[6] - نفسه: 169/4.

يوجد؛ لأنه نقض لغرض حذف الفاعل بإتيانه في صورة التمييز، ورجوع عمَّا بُني عليه الكلام من حذف الفاعل فيه [1].

ويطلق -أيضًا- حكم الصحيح على التركيب اللغوي الذي التزم القواعد النحوية مع إفادة المعنى نحو قوله: "أنه يصح: زيد قائم أبوه أمس"[2]، فالمعنى محدد لاستقامة النظام التركيبي لهذه الجملة.

ومما تقدم يتضح أنّ الأنطاكي يبيّن الأمور التي درسها النحاة للكلام فهي لم تقتصر على النظام التركيبي فحسب؛ بل تعدت إلى التركيز على التواصل الناجح، وعلى المعاني الصحيحة، والابتعاد عن الخرق الذي يحصل في النظام التركيبي، والدلالي، حتى يتبيّن للمخاطَب أن يتعرف على قصد المتكلم في الكلام الذي تلفظ به .

المطلب الثالث – خرق قاعدة الملاءمة:

تحدث ظاهرة الاستلزام الحواري بفعل خرق المتكلم لأحد قواعد الحوار، فتناول الأنطاكي ظاهرة الاستلزام الحواري بوصفها خرقًا لقاعدة الملاءمة، وقد أشار إلى هذه الظاهرة في كتابه ضمن سياق تحليل الخطاب النحوي، ويعالج غرايس هذه القاعدة بوصفها إحدى الدعائم الأساسية لمبدأ التعاون، إذ تقوم على ضرورة التزام المتكلم بالموضوع بحيث يكون كلامه ذا صيلة بالسياق الحواري، وسنتناول في هذا المبحث إحدى القواعد الفرعية لمبدأ التعاون، وهي قاعدة الملاءمة، أو المناسبة التي تنص على أن تجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع؛ أي ليناسب مقالك مقامك[3] بمعنى أن يكون كلامك منسجمًا ومتفقًا مع الموضوع أو الحدث، وتخترق هذه القاعدة عندما يخرج المتكلم إلى مقاصد أخرى مخالفة لتلك التي استهدفها الخطاب، مستلزمًا لمعنى غير المباشر يكمن فيه قصده، وغاية يرجوها المتكلم لإيصال معلومات يعنيها للمتلقي، وحين يتم خرق قاعدة الملاءمة يحدث الاستلزام الحواري، وبالرجوع إلى شرح (الأنطاكي)، وُجدِ تقاربًا مع تحليلات التداوليين الذين قالوا: "إذا حدث خرق أو انتهاك بقاعدة التعاون الحواري وجب على المرسل إليه أن يصرف النظر عن ظاهرة المعنى إلى المعنى غير المباشر الذي

[1] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 98/4.
[2] - المصدر السابق:604/3.
[3] - ينظر:الاستلزام الحواري في التداول اللساني، أدراوي العياشي، 100.

يقتضيه المقام"[1]، ويتجلى ذلك في قوله: "وقال لي بعضهم كيف يتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم، والفعل والحرف ؟ فقلت: كيف توهم ابن مالك أن النحويين غلطوا في قولهم: إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يُخبرُ به ولاعنه، قيل: كلام ابن مالك لم يقتض تغليط النحاة، وإنما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الإسناد اللفظي؛ أي: المسند الذى المسند إليه فيه لفظ، سواء عُبِّر عنه بلفظه وحده كـ(ضرب كلمة) و سوف كلمة، أو بلفظ مع غيره كلفظة ضرب، ولفظة سوف، أو بلفظ آخر كالفعل الماضي، وحرف التنفيس ..." [2]، فـ(الأنطاكي) أجاب عن السؤال كيف يتوهم ... بسؤال مثله كيف توهم...، وهذا خرق لمبدأ المناسبة؛ لأن المقام يتطلب الجواب ببيان الكيفية، ونحوه أيضًا قوله: "هل المتعلق الواجب الحذف فعل أم وصف؟"[3]، فالمقام هنا يستدعي الجواب بتعيين أحد الشيئين الفعل أم الوصف، فيجيب (الأنطاكي): " لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة؛ لأن القَسَم والصّلة لا يكونان إلا جملتين"[4]، فخروج (الأنطاكي) ـ المتكلم ـ عن المقام يعد خرقًا يهدف لجلب انتباه المتلقي؛ لإدراك أهمية الطرح، وهنا يبرز دور المتلقي في استيعاب المقصود، وما يستلزمه هذا الخرق، "فإذا انتهك المتكلم مبدأ من مباديء الحوار أدرك المخاطَب اليقظ ذلك، وسعى إلى الوصول إلى هدف المتكلم من هذا الانتهاك"[5].

المبحث الرابع – خرق قاعدة الجهة (الكيفية):

تحدث ظاهرة الاستلزام الحواري بفعل خرق المتكلم لأحد قواعد الحوار، فهو من أبرز الظواهر التداولية، الذي نشأ نتيجة خرق المتكلمين لقواعد الحوار، وهو ما أشار إليه غرايس ضمن نظريته في مبدأ التعاون، وتحديدًا من خلال قواعد الحوار الأربع، فقد تناول الأنطاكي هذه الظاهرة مما يؤدى إلى استنتاج ضمني من قبل السامع، وسنتناول في هذا المبحث إحدى القواعد الفرعية المبنثقة عن مبدأ التعاون، وهي قاعدة الجهة أو الكيفية مبينةً أثر خرقها في توليد الاستلزام الحواري:

[1] - الاستلزام الحواري عند الزجاج، أسيل متعب الجنابي، الفلاح على، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الثانية، المجلد2، العدد6، 2020م، ص: 8.
[2] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 631/4.
[3] - المصدر السابق ،540/3.
[4] - نفسه:540/3.
[5] - أفاق جديدة، في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص: 36.

قاعدة الجهة: وهى أن يكون كلام المرسل واضحًا غير مبهم، ويرى غرايس أن هذه القاعدة لا ترتبط بالكلام مثل القواعد السابقة، وإنما ترتبط بكيفية قول الكلام مراعيًا الآتي:

1- اجتناب غموض التعبير .

2- اجتناب اللبس.

3- الإيجاز في الكلام (اجتناب الإطالة بغير ضرورة).

4- ترتيب الكلام[1].

وتخرق هذه القاعد حين يخرج المتكلم عن القول الواضح ملوحًا لمعنى غير المباشر يكمن فيه قصده ويفهم من سياق الكلام فقد نحا الأنطاكي هذا المنحى الذي عُدّ رؤية تداولية فيما بعد، ألا ترى أن في إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتأخر، إما لذاته كالفاعل ونائبه وشبهه وهو اسم كان الناقص وأخواتها، قال الرضى: القياس ألا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلًا، لكنهم سَمّوه فاعلًا على القلة، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو: ما أحسن زيدًا، أو لعارض معنوي أو لفظي، وذلك كالمفعول في نحو: ضرب عيسى موسى فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ، وأن الفعل مسند إلى ضميره، فليس المقصود بخلاف ما قيل زيدًا ضربَ عمرو، والكمثرى أكل موسى، فإنه لا يلتبس لوجود القرينة[2]، أما نحو: ضرب موسى عيسى فإن كلًا منهما يحتمل الفاعلية، والمفعولية"[3] .

فـ(الأنطاكي) في هذا النص يرى أن بعض معمولات الفعل، وشبهه قد تخرج عن الوضع الذي ثـبّـتَـتْه قواعد النحو التي تنص على ترتيب ألفاظ الكلام فعل وفاعل، ومفعول به، ويعود سبب الخروج لغرض لفظي، أو معنوي أيضًا أجازته قواعد النحو، فظاهرة التقديم والتأخير تُبنى على افتراض أن هناك ترتيبًا للألفاظ في الكلام، وإن المتكلم يدرك هذا الترتيب، ولكنه يختار خرقه لغرض ما، فيقدم لفظًا من هذه الألفاظ أو يؤخرها[4]، إذا أمن اللبس، الذى يُعدّ مقصدًا مهما نال عناية النحاة العرب القدماء، وعلماء الدراسات التداولية؛ لما له من أهمية عظيمة في

[1] - ينظر: الاستلزام الحواري، في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية لظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، أدراوي العياشي، ص: 99.
[2] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي ،338/4.
[3] - المصدر السابق الموضع نفسه.
[4] - ينظر: الأسس الاستمولوجية، والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبل، ص: 283 .

تداول المعنى بين المتكلم، والمخاطب، والعمل على نجاح عملية التواصل اللغوي بينهما"[1]، ومن هنا كان لوجود العلاقات الإعرابية دليلًا على المعاني النحوية التي يقصدها المتكلم فوجودها يجنبنا الإبهام في إيصال المعنى المقصود، إذ يقول الأنطاكي في الباب الثامن من الكتاب في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر في الصورة الجزئية فى القاعدة الثامنة إعطاء الفاعل إعراب المفعول، وعكسه وذلك عند أمن اللبس ... ، فالعرب متفقون على رفع الفاعل، ونصب المفعول، وقد جاء القلب فيهما فإن كان يلتبس الفاعل بالمفعول لصلاحية كل منها للفاعلية، والمفعولية، فليس إلا يجرى على القاعدة المألوفة، وأما إذا لم يلتبس الفاعل بالمفعول في المعنى فإنه جاء في الشعر القلب اتساعً اعلى المعنى كقولهم: خَرقَ الثوبُ المسمار، وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ"[2] مستشهدًا بقول الأخطل يهجو جريرًا:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدّاجُون قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانَ أو بَلَغَتْ سَوْءاتِهِمْ هُجَرُ[3].

فرفع المفعول وهو نجران، وهجر، ونصب الفاعل، وهو سوءاتهم جمع سوءة، وهم لبني كليب[4].

ومنه - أيضًا- في القاعدة الثانية قوله: "إن الشيء يُعطَى حُكمَ الشيء إذا جَاوَرَهُ كقول بعضهم هذا جُحْرُ ضبِّ خرِبِ بالجرِّ صفة جُحْر لا صفة ضبِّ، ولهذا قيل ...، والأكثر الرفع؛ لأن الجحر مرفوع[5]، مستشهدًا بقول امرئ القيس:

كَأنَّ ثَبِيْرًا في عَرَانينِ وَبْلِهِ كَبِيْرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزمَّلِ[6]

---

[1] - التداولية في الدراسات النحوية، عبد الله جاد الكريم، مكتبة الأداب،القاهرة مصر،2014م، ص: 262.

[2] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 754/4.

[3] - ديوان الأخطل، شرحه مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2، 1994 م، ص: 49 .

[4] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 755/4.

[5] - المصدر السابق: 682/4.

[6] - ديوان امريء القيس وملحقاته لشرح ابن سعيد السكري، تحقيق أنور عليان أبو سويلف، محمد على الشوابكة، مركز زياد لثرات والتاريخ، دولة الإمارات العربية، ط1، 2000م، ص: 289.

يرى (الأنطاكي) في (مزمل) أنه مجرور لفظًا مرفوع تقديرًا صفة لكبير، فهو يشير إلى ظاهرة المجاورة في أكثر من موضع في شرحه، فلا عبرة لحركة الخفض على الجواز؛ لأنها حركة إتباع للمشاركة اللفظية كما تقول في: الحمد لله[1] بكسر الدال[2] فحقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته المحفوض.

وفي موضع آخر ذكر سابقًا يقول: " إجازتهم فى بعض أخبار النواسخ أن تتصل بالناسخ نحو: كان قائما زيد، ومنع ذلك في بعضها نحو: إن زيدًا قائم يعني خبر (إنَّ)، وأخواتها إذا لم يكن ظرفًا؛ فإنه لا يجوز حينئذ أن يتقدم؛ حيث يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيرها، وعلل ... عدم جواز ذلك بأن في تقديمه قلب صورة عمل المقصود بالانحطاط من عمل الفعل"[3] فتقديم الخبر عن الاسم لغرض ما يسعى المتكلم لإيصاله للمتلقي، وفيما يتعلق بالقاعدة الفرعية أيضًا عند غرايس والتي تنص على تجنب اللبس، نجد الأنطاكي، قد أكد على ذلك بأن يُعْرِبَ الياء والكاف، والهاء في نحو: غلامي أكرمني، وغلامك أكرمك، وغلامه أكرمه إعرابًا واحدًا أو بعكس الصواب عطف على يُعرب، و أو بمعنى الواو، فكأنه أراد "أو يخطأ" وإلا فالصواب أو لا يُعرب بإعراب واحد فـ(ليعلم) أمر الغائب المعروف، أي: إذا التبس الأمر في هذه الضمائر على المبتدي فلِيُعْلَمَ وليُتَنَبّه أَنَّهُنَّ إذا اتصَلْنَ بالفعل كُنّ، مفعولات وإن اتصلت بالاسم كُنَّ مضافاً إليهنّ"[4]، وإن اتصلنا بحرف الجر فهن في محل جر بحرف الجر.

لايقتصر الحوار الناجح على الاستعمال اللغوي الصحيح للمتكلم فحسب، بل ينبغي مراعاة جملة من مبادئ الحوار التي يسعى المتكلم لإحضارها، ثم تطبق هذه المبادئ التي نُصّ عليها حديثًا، ومن ثم يُنتج نصٌ لغوي سليم له دلالة واضحة تصل إلى ذهن السامع بكل يسر، وتعمد خرق أحد هذه المبادئ بين المتحاورين ينتج استلزامًا حوارياً بمعنى جديد يقصده المتكلم، وحتى لا يجعل المخاطَب مترددًا وشاكًا في تفسيره وتأويله للحوار، فكان (الأنطاكي) واعيًا وسبّاقًا لهذا المبدا "التعاون" فضرب أمثلة لغوية تؤكد مراعاة العرب لها، وأنه كان أسبق من النظريات اللسانية الحديثة في اكتشاف مبادئ التعاون اللازمة لإنجاح الحوار والعملية التّخاطبيّة .

---

[1] - قراءة الحسن البصري، ينظر: الإبانة عن معاني القراءات للإمام أبي بكر مكي،تح عبدالفتاح إسماعيل شلبي:دار نهضة مصر،د:ط، 2007م، ص:120.
[2] - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 59/4 ،682.
[3] - المصدر السابق: 336/4.
[4] - نفسه: 645/4.

الخاتمة

الحمد والشكر لله الذى هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وبعد اتمام هذه الأطروحة يمكنني أن أجمع بعض ما انتهيت إليه من نتائج، وتوصيات في النقاط الآتية:

1- الحِجاجُ فنُّ الإقناعِ يمثل الآلية الأبرز التي يستعمل الأنطاكي اللغة فيها، لغرض الاقناع وحمل المتلقي على تسليمه بالنتائج دون قوة أو إكراه، إضافة إلى أن الحِجاج النحويَّ ماتصح به مصطلحات النحو، وأحكامه، وقواعده في الوجوب، والجواز، والامتناع.

2- اعتمد الأنطاكي آلية من آليات الحِجاج هو السلم الحِجاجي الذي يقوم فيه بعرض حِجج ذات ترتيب تدرجي تصاعدي يبن أن هناك تفاوتًا من حيث القوة فيما يخص هذه الحِجج التي تنتمي إلى فئة حجاجية واحدة مفادها التقارب التداولي للإقناع والتأثي، كما أنه يعتمد أحيانًا السلم نفسه الذي رتَّب عليه ابن هشام حججه.

3- وظّف الأنطاكي الحِجاج العقلي الإقناعي المتجلى في ثلاثية التأويل، والقياس، والاستدلال، عمد على الجانب العقلي الذي يؤتي به لإيراد حجّة أو دحضها وتفنيدها، والحِجاج التوجيهي الذي جرّد من نفسه ذات ثانية ينزلها منزلة المعارض في دعواه.

4- للعوامل والروابط الحجاجية دورًا بارزًا في (غنية الأريب)؛ حيث استخدمها الأنطاكي لإثبات الحِجج وجعل صورتها مقنعة بشكل كبير للوصول بالمتلقي إلى أعلى درجات الإقناع.

5- أسهمت الروابط، والعوامل الحِجاجية في ربط وانسجام الخطاب النّحوي حيث زوّدته بالقوة الحِجاجيّة التّي لم تكن موجودة لولا وجود هذه الرّوابط والعوامل بصور متعددة ومتنوعة.

6- وظفَّ (الأنطاكي)جلَّ الأفعال الكلامّية، قبل أن تُنظّر لها التداولية الحديثة وهى(الإخباريات، التوجيهيات الإلتزاميات، التعبيريات، الإعلانيّات)، وكان للإخباريّات، والتوجيهيات النصيب الأكبر في حضورها وهذا يرجع إلى أن الخطاب النّحوي يستلزم التّعليل والتقرير والإيضاح...لآراء العلماء وأقوالهم، لتثبيت الآراء والقواعد والنّحوية.

7- استخدم (الأنطاكي) أسلوب الاستفهام كثيرًا في حِجاجه النّحوى؛ لجذب انتباه القارئ ومشاركته في إصدار الحكم كونه جزءًا من العملية الحِجاجية، وفي كل استفهام لايطلب جوابًا إنما يقدم معطيات جديدة تكون أكثر اقناعًا، أي: أنه يقدم أسئلة تليها أجوبة ميسرة لها وفق أدلة مقنعة.

8- عمد (الأنطاكي) إلى أسلوب الحواري الانفعالي في عرضه للمسائل أو القضايا النّحوية، وسعى إلى جعل موضوعاته خاضعة للملاحظة، والتحليل الموضوعي بما تقتضيه معطيات السياق التى ترد فيه؛ حيث ينتقي الكلمات ذوات الشحنة التعبيرية المؤثرة التي تحدد درجة الانفعال قوة أو ضعفًا.

9- تلتقي التّداولية مع النّحو في تحقيق الإفادة من الخطاب، وفي تحقيق التّواصل بين أطراف الحوار الإقناعي القائم بين طرفين أو أكثر من الأطراف المشاركة في الحوار، ويلتزم كل طرف فيها بإفساح المجال للطرف الآخر؛ ليتمكن من عرض آرائه المدعومة بالحجج، ومناقشتها للوصول للإقناع والتأثير.

10- أدرك (الأنطاكي) المعنى المستلزم التي يحملها الحوار؛ لإنجاح العملية التواصلية، فكان سباقًا إلى معالجة ظاهرة الاستلزام الحواري قبل أنْ يهتدي إليها الفيلسوف(غرايس)الذي يرى أن من المهم ملاحظة أن المتكلمين هم الذين يتعرفون على المعاني المقصودة عبر الاستدلالات.

11- إن ماجاء به (الأنطاكي) قديمًا في حديثه عن الحذف والتؤكيد والاتساع والإيجاز وكراهية الإطالة يظهر وعيًا تداوليًا متقدمًا، وتصورًا مبكرًا لمفاهيم تداولية شبيهة بما عرف عند غرايس بمبدأ التعاون.

12- يحمل شرح (الأنطاكي) إشارات إلى النّظريّات اللسانّيات الحديثة في اكتشاف مبادئ التعاون التي نصّ عليها غرايس حديثًا، فليس فقط لطرحه لهذه الفكرة؛ بل لأنه سبق غرايس زمنيًا في تناولها وممارستها مما يجعله من أوائل الذين وضعوا أسس الدرس التداولي في الثقافة العربية.

13- تصلح الأمثلة التي وردت في الروابط الحِجاجية أن يكون كل مثال منها سلمًا حِجاجيًا.

14- تعمل الإشاريات بجميع أنواعها على إنجاح التّواصل بين الأطراف المشاركة في الخطاب، الذي يرمي إلى إنجاز العملية التّواصلية الحِجاجيّة.

15- تقترح هذه الدراسة توسعة البحث في هذا الكتاب؛ لأنه شرح شامل لكل شروح مغني اللبيب؛ فهو موسوعة علمية يمكن الاستفادة منها في الدراسات اللسانية الحديثة.

16- الاعتناء بدراسة الحِجاج في الدرس اللغوي، وخاصة النحوي منه والوقوف على الأدوات والعوامل الحِجاجية في النحو العربي، واعتماد السلم الحِجاجي، وإقامة الدراسات المقارنة بين علماء العربية السابقين والمحدثين.

17- ينصح بأن يحل التلويح الحواري محل الاسلتزام الحواري الذي وقع في ثنايا هذا البحث في مواضع متعددة وبعد الانتهاء من هذا البحث ظهر كتاب التلويح الحواري للدكتور (هشام عبد الله الخليفة) الذى يرى أن الاستلزام فيه نوع من المنطقية والجمود والتسلط، فبحسب رؤيته أن هذا مفهوم يأتي عفويًا وبخاصةً عندما نضرب مثلًا لقرانا ومدننا الليبية فيأتي هذا النوع عفويًا إذ تظهر مجموعة من المفاهيم في لهجتنا الليبية، مثل: فلان يتكلم بالعاني، وفلان يضرب المعاني، وفلان يلقح ويرمي الكلام، وغيرها.